رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الوضاحة

في شرح كتاب

التفاحة في النحو

«لأبي جعفر النحاس ٣٣٨ هـ»

شرح

د. عبد الله بن محمد بن المهدي الأنصاري

عضو هيئة التدريس في كلية اللغة العربية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار الصميعي للنشر والتوزيع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الْوَضَّاحَةُ في شرح كتاب
«التُّفاحة في النحو لأبي جعفر النَّحَّاس ٣٣٨هـ»

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأنصاري، عبدالله محمد المهدي

الوضاحة في شرح كتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس ٣٣٨هـ/ عبدالله محمد المهدي الأنصاري- الرياض، ١٤٤١هـ

ص: ٢٤١ ؛ سم: ١٧×٢٤

ردمك: ٥-٤٦-٨٢٦٦-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية- النحو أ. العنوان

ديوي: ١، ٤١٥ ١٤٤١/١٨٤٢

رقم الإيداع: ١٤٤١/١٨٤٢

ردمك: ٥-٤٦-٨٢٦٦-٦٠٣-٩٧٨

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ- ٢٠١٩م

دار الصميعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السويدي، شارع السويدي العام -الرياض

ص. ب: ٤٩٦٧/ الرمز البريدي: ١١٤١٢هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥، ٤٢٥١٤٥٩

فاكس: ٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com

دار الصميعي للنشر والتوزيع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الْوَضَّاحَةُ

فِي شَرْحِ كِتَابِ

«التُّفَّاحَة في النَّحْوِ لِأَبِي جَعْفَرٍ النَّحَّاس ٣٣٨هـ»

الشارح

د. عبد الله بن محمد بن المهدي الأنصاري

عضو هيئة التدريس في كلية اللغة العربية

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المُقَدِّمَة

اللهم يَسِّرْ وتَقبَّلْ

الحمد لله رب العالمين، أشهدُ ألاّ إلهَ إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

أما بعدُ: فعِلْمُ العربية هو ثاني العلوم الإسلامية والإنسانية، وذلك أن أول العلوم في الإسلام وأنفعَها للإنسان عِلْمُ ما أنزله الله على رسوله وضمَّنَه كتابَه وكلامَ رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويلي ذلك علْمُ ما به يُعرَف ذلك العلْمُ، ويُدرَكُ ويُستعمَلُ، وذلك علمُ اللسان العربي، لأن الله أنزل كتابَه باللسانِ العربيّ، وأرسل رسولًا عربيًا، فشرَّع للناس الشرائعَ باللسان العربي، وهذا يدلنا على أن المعرفةَ الإنسانيةَ أوْلاها وأعلاها معرفةُ النصوص الشرعية، التي يَعرف بها الإنسانُ معانِيَ خطابِ الله له، وفي خطابِه كلُّ شيءٍ يَحتاج إليه الإنسانُ ليعيشَ سعيدًا، ويَعْمُرَ الأرضَ بالسعادة والخير، ويَستمتعَ بِعَقلِه وفِكْرِه فِيما ينفعُه، ويَنفي عنه ما يَضُرُّه، من أمور دنياه وآخرته، ومعرفة النصوص الشرعية مقرونةٌ بعِلْمِ اللسان العربي، لا تنفك عنه لحظةً، والخصائصُ اللغوية التي تَمُدُّ الفكرَ البشريَّ بالطاقة والحيوية، وتُمَكِّنُه مِن التطور الإيجابي والبناء في جميع نواحي الحياة تحفل بها اللغة العربية وتَذخَر.

والنَّحْوُ هو نظام علْمِ العربيةِ، فبِه تَنْضبطُ اللغةُ وتُحْكَم، وبه يلتحق المتعلِّم بالعربِ الأقحاح في استعمال هذه اللغة وفهمها، وإدراك أنظمة أبنية مفرداتها، وتراكيبها وأساليبها، وما يتخللها من دلالات الألفاظ والسياقات المتنوعة؛ ولأجل هذا انبرى علماء العربية للتأليف في النحو، وبيان أصولِ قواعده وشواهده للمتعلمين، فمنهم المطوِّل المستقصي كسيبويه في كتابه، والمبرد في مُقتَضَبه، ومنهم المتوسط المقَرِّب كابن السراج في أصوله، وأبي علي الفارسي في إيضاحه، والزمخشري في مُفَصَّله، وابن مالك في شرحه لتسهيله، وأبي حيان في ارتشافه، وغيرهم على تفاوتٍ بينهم.. ومنهم الْمُوجِزُ الْمُقَدِّمُ والمكتفِي بالتَّذْكِيرِ بالأصول والمهمات والقواعِد العامَّة، كابن السراج في مُوجَزه، وابن جني في لُمَعِه، والزجاجي في جُمَله، والحرِيرِي في لُمْحَتِه، وابن الحاجب في كافيته، والآجَرُّومِي في مقدمته، وغيرهم على تفاوتٍ بينهم أيضًا، رضي الله عنهم أجمعين.

ومن هذا القسم الأخير أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، المتوفى سنة ٣٣٨هـ في مقدمته الحاوية لِمُهمّات علم النحو ومبادئه بإيجاز شديد، وسمّاها «**التُّفَّاحَة في النحْوِ**» كأنه يريد تشبيهها بـ(التفاحة) من جهة صغر حجمها مع غزارة نفعها ولذة طعمها، وهذا يدلك على أنه اقتصر فيها على لُبِّ كلِّ بابٍ من أبواب النحو، وهي كذلك.

وأبو جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ من عُلماء النحوِ المشهورين، وله فيه

كُتُبٌ، من أشهرها «الكافي» و«إعراب القرآن» و«شرح أبيات كتاب سيبويه» وغير ذلك، وهو من طلابِ المبرد والزّجاج ونفطويه وأبي بكر ابن الأنباري، وطَبقتِهم من أعيان نحويِّي أوائل القرن الرابع الهجري، وغالبيتهم من البغداديين الذين أخذوا من البصريين والكوفيين فخلطوا بين المذهَبَينِ الكوفي والبصري في النحو، ومَنْ يقرأ كتابَه هذا يتبيَّنْ له ذلك بجلاء، فقد خلط فيه بين المصطلحات والآراء البصرية والكوفية، وكان من أقرانه ومعاصريه الزجاجيُّ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق المتوفى سنة ٣٤٠هـ وقد ألَّف الزجاجي مقدمته النحوية التي سماها بِـ«الْجُمَل في النحو» ونالَت إعجاب كثير من النحويين، ومنهم معاصِرُه النحاس، فتُفاحَتُه مُلَخَّصَةٌ في غالبها من جُمَل الزجاجي، فقد اختصر أبواب الْجُمَل، واستعمل أسلوبه ومصطلحاته وأمثلته وحدوده وشواهده، ولم يختلف عنه إلا في قليل، غير أنه كان مختَصِرًا ومختارًا، فاقتصر على بعضٍ وترك بَعْضًا.

وقد حَقَّقَ كتابَ «التُّفّاحَة في النَّحْو» كوركيس عواد عام ١٣٨٥هـ على نسخة في خزانة معهد الدراسات الإسلامية ببغداد، وذكر أنه لم يجد غيرها، وذكَر أنه بُلِّغ بوجود نسخة أخرى مصوَّرةٍ بدار الكتب المصرية، للكتابِ نفسِه، منسوبة للخليل بن أحمد الفراهيدي! ولكنه لم

يتمكن من الاطلاع عليها، غير أنه بيَّن أنّ نسبتها للخليل خطأ، ثم عثر على هذه النسخة عبد الإله بن عثمان الشائع وتمكَّن من تصويرها، وأكّد خطأ نسبتها للخليل، فعُنِي بإخراجها وطباعتها، معتمِدًا على نشرة المحقِّق كوركيس.

ولَمَّا رأَيْتُ أهمية هذه المقدِّمَة، من جهة ما اشتملت عليه من مقدماتٍ نحويَّة، وقواعدَ جامعةٍ، مع كون مؤلفها من كبار علماء النحو والمؤلفين فيه، ومع كونها من مشكاة كتاب «الْجُمَل في النحو للزجاجي» ورأيت أنّ كثيرًا من ألفاظها وعباراتِها مستغلقٌ على المبتدئين من طلاب النحو، لَمَّا تبين ذلك كلُّه قصدتُ إلى وضع شَرْحٍ مُوجَزٍ عليها، لتوضيحها ومَدِّها، والتنبيه على مقاصدِ مصنِّفها، وتحديدِ مواضعِ إشاراتِه، وشرح مصطلحاته، وإكمال نواقصه، وعُنِيتُ فيها بِالتعليل والتعريف بالمصطلحاتِ النحوية، والاستشهاد لمسائله، والتنبيه على بعض الخلافات والمذاهب النحوية في بعض المسائل والآراء؛ ليكون الكتاب مُلبيًا لبعض حاجة المتخصصين من طلاب العربية، وكل ذلك مع الإيجاز ما أمكن، وسَمَّيْتُ هذا الشرْحَ بـ«الوَضَّاحَة في شَرْحِ التُّفَّاحَةِ فِي النَّحْوِ» واعتمدتُ في النص المشروح على النشرتين المذكورتين، وبينهما اختلافات يسيرة، أثبتُّ منها ما تَبَيَّنَ لي أنه الأصوْبُ، مستعينًا بأصول المؤلف ومصادره.

وأشكر ابنتي البتولَ بنتَ عبد الله الأنصاريةَ التي نسخَتْ هذا الشرْحَ فَبَيَّضتْه من مُسَوَّداتِي وأخْرَجَتْه هذا الإخراجَ، والحمدُ للهِ أوَّلاً وآخِرًا، وأسْأَلُهُ أنْ ينفعَ به ويتقبلَه بقبول حَسَنٍ، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

❁ ❁ ❁

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قال أبو جعفرٍ النحَّاسُ رحمه الله تعالى:

بابُ أقْسامِ العَرَبيَّةِ

قَوْلُهُ: «بابُ أقْسامِ العَرَبيَّةِ» المراد المفردات التي يتكون منها الكلام العربي، وهي الألفاظ اللغوية، وهذا هو مراد سيبويه في قوله: «هذا بابُ ما الكَلِمُ من العربية» أي: باب الأقسام الْمُكَوِّنَةِ للكلام العربي، والكلام الذي يُعْنَى به في علم النحو هو الألفاظُ المسموعةُ المفيدةُ بالْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ، وما ليس كذلك كالكتابة والإشارة فلا يُسمى في الحقيقة كلامًا؛ وإنما لكونه قائمًا مقام الكلام الحقيقي؛ ولذلك لا تتناوله الأحكام النحوية.

و«الأقسام» جمع قِسْمٍ وهو ما يَصدُق على كل واحد من أجزائه، وأجزاؤه هي مُكَوِّناتُه وأنواعُه، فكُلُّ نَوْعٍ من أنواعِ كَلِمِ العرَبِيَّةِ يُسَمَّى قِسْمًا من أقسامها.

ثم شرع في ذكر هذه الأقسام فقال: «اعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ جَاءٍ لِمَعْنًى».

اتفقت كلمةُ النحويين على أنَّ الكلام العربيَّ لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، وأن دليل ذلك الاستقراءُ، وأما ما ذَهب إليه بعض المتقدمين وتبعهم عليه بعضُ المتأخرين من زيادة قِسْمٍ رابع وسَمَّوْهُ «الخالفة» وجعلوا منه أسماء الأفعال والأسماء المبهمة؛ فليس بدقيق؛ لأنه مندرج في أقسام الاسم، وهو توسيع لا فائدة منه للتقسيم، وممن أبان

سبب هذا الحصر لأقسام الكلام فأجاد، الأستاذ أبو علي الشلوبين في كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير) وملخصه أن النحويين مقصدهم في صناعة النحو أحكام الألفاظ، فحصروا الألفاظ من جهة الدلالة، وما اختص به كل لفظ من الأحكام في لسان العرب، فوجدوا أن بعض الألفاظ دالٌّ وحده من غير أن يكون له بِنْيَةٌ تدل على زمانه، فسموه اسمًا، وبعضها دالّ مع بِنْيَةٍ تدل على زمانه فسمَّوْه فِعْلًا، ثم وجدوا أن بعض الألفاظ دلالتُه مرتبطةٌ بغيره، ثم وجدوا أن هذا القسمَ على ثلاثة أنواع: نوع منه مدلوله كمدلول الاسم ويطابقه في بعض ما ينفرد به، فألحقوه بالأسماء، ومن هذا النوع الموصولات وأسماء الاستفهام والشرط، ونوع ثانٍ مدلوله كمدلول الفعل ويطابقه في بعض ما ينفرد به، فألحقوه بالأفعال، كـ(ليس وعسى)، والنوع الثالث: ليس له مدلول الاسم ولا مدلول الفعل، ولا ينطبق عليه شيء من أحكامهما، فسمَّوْهُ حرفًا؛ لأنه خارج عن غيره منفرد برأسه، فصار قسيمًا للاسم والفعل في تكوين الكلام، ولا وجود لشيء من الألفاظ في هذه الأقسام. انتهى كلام الشلوبين ملخَّصًا.

وسَيُفَصِّل المصنِّف الأقسامَ الثلاثةَ، وهي الاسْمُ، والفِعْلُ وحَرفُ الْمَعْنَى، وكلِمةُ (جاء) في قَوْلِه: «حَرْف جاء لِمَعْنًى» نعتٌ للحرفِ، ويصحُّ ضبطُها على أنها فعل ماضٍ، فتكون بفتح الهمزة من غير تنوين، ويصحُّ

ضبطُها بكسرِ الهمزةِ منَوَّنَةً؛ على أنها اسمُ فاعلٍ من الفعلِ «جاءَ» تقول: جاءَ يَجِيءُ فهو جاءٍ، كما تقول: آتٍ وشاءٍ وهادٍ مِنْ أتَى وشاءَ وهَدَى، والضبطُ الأخِيرُ أفضلُ ليكون نعتًا مفردًا موافقًا.

ثم شرع المصنف في تفصيل هذه الأقسام فقال: «فالاسْمُ ما دَخَلَهُ الألِفُ واللَّامُ، وجازَ أنْ يَكُونَ فاعلًا أو مفعولًا، أو صلحَ فيه حَرْفٌ مِن حُرُوف الخَفْض، مِثْلُ رَجُلٍ وفَرَسٍ وزَيْدٍ وعَمْرٍو، وما أشبه ذلك» لم يعرّف الاسم ولكنه ذكر رسومًا يتعرّف بها ويختص من جهة التقريب، وهذا هو الذي درج عليه عامة المتقدمين من النحويين، وأجود ما حُدَّ به الاسمُ أنه «**لفظٌ دالٌّ على معنًى مُفْرَدٍ في نفسِه غير مقترِنٍ بزمن معيَّن في أصْل وضْعِه**» وإنما قيل: «في أصل وضعه» ليدخل ما دل من الأسماء على الزمان دلالةً عارضةً كاسم الفاعل والمفعول، فهما دالان على أحد الأزمان وَفقَ الاستعمال الذي يَرِدَان فيه، ونحو: الصَّبُوح والغَبُوق، فالأول دال على وقتِ الصبح، والثاني على المساء؛ لأنهما اسمان لِلْحَلْبَتَيْنِ الصباحية والمسائية، ونحو ذلك مما فيه دلالة على زمنٍ من غير جهة بِنْيتِه الأصلية.

ورُسومُه التي ذَكَرها - وهي سِماتُه ومُمَيِّزاتُه -:

١- **دخول الألف واللام**، كالرجل والبيت والقلم والكاتب والمضروب والحسن.

٢- **جواز مَجِيئِه فاعلًا**؛ لأنه يصحب الأحداث، والحدَث لابد له من

مُحْدِث يُحْدِثُه، ولا يكون المحدِث إلا اسمًا، فينسب إليه الحدَث حقيقة أو مجازًا بإسناده إليه، نحو: كتبتُ وانطلق هذا، وجاء الذي سافر، وفهموا، والنساء يُرضعنَ... فقد أسندنا هذه الأفعال إلى التاء وهذا والذي والواو والنون، فدل ذلك على أنها أسماء، ولا يقبل هذا إلا الأسماء؛ لأنها يُخبَر عنها ويُحَدَّث عنها.

٣- **جوازُ مَجِيئِه مفعولًا**، نحو: كلّمته ونصحت هذا و(إياك نعبد) فقد تعدى الفعل إلى الهاء وهذا وإياك، فدل ذلك على أنها أسماء؛ لأن الفعل لا يستقبله إلا اسم.

٤- **صلاحُه لدخول حرف من حروف الجر عليه**؛ والجر هو المعبَّر عنه بالخفْض عند النحويين، ويغلب مصطلح «الخفض» عند الكوفيين، كما يغلب مصطلح «الجرّ» عند البصريين، ودخول حروف الجر خاص بالأسماء؛ لأن الجر من خصائص الاسم، والمراد أن قبول الكلمة لدخول حرف الجر عليها فتكون به مجرورةً دليل على اسميتها، نحو: منْه وعنه وعليه وكالذي وبهؤلاء.

ومما لَمْ يَذْكُرْهُ مِن رُسومِ الاسْمِ ومُمَيِّزَاتِهِ:

٥- **التنوين**، وهو نون زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا بعد كماله، تفصله عما بعده كقَلَمٍ وقرطاسٍ وشجرةٍ ومعنىً وعصًا وماءٍ...

٦- **صلاحُه لِلمُناداة**، كيا زيدُ، ويا هندُ، وهَيَا رجالُ... فلَيْسَ يُنادَى إلا الاسْمُ، فإذا جاءَ حَرْفُ النداء مَتْلُوًّا بغير اسْمٍ، فذلك يكون لِسَبَبَين إما لكونه غَيْرَ مرادٍ به النداءُ، أو لِكَونِ المنادَى محذوفًا.

فمن الأول قَوْلُ الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ فقوله: «ياليت» جاء فيه حرْفُ النداء مَتْلُوًّا بـ(لَيْتَ) وهي حَرْفٌ، وسبب ذلك أنَّ هذا الأسلوب ليس بأسلوبِ نداء، بل استُعْمِل فيه حرفُ النداءِ لتأكيد التمنِّي والتعبير عن شِدَّةِ اللَّهَفِ لِلْمطلوب.

ومِن الثاني قَوْلُ الشاعر العباس بنُ مِرداس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَغَــدَاةَ أَوْطَــاسٍ شَــدَدْنَا شَــدَّةً كَفَتِ العَدُوَّ وَقِيلَ مِنْهَا: يـا احْبِسُـوا

فإنَّ الْمُنادَى هنا محْذُوفٌ، والتقدير: يا قَوْمُ احْبِسُوا، أو: يا أيُّها القَوْمُ.

٧- **الإخبارُ عنه**، نحو: أنا مسلمٌ، وهذا أخي.. ومنه ما تقدم من جواز مجيئه فاعلًا؛ لأن مجيئَه فاعِلاً إخبارٌ عنه بفعله، وهذا الضابط من أقوى ضوابط الاسمية، وهو الذي يعبر عنه النحويون بـ(الإسناد إليه) يعنون أن تُسنِدَ إليهِ فِعْلًا أو خَبَرًا.

٨- **جوازُ نعتِه**، نحو: هذا علم نافع، ومررت بهؤلاء العلماء الفضلاء، وهذا رجل نحويّ، وهو إنسان عربيٌّ.

٩- **جواز تثنيته وجمعه**، والتثنية «ضَمُّ واحد إلى متفق معه في اللفظ غالبًا لأجل شَفْعه» كرجلين وقلمين، والجمع «ضَمُّ واحد إلى أكثرَ منه

متفقٍ معه في اللفظ» كرِجال ومسلمين.

ومَثَّل للاسم بقوله: «رجل» ليعم جنس الإنسان؛ لأن المرأة من جنسه. و«فرس» لأنه نوعٌ من عموم جنس الحيوان غيرِ الناطق. و«زيد وعمرو» لعموم الأعلام.

وقولُهُ: «وما أشبه ذلك» أي نظائره من سائر الحيوان والجماد وغيرها من المسمَّيات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والْفِعْلُ ما دَلَّ عَلَى الْمَصْدَرِ، وحَسُنَ فِيهِ الْجَزْمُ والتَّصَرُّفُ، مِثْلُ قامَ يَقُومُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» هذه رسوم تدل على الفعل وتغلب عليه، ولكن لا تَحُدُّه، والغالب في حدِّه أنه «**كَلِمَةٌ دَلَّتْ علَى مَعْنًى فِي نَفْسِها مَقْرُونةٌ بِبِنْيتِها بِأَحَدِ الأزمانِ الثَّلاثَةِ**» فقولنا: «**كَلِمَةٌ دَلَّتْ علَى مَعْنًى فِي نَفْسِها**» يُخْرج الحرفَ؛ لأن دلالته على المعنى ليستْ بنفسه، بل مُستفادةٌ مما يدخل عليه من الأسماء والأفعال، وقولنا: «**مَقْرُونةٌ بِبِنْيتِها بِأَحَدِ الأزمانِ الثَّلاثَةِ**» يُخْرِج الاسمَ، فإنه غيرُ مقرون بالزمن بصيغته - وهي البِنْيَة - فإن دل على زمن كانت دلالته عليه بالوضع لا بِبِنْيَته.

والْمَعنى الذي يدل عليه الفعل هو المصدر، وهو الْحَدَث المجرَّد، كالقيام والقعود والضرْب والقراءة.. وبعض الأفعال لا تظهر فيها دلالة على المصدر، أو لا يَحسُن فيها الجزْم أو لا تتصرف، ولكنها حُملت

على الفعل من جهة استعمالها وقبولها لبعض خصائص الأفعال التي لا يشركه فيها غيره، كـ(كان) الناقصة، نحو: «كان زيد قائمًا» فالجمهور على أنها لا تدل على مصدر، وكذلك بعض الأفعال الجامدة كـ(ليس، وعسى) ولا يحسن فيها جزم، وفيها معاني الحروف، ولكن حُمِلت على الأفعال لما تقدم.

والخلاصة أنَّ ما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو السِّمَة الغالبة على الأفعال؛ وهو ثلاثة أشياء: الدلالة على المصدر، وقبوله للجزم، والتصرف، تقول: قام يقوم قيامًا، ولم يقم، وقعد يقعد قعودًا، ولم يقعد، وحسُنَ يَحسُن حُسنًا، ولم يَحسُن، وضَرَبَ يَضرِبُ ضَربًا، ولم يَضرِب.

ومن علاماته التي تدلُّ عليه مِن غيرِ ما ذكره المصنفُ:

١- **قَبُولُه لتاء الفاعل**: كبعتُ وسمعتُ واستفهَمتُ وصُمْتُ وعَسَيتُ ولَسْتُ.

٢- **قَبولُه لتاء التأنيث الساكنة**: عَمَّتْ، سَمِعَتْ، دلَّتْ، وَلَّتْ، وعَسَتْ ولَيْسَتْ.

٣- **قَبولُه للياء الدالة على الأنثى**: اكتبي، اجلسي، هاتي، ارمي، لا تقولي، تذهبين.

٤- **قَبُولُه نونَ التوكيد**: لَتَقْرَأَنَّ، اجلسَنَّ، ادعُوَنَّ، لأستغفرَنَّ، لتجلِسَنَّ.

٥- **قَبولُه دخولَ أحد الحروف الآتية عليه:** (السين، سوف، قد، لم، لن، لا الناهية) نحو: سأكون، وسوف أكون، وقد أكون، ولم أكن، ولن أكون، ولا تكن. وعلى هذا فقس.

والفعلُ أنواعٌ ثلاثةٌ:

١- **الماضي:** كقامَ ونصحَ وفتحَ واستغفرَ وقالَ وباعَ وهابَ واستقام واستفهمَ.

٢- **المضارع:** كيقومُ وينصحُ ويفتح ويستغفر ويقول ويبيع ويَهابُ ويستقيم ويستفهم.

٣- **الأمر:** كقُمْ وانْصَحْ وافتح واستغفر وقُل وبعْ وهَبْ واستقِمْ واستفهِم.

***

قال الْمُصَنِّفُ: «والْحَرْفُ ما دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ، وخَلَا مِنْ دَلِيلِ الِاسْمِ والْفِعْلِ، مِثْلُ: هَلْ وبَلْ ومِنْ وإلى ومَتَى وقَدْ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ».

المراد بِالْحَرْفِ الذي هو قسيم الاسم والفعل: **حَرْفُ الْمَعْنَى**، أيْ الحرف الدال على معنًى، لا الحرف الهجائي الذي هو صوت مجرَّد، فهو ليس بكلمة، والحروف الهجائية من الهمزة إلى الياء، لا يُسمى شَيْءٌ منها كلمة إلا إذا أُريد به معنىً يضيفه فيما يدخل عليه، كباء الإلْصاق، وواوِ القَسَمِ، وكافِ التشبيه، ولامِ التعليل ونحو ذلك.

والحرف المراد هنا كلمةٌ ليس لها دلالة مستقلةٌ في نفسها، وإنما تتعلق دلالتُها بما تدخل عليه، فكلمة (هل) - مثلًا - تدلُّ على الاستفهام فيما تَدخُل عليه، تقول: هل فهمت؟ فالاستفهام عن الفهم، وتقول: لم يأت زيد بل أخوه، فأفادت (لم) نَفْيَ الإتيانِ عَن زيدٍ، وأفادت (بل) إثباتَه لأخيه.

وهكذا ترى أن كلَّ حرف يستفاد معناه فيما يدخل عليه لا في لفظه، و(مِن) لابتداء الغاية، و (إلى) لانتهاء الغاية، نحو: انطلقت من المسجد إلى المدرسة، أفادت (مِن) أن الانطلاق مبدؤه المسجد، وأفادت (إلى) أن منتهى الانطلاقِ وغايتَه المدرسةُ.

وقوله: «مَتَى» هكذا في النسختين، و(متى) ظرف محمول على الأسماء؛ لدلالته على الزمن، وكونُها حرْفًا خاصٌّ بلغةِ هُذَيْل، فقد سُمِع عنهم استعمالها مرادفةً لـ(مِنْ) الجارة، ومن كلامهم: «**أَخْرَجَها مَتَى كُمِّه**» أيْ: مِنْ كُمِّه.

وأشار المحقق (الشائعُ) إلى أنها في المطبوع: (ثُمَّ) بَدَلاً من (متى) وهذا متوجِّهٌ لأن (ثُمَّ) حرف من حروف العطف، تقول: نزل المطر ثم أنبتت الأرض، وجاء محمد ثم أصحابه، فدلت على أن ما بعدها قد اشترك مع ما قبلها في الحكم ولكن بتراخٍ ومهلة.

و(قَدْ) خاصةٌ بالدخول على الأفعال لإفادة التوكيد والتحقق أو

التوقع، نحو: قد تفهم النحو، وقد ينزل المطر.. وقال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فهذه المعاني مستفادة منها بدخولها فيما بعدها من الأفعال لا بنفسها.

ومن أهَمِّ الفروق بين الحرف وقَسِيمَيْهِ أنه لا يُخبَر عنه فيكونَ اسمًا، ولا يُخبَر به فيكونَ فعلًا، لأن الأسماء يُخبَر عنها، والأفعال يُخبَر بها، والحرف خلاف ذلك.

ومن الحروف ما يختص بالدخول على الأفعال كـ(قد) هذه، و**السين**، و**سوف**، ونحوها كما تقدم، ومنها ما يختص بالدخول على الأسماء كحروف الجر و(ال) وحروف النداء. ومنها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال كحروف الاستفهام.

❁❁❁

بابُ الإعْرابِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أنَّ الإعرابَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: عَلَى الرَّفْعِ والنَّصْبِ والْجَرِّ والْجَزْمِ، فالرَّفْعُ والنَّصْبُ يَشْتَرِكُ فِيهِما الأسْماءُ والأَفْعالُ، والْخَفْضُ لِلأسْماء خاصَّةٌ دونَ الأفعالِ، والجزْمُ لِلأَفعالِ خاصَّةً دونَ الأَسْماءِ».

الإعْرابُ «حُكْمٌ تُوجِبُه الْمَعانِي الَّتِي يُحْدِثُها التَّرْكِيبُ» كما نَصَّ الأستاذ أبو علي الشلوبين في شرحه على «المقدمة الجزولية الكبير» ويُستَدل عليه في المعربات بتغيير أواخِر الكَلِم باختلاف مواقعِها التركيبية في الكلام، ولكل نوع من أنواعه قرائنُ تقتضيه وتصحبه لوقوعه في سياقاتها، وهي التي يسميها النحويون بالعوامل الإعرابية؛ لأنها تقارنه وتدل عليه، نص على ذلك ابنُ جِنِّي في (الخصائص) وابن يعيش في (شرح المفصل) والأنباري في (الإنصاف).

❁❁❁

عَلاماتُ الإعْرابِ

الْمُعْرَباتُ على قسمين: قسم يُعرب بالحركات والسكون، وهو الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وقسم يُعرب بالحروف والحذف، وهو: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والفعل المضارع الذي اتصل به أَلِفُ الاثنين أو واوُ الجماعة أو ياءُ المخاطَبة، والمضارعُ المعتَلُّ الآخِر، وتُسمَّى هذه الحركاتُ والسكون، والحروف العَلامِيَّة، والحذفُ؛ بعلامات الإعراب. وسيأتي تفصيلها جميعًا.

والإعرابُ قَسِيمُ البناء، ولم يُفْرِد المصنفُ البناءَ بالحديث، والحديثُ عن الإعراب يقتضي التعريفَ بالبناءِ وأنواعِه قَبْل الشروع في تَفْصِيلاتِ الإعراب.

تَعْرِيفُ البِناءِ: المراد بالبناء «**ثُبُوتُ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى عَلامَةٍ واحِدَةٍ لا تَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِ مَواقِعِها الإعْرابِيَّةِ في الْجُمْلَةِ**» وخرج بقولنا: (بِتَغَيُّرِ مَواقِعِها الإعْرابِيةِ) ما يَلزم علامةً إعرابيةً واحدةً بسبب أنَّ تركيبَه لا يتغير، كبعض المفعولات المطلَقة، نحو: سبحانَ الله ومعاذَ الله، ولبَّيْك وسعدَيْك...

وأنواعُ البناءِ هيَ علاماتُه، وهي: السكونُ، والضَّمُّ، والفَتْحُ، والْكَسْرُ، - وقدْ شرَحْتُ معانِي هذه الألْفاظ في كتابِ «التأسيس» - ولقد غلب

استعمالُ النحويين على تذكير هذه الألفاظ إذا أُريدَ بها البناء، وتأنيثِها إذا أُريدَ بها الإعرابُ، فيقال في الإعراب: الضمة والفتحة والكسرة، وقد يقال: الرَّفْعَةُ والنَّصْبَةُ والْجَرَّة، كما نجد عند المتقدمين كسيبويه والأخفش والفراء، وقد يُبنى على الحذف، وعلى الْحرف.

❁❁❁

الْمَبْنِيَّاتُ

الحروف كلُّها مبنية، سواء منها ما كان مُفْرَدَ اللفظ، وما كان ثُنائيًا، وما فوق ذلك، نحو باء الجر وكافِه ولامِه وكَمْ ورُبَّ ولَوْ ومنذُ وكَلَّا وفي...

والفِعْلانِ الماضي والأمر مبنيان مطلقًا، نحو: قامَ وقُمْ، وانطَلَقَ وانطَلِق، وسامَحَ وسامِحْ، واتَّفَقَ واتَّفِقْ، وقالَ وقُلْ، وباع وبِع، وهاب وهَبْ، واستقام واستقِم.

ومَذْهبُ الكوفيين أن الأمر مضارع مجزومٌ بلام أمر مقدَّرَة، فنحو: قُم وانطلِق وسامِح وبِع وقُل وهَب.. تقديرها عندهم: لِتَقُمْ ولتنطلق ولتسامِحْ ولتَبِعْ... إلخ.

والمضارع يُبنى منه عند الجمهور ما اتصلتْ به نونُ النسوة ونونُ التوكيد، كما سيأتي.

وأمَّا الأسماءُ فَمِنها مُعْرَبٌ ومِنْها مَبْنِيٌّ، والأصل فيها الإعرابُ، والْمَبْنِيُّ منها صنُوفٌ معدودة، **وأشْهَرُها**:

١. **الضمائر كلها**، متصلةً ومنفصلةً، نحو: أنا، أنت، هو، إياك، إياه...

٢. **الأسماء الموصولة، نحو**: الذي، التي، الذين، اللائي....

٣. **أسماء الإشارة**، نحو: هذا، هذه، هؤلاء، أُولئك...

٤. **أسماء الاستفهام والشرط**، نحو: مَنْ، ما، مهما، متى، أينَ، كيفَ...

٥. **الاسم المركب مع الصوت**، كسيبويه وعَمْرَوَيْهِ.

٦. **أسماء الأفعال**، كصَهْ ونزالِ وهيهاتَ..

٧. **المنادَى غيرُ المركَّب والنكرةُ غيرُ الْمُعَيَّنَةِ**، نحو: يا أحمدُ، ويارجلُ، ويا هندُ..

٨. **بَعْضُ الظُّرُوفِ**، كحَيْثُ وأمسِ والآنَ وإذْ وإذا، وما قُطِعَ منها عن الإضافة مع نِيَةِ معنى المضاف إليه المقطوع، كـ(قبلُ وبعدُ) في قول الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ وما سوى هذه الأنواع وأشباهها فمعرب.

❁❁❁

أَنْواعُ الإِعْرابِ

أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ:

النوع الأول: الرَّفْعُ، ويقع في الاسم والفعل، نحو: محمدٌ رسولٌ، وأبو بكر خليفتُه، يكتبُ ويقرَأُ ويعْدِلُ ويَتَّقِي اللهَ ويَخافُه.

والمرفوعات هي: المبتدأ وخبره، كمحمدٌ رسولٌ، والفاعل ونائبه، والمضارع الذي لم يُسبق بناصب ولا جازم، نحو: يَكتبُ زيدٌ ويُكتب الدرسُ، فـ(محمد) مرفوع لأنه مبتدأ، و(رسولٌ) مرفوع لأنه خبره، و(زيد) مرفوع لأنه فاعل، و(الدرس) مرفوع لأنه نائب عن الفاعل، و(يُكتبُ) مرفوع لأنه مضارع لم يسبق بمقتضٍ لنصبه أو جزمه.

وإذا تأملت هذه الجمل وجدتها دلت على معاني تكونت بالتركيب وبِإسناد بعضها لبعض، فالمبتدأ مُخبَرٌ عنه، وبعده خبر عنه، والفاعلية جاءت بإسناد فعل إلى فاعل فَعَلَه، وكل تركيب من هذا النوع يلزمه الرفع، وتصحبه العلامة الصوتية الدالة على الرفع، وهي:

أ- **الضمة**، في الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والمضارع الصحيح الذي لم يتصل بآخره شيء. نحو: المسلمُ صادقٌ، والرجالُ جُلوسٌ، والمسلماتُ صادِقاتٌ، ويكتُبُ الطلابُ، ونحنُ ندرسُ، وأنا أقرَأُ...

ب- **الواو**، في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة: نحو: المسلمون منتصرون، وأخوك ذو علم.

ج- **الألِفُ**، في تثنية الأسماء خاصة، نحو: ذهب الرجلان، والقلمان جديدان.

د- **ثَبات النون**، في الأفعال الخمسة، وهي: يفعلون وتفعلون، ويفعلان وتفعلان، وتفعلين. نحو: تكتبون/ تكتبان/ يكتبون/ يكتبان/ تكتبين.

النوع الثاني: النَّصْبُ، ويقع في الاسم والفعل، والمنصوبات من الأسماء هي المفعولات، واسم (إن) وأخواتها، وخبر (كان) وأخواتها، والحال والتمييز والمستثنى في بعض حالاته، والمنادى في بعض حالاته، وتوابع هذه الأشياء، **ومن الأفعال**: المضارع إذا دخلت عليه أداة نصب أو وقع في موقع نصب. الأمثلة: ذهبت ذهابًا، وقرأت الخطبةَ يومَ الجمعة أمامَ الناس، وجئت راكبًا، وعندي عشرون درهمًا، وتصبب الرجل عَرَقًا، وغرست الأرضَ شجرًا، وجاء المسافرون إلا زيدًا، واتقوا اللهَ يا عبادَ الله، ويا مسلمًا مُرْ بالمعروف، وإن الدينَ يُسرٌ، وكان زيد مسافرًا، ولن يَخيبَ المؤمن، وزُرْني فأكرمَك، وعلى هذا فقس.

وعلاماتُ النَّصْبِ أرْبَعٌ:

أ- **الفتحة**، في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والمضارع الذي لم

يتصل بآخره شيء، نحو: اشتريت قلمًا وأقلامًا، وأريد أن أكتبَ وأدعوَ وأقضيَ بالحق، ولن أرجعَ حتى أتعلمَ...

ب- **الياء**، في المثنى، وجمع المذكر السالم، نحو: رأيت عاملَينِ وعاملِينَ، وإن القلمَيْنِ جديدان، وكانا جديدَيْن.

ج- **الألِف**، في الأسماء الخمسة، نحو: رأيت أباك وأخاك، وإنَّ ذا العلمِ كان حَماك.

د- **الكسرة**، في جمع المؤنث السالم، نحو: خلق الله السماواتِ والنباتاتِ والحيواناتِ...

النوع الثالث: الْجَرُّ، ويسمى بالخفض - والْمُصَنِّفُ لا يُسميه هنا إلا الْخَفْضَ - وهو خاص بالأسماء، وله سببان: دخول حرف الجر على الاسم، والإضافة.

وله علامتان:

أ- **الكسرة**، في الاسم المفرد، نحو: شربت من ماءِ البئرِ، وجمع التكسير، نحو: مررت بِكِبارِ العُلَماءِ، وأشرت إلى أشجارِ البساتينِ.. وجمع المؤنث السالم، نحو: كَمْ في آياتِ القراءاتِ من معجزاتٍ..

وتنوب عنها الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف، كما سيأتي في آخر الكتاب.

ب- **الياء**، في المثنى، نحو: غرفتُ بيديَّ من ماءَيِ النهرَيْن، وفي جمع المذكر السالم، نحو: سَلَّمتُ على مجتهدِي المعلِّمِين، والأسماء الخمسة، نحو: بِرَّ بِأبيك وأخيك واعتنِ بفيك.

النوعُ الرابعُ: الْجَزْمُ، وهو خاصٌّ بالأفعال، والذي ينجزم منها هو المضارع خاصة، وجزمه بحذف آخره، **وهو ثلاثة:**

أ- **حذف الحركة**، نحو: لم يكتبْ ولم يجلسْ، ويُسَمَّى: الجزمَ بالسكون.

ب- **حذف حرف العلة**، إذا كان آخرُ المضارع معتلًّا، نحو: لا تنسَ، ولا ترمِ، ولا تَعْلُ...

ج- **حذف النون**، إذا كان آخر المضارع متصلًّا بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: لم يذهبا، ولم يذهبوا، ولم تذهبي.

وسيأتي تفصيل الأدَواتِ التي تُجْزَمُ الأفعال بعدها في بابها إن شاء الله.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإعْرابُ الأَسْماءِ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ، ولا جَزْمَ فِيها».

لقد تقدَّمَ تفصيلُ هذا، **وقوله**: «إعْرابُ الأَسْماءِ» أي: أنواع الإعراب التي تدخل في الأسماء المعربة، وأما ما ليس منها بمعرب فإنه إذا حَلَّ في موقع أحدِ هذه الأنواع قيلَ فيه: مبني في محل كذا وكذا من أنواع الإعراب، نحو: انطلق هذا، ورأيت الذي انطلق، ومررت بهم، فيقال: (هذا) اسم مبني في محل رفع لأنه فاعل. و(الذي) اسم مبني في محل نصب؛ لأنه مفعول به، و(هم) ضمير مبني في محل جر بحرف الجر.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإعْرَابُ الأَفْعالِ: رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ، ولا خَفْضَ فِيها».

وهذا تَقَدَّمَ تفصيلُه، **وقوله**: «الأفعال» المراد الأفعالُ المضارعة ما لم تتصل بها نونُ التوكيد المباشرة، أو نونُ النسوة، نحو قول الله تعالى:

﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ فالفعل المضارع: (يُسْجَنَنَّ) مبني على الفتح لِاتِّصالِه بنون التوكيد الشديدة المباشرة، والفعل المضارع (ليكونَنْ) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المباشرة، وكتابة هذه النون تنوينًا في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ خاصٌّ برسم المصحف.

وقال تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ الفعل المضارع: (يرضعْنَ) مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهذا مذهب جمهور النحويين، وذهب بعضهم إلى أن المضارع الذي اتصلت به النونان المذكورتان معربٌ إعرابًا تقديريًّا، كالاِسْم المضاف لياء المتكلم.

قال: «وَرَفْعُ الاسْمِ الْواحِدِ بِالضَّمَّةِ، ونَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وخَفْضُهُ بِالْكَسْرَةِ».

يعني أنَّ الاسمَ المفردَ يُعرَبُ بالحركاتِ الأُصُولِ - وتقدم تفصيلُ ذلك - والمرادُ بالْمُفْرَدِ ما لَيْسَ بِمُثَنًّى ولا جَمْع تَصْحِيح، كما سَيتبيَّن في أمثلة المصنِّف.

قال: «تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: زَيْدٌ وَعَمْرٌو وبَكْرٌ» نحو: جاء زيدٌ، وهذا عمرٌو، وضُرِبَ بَكْرٌ، فزيدٌ فاعل، وعمرو خبر مبتدإٍ، وبَكْرٌ نائب فاعل، في هذه الأمثلة، وكل واحد منها مفرد مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

قال: «وَتَقُولُ فِي النَّصْبِ: زَيْدًا وعَمْرًا وبَكْرًا» نحو: رأيت زيدًا وعمرًا

وبكرًا، فـ(زيدًا) مفعول به منصوب، و(عمرًا وبكرًا) معطوفان عليه، وكل واحد علامة نصبه الفتحة، لأنها أسماء مفردة.

قال: «وَتَقُولُ فِي الْخَفْضِ: زَيْدٍ وبَكْرٍ وعَمْرٍو» نحو: مررت بزيدٍ وبكرٍ وعمرٍو، فكل واحد من هذه الأسماء المفردة مجرور (مخفوض) وعلامة جره الكسرة، وسبب الجر في (زيد) دخول باء الجر عليه، وما بعده معطوف عليه.

ملحوظة: كلمة «عَمْرٍو» ثُلاثية مثل «زَيْدٍ» وزِيدَتْ الواوُ عليها للتفريق بينها وبين «عُمَر» والفرق بينهما أنَّ الأوَّلَ من «عمرو» مفتوح، وثانيه ساكن، وأنه مصروفٌ، وأما «عُمَر» فأوله مضموم، وثانيه مفتوح، وهو ممنوع من الصرف، وتَثبُتُ واو «عَمْرو» في حالَيْ رفعه وجَرِّه، وتسقط في حالِ نَصْبِه، وقَدْ اصطلح النحويون على التمثيل بـ(زَيْدٍ وعَمْرٍو) لِخِفَّتِهما مع قَبولِهما لِجميع العلامات الاسمية.

قال: «عَلامَةُ الرَّفْعِ في هَذِهِ الأَسْماءِ ضَمُّ آخِرِها، وَعَلامَةُ النَّصْبِ فَتْحُ آخِرِها، وَعَلامَةُ الْخَفْضِ كَسْرُ آخِرِها».

المراد بالآخِر آخِرُ حرفٍ من حروف الكلمةِ، وهو الذي تليه علامةُ الإعراب؛ ولذلك يسمى حرفَ الإعراب، وعَلامَةُ الإعراب زائدة على أصل الكلمةِ وليستْ منها، هذا هو الأصْلُ فيها، وشذَّ عنْ ذلك أشياءُ قليلةٌ وقع الاختلاف في حقيقة حروفِ إعرابها؛ كالأسماء الخمسة الآتية.

ثم قال: «وخمسة أسماء معتلةٌ مضافةٌ، ورفعُها بالواو، ونصبُها بالألف، وخفضُها بالياء، وهي: أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال، والنصب: أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال، والخفض: أبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال».

هذه هي الأسماء الخمسة، وهي مُسْتَثناةٌ مِن **قَوْلِه:** «وَرَفْعُ الاسْمِ الْواحِدِ بِالضَّمَّةِ، ونَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وخَفْضُهُ بِالْكَسْرَةِ» فلا يَسْرِي هذا الْحُكْمُ عَلَيها، وسُمِّيَت معتلةً لأن آخرَها حرفُ علةٍ، وحروف العلة هي: الواو، والياء، والألف، وهذه الأسماء تمامُها بهذه الحروف، وأما الضمير الذي بعد حروف العلَّة فيها فليس منها.

وإنما قال: «مضافة» لأنها لا تُعرَب هذا الإعرابَ إلا إذا أُضيفَت إلى غير ياء المتكلم، فإنْ أُضِيفَتْ إلى ياء المتكلم قُدِّرَت حركةُ الإعراب على ما قبل الياء، فتقول: جاء أبي ورأيت أبي ومررت بأبي، وهكذا في الباقي.

ويُشترط فيها أيضًا عدمُ نقصِها بحذف آخرِها، وعدمُ تصغيرِها، فإنْ نَقَصَتْ أو صُغِّرَت أُعرِبَت بالحركات الظاهرة، نحو: جاء أخٌ، وأُخَيُّكَ، ورأيت أبًا وأُبَيَّكَ، ونظرت إلى حَمٍ وحُمَيِّكَ...

وتضاف للضمير وللظاهر، ما عدا (ذو) فلا تضاف إلا إلى ظاهر، نحو: هذا ذو مالٍ، ورأيت ذا مالٍ، ومررت بذي مالٍ.

وبعض النحويين يجعلها ستةً بإضافة (هَنٍ) إليها، وهي كلمة يُكنى بها عمَّا لا يُراد التصريحُ بِاسْمِه، ويجوز إعرابُها إعرابَ الأسماء الخمسة، فيُقال: هذا هنوكَ، ورأيت هناك، وأشرت إلى هَنِيك، ولكن الأكثر فيها نَقْصُها، فَيُقال: هذا هَنُكَ ورأيت هنَك وأشرت إلى هَنِك.

❁❁❁

بابُ رَفْعِ الاثْنَيْنِ والْجَمْعِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ورَفْعُ الِاثْنَيْنِ بِالأَلِفِ، ونَصْبُهُمَا وخَفْضُهُمَا بِالْياءِ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: الزَّيْدانِ والْعَمْرانِ والْبَكْرانِ، وَعَلامَةُ الرَّفْعِ فِيهِما الأَلِفُ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ، وتَقُولُ فِي النَّصْبِ والْخَفْضِ: الزَّيْدَيْنِ والعَمْرَيْنِ والْبَكْرَيْنِ، وَعَلامَةُ النَّصْبِ والْخَفْضِ فِيهِمَا الياءُ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ».

هذا شُروعٌ في بيانِ إعرابِ ما ليس بِالْمُفْرَدِ - وقد تَقدَّم عند ذِكْرِ علاماتِ الإعْراب ما يُغْنِي عنْ إعادتِها - **والمراد بالاثنين**: المثنى، والألف في رفعه نائبةٌ عن الضمة في رفع المفرد؛ لأن التثنية فرع عن المفرد، والمفرد هو الأصل، وعلامة رفعه الضمة، فإذا ثُنِّي فتثنيته بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وخفضًا، وبعد الألف والياء نونٌ مبنية على الكسر، وهي بدل من التنوين الموجودِ في المفرد؛ لأن التنوين لا يقع بعد ساكنٍ ولا بعد مَدَّةٍ، فلما كانت التثنية تقتضي الألفَ والياءَ وهما مَدَّتان، والياء ساكنةٌ، اقتضى ذلك تحريكَ التنوين فانقلب نونًا؛ وبُني على الكسر لالتقاء الساكنين.

ويُعرَبُ هذا الإعرابَ أربعُ كلماتٍ أُلْحِقَتْ بالمثنى، وهي: **كِلا وكِلتا، واثنان واثنتان**، تقول: أنتما اثنان، وهاتان اثنتان، ورأيت اثنين واثنتين، وسمعت باثنين واثنتين.

ويُشتَرَطُ في (كلا وكلتا) لإلحاقهما بالمثنى في الإعرابِ أن يُضافا إلى

ضمير، تقول: جئتما كِلاكُما، ورأيتهُما كِلَيْهما، ومررت بهما كِلَيْهِما، وكلتاهما ناجحةٌ، أو ناجحتان، فإن أُضِيفَا إلى اسمٍ ظاهرٍ لَزِمَتْهما الألفُ في كل الأحوال، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ كِلْتَا: مُبتدَأ، علامَةُ رَفْعِه مُقَدَّرَةٌ على الألِف، و(الْجَنَّتَيْنِ) مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامَةُ جَرِّهِ الياءُ، وجُمْلَةُ(آتَتْ) في محلِّ رفعِ الْخَبَر.

وقد مثّل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بالكلمات الْمُثَنَّاةِ في وضعها الصرْفِيِّ خارجَ التركيب، مُنَبِّهًا على أنها عند تركيبها تصيرُ كذلك، غير أنَّ العَلامة الصَّرْفِيَّةَ - وهي علامة التثنية - ستكون مقيَّدةً بالدلالة التركيبية، وهي الرفع، والنصب، والجر(الخفض)، فلا يُؤتَى بالألف إلا في تركيب يقتضي رفعَ المثنى، فيقال: جاء الزيدان والبَكْران والعَمْران، ولا يُؤتَى بالياء إلا في تركيب يقتضي نصبَ المثنى أو خفضَه، فيقال: رأيت الزيدَيْن والعمرَيْن والبكرَيْن، ومررت بالزيدَيْن والعَمْرَيْن والبكرَيْن، والياء هنا علامةٌ صَرْفيَّةٌ مَحْضة، وتركيبيَّةٌ مشتركة بين النصب والجر، وتتمحض لأحدهما بالموقع الإعرابي للكلمة.

***

قال: «ورَفْعُ الْجَمْعِ الَّذِي على هِجَاءَيْنِ بِالْواوِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الزَّيْدُونَ والعَمْرون والبَكْرُون، ونَصْبُهُم وخَفْضُهُم بِالْياءِ، نَحْوُ: الزَّيْدِينَ والْعَمْرِين والبَكْرِينَ».

قوله: «الْجَمْع الَّذِي عَلَى هِجَاءَيْنِ» المراد به جَمْعُ المذَكَّرِ السالم، والمراد بالهجاءَيْن الواوُ والياءُ، وإنما قال ذلك تفريقًا بينه وبين **جمع التكسير الذي هو تغيير في بنية المفرد مطلقًا**، ويُعبِّر بعضُ النحويين عن «جمع المذكر السالم» بالجمع الذي على حد التثنية؛ لهذا السبب، وبعضهم يُعبِّر عنه بجمع التصحيح؛ لأنَّ بِنْية الواحد تصح فيه، فإذا قلت: (زيد قائم) ثم جمعته بالواو والنون: قلت: (الزيدون قائمون) فتجد أن بنية الواحد صحيحة سليمة في الجمع ولم تتغير، ولذلك سُمِّيَ بجمع التصحيح، وبجمع السلامة، وبجمع المذكر السالم.

وقولُه: «ونصْبُهُم وخَفْضُهُم...» هذا الْتِفَاتٌ في التَّعْبِيرِ إلى المجموع، ولو جاء به على نَسَقِ ما قبله لقال: «**ونَصْبُه وخَفْضُه**» لأنَّ المراد «الْجَمْع» ولكنه أراد المعنى، أيْ: ونَصْب المجموعِين هذا الجمعَ وخفضهم.. أوْ أراد الألفاظ الْمُمَثَّل بها، فيكون التقدير: ونَصْبُ الْمَذْكُورِينَ وخَفْضُهُم.. ومراده: «الزيدون والعَمْرون والبَكْرُون» الذينَ مَثَّل بهم.

ويُشترَط لِجَمْع الكلمة جمعَ مُذَّكرٍ سالِمًا أحدُ ثلاثةِ شروط:

١- **أن تكون عَلَمًا غير مركبٍ**، لعاقل مذكَّرٍ خالٍ من التاء، كزيدٍ وعمرو وبَكْرٍ، ولا يُجمع عليه نحو: طلحة وحمزة، لوجود التاء فيهما، ولا نحو: حائضٍ وطالقٍ؛ لأنهما مؤنثتان، ولا نحو: أُحُد (الجبل) و زُحَل (النجم) لأنهما غير عاقلين، ولا نحو: مَعْدِ يكَرِب وتأبط شرًا؛ لأنهما مركَّبان.

٢- **أو صفةً لِمَن يَعقِل** - غالبًا - تَقْبَل التاء عند تأنيثها، أو تدل على التفضيل، نحو: مسلم وكاتِب ومُتكلِّم؛ لأنك تقول: مسلمة وكاتبة ومتكلمة... وأفضلون وأَوَّلُون؛ لأنهما دالان على التفضيل، بخلاف نحو: جريح وأحمر؛ لأن الأول لا يقبل التاء؛ لأنه صفةٌ يستوي فيها المذكر والمؤنَّث، والثاني لا يدل على التفضيل.

ويُعرَبُ هذا الإعرابَ مما فَقَدَ هذه الشروطَ أنواعٌ تُسمَّى بالملحق بجمع المذكر السالم، وهي:

أ- **ألفاظ العقود**، من عشرين إلى تسعين. نحو: أنتم عشرون، ورأيت عِشرين، ونظرت إلى عِشرِين.

ب- **أسماءُ جموع أُخرى غيرُ ألفاظ العقود**، وهي: (أُولُو) بمعنى أصحاب، وعالَمُون. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فقال (أُولوا) بالواو لأنه فاعل مرفوع، وقال: (أُولِي) بالياء؛ لأنه مفعول به منصوب، وقال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فقال: (العالَمِين) بالياء؛ لأنه مجرور بالإضافة.

ج- **جموع بمنزلة جمع التكسير**، وهي: سِنُون وبابُه؛ كعِضِين وعِزِين وثُبِين، جمعًا لِسَنة وعِضَةٍ - وهي العُضْوُ أو الفِرقَة أو البُهتان - وعِزَةٍ - وهي الفِرقة أو الجماعة - وثُبَةٍ - وهي الجماعة أيضًا - ومن الجموع: بَنون وحَرُّون

وأرَضون، جمعًا لِابْنٍ، وحَرَّةٍ - وهي الأرض ذات الحجارة السود - وأرضٍ.

د- **جموع لم تَسْتَوْفِ الشروط**، وهي: أَهْلُونَ، و وابِلُون، وهما جمعان لـ(أهْلٍ) و(وابِل) ولَيْسَا عَلَمَيْن ولا صِفَتَين، وليس (وابِلٌ) لعاقل مع ذلك.

قال الشاعر لبيد بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وما المالُ والأهْلُونَ إلا وديعَةٌ ولا بُدَّ يوْمًا أنْ تُرَدَّ الوَدائِعُ

هـ- **كل جمع لمذكر سالم سُمِّيَ به**؛ مَقِيسًا كان أو مُلْحقًا، نحو: عِلِّيِّين، وخلدون، وزيدون.. ونحو ذلك مما سُمِّي به المفردُ وأصلُه هذا الجمع، تقول: جاء زيدونَ ورأيتُ زَيدِينَ ومررت بزَيدِينَ، أي الشخص المسمى (زَيْدِين) قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾. (عِلِّيّون) الأولى مجرورة بحرف الجر، والثانية خبر مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

***

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونُونُ الاِثْنَيْنِ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا، ونُونُ الْجَمْعِ مَفْتُوحَةٌ أبَدًا، وتَسْقُطانِ بِالإِضافَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: هذان ابْنا زيدٍ، وهَؤُلاءِ بَنُو زيدٍ، أَصْلُه: ابْنانِ وبَنونَ، فحُذِفَت النونُ بِالإضافَةِ».

مضى الحديثُ عن نونِ التَّثْنِيَةِ.

ونونُ الجمع مثلُها في عِلَّتها وأصلها، فهي منقلبةٌ عن التنوين الموجود في المفرد، والسبب في ذلك أنَّ هذا الجمع يقتضي إلحاقَ مَدَّة بآخر حرف

الإعراب، وهو نحو (الميم) الأخِيرَةِ في كلمةِ (مسلم) فيقال: (مسلمو) و(مسلمي) ولا يمكن لُحُوقُ التنوينِ هنا بآخِره؛ لأنَّ التنوين لا يَلِي إلا حركةً، والآخِرُ الآنَ صار مَدَّة، ومِن ثَمَّ انقلبَ التنوينُ نُونًا ثم حُرِّك لِالتقاء الساكنين، وهما المدة التي هي بمنزلة الساكن، والثاني التنوين، وحُرِّك في المثنى بالكسر لكونه هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين - وهذا شيء له علته، ولكن ليس هذا المختصر محلًّا لبيانها - ثم احتيج إلى التفريق بين التثنية والجمع فحُركت نونُ الجمع بالفتح؛ لِتخالفَ نونَ التثنية ولكون الفتحِ أخفَّ، وهذا غيرُ ما ذهبَ إليه بعضُ النحويين من تجويز كونِها عِوَضًا عن الحركة، أو عن الحركة والتنوين، أو عن التنوين فقط أحيانًا.

وأما وجودُها مع الألف واللام مع كونها منقلبةً عن التنوين، والتنوين لا يجتمع مع الألف واللام، فهذا سببُه أن التنوين لَمَّا انقلب نونًا متحركةً وفُصل بينه وبين حرف الإعراب زالَ امتناعُ اجتماعه مَع الألف واللام في الكلمة؛ لكون النون حرفًا متحركًا غير مماثل للتنوين في كل شيء.

فإذا رُكِّبَ الاسم المثنى والمجموعُ جمعَ مذكر سالِمًا تركيبَ إضافة، سقطت هذه النونُ كما يسقط التنوين؛ لأنه زائد يفصل بين المتضايفين، ويثقل النطق به بينهما، فيقال: هذان ابنا زيد، والأصل: ابنان لِزيد، ويُقالُ: بنو زيد، والأصل: بنون لِزيد، وتبقى الحروف التي هي علامات الإعراب للدلالة على نوع الإعراب، وتُحذَف هذه النون للإضافة، قال الله تعالى:

﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ وقال: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا ٱلْجَحِيمِ﴾ والأصل: يدان، ومُحِلِّينَ، وصالون.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ورَفْعُ فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ومُخاطَبَةِ الْمُؤَنَّثِ الْوَاحِدِ، يَكُونُ بِالنُّونِ، ونَصْبُها، وَجَزْمُها بِحَذْفِ النُّونِ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: تَذْهَبَانِ وتَذْهَبُونَ وَتَذْهَبِينَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، عَلَامَةُ الرَّفْعِ فِي هَذِهِ الأَفْعالِ: ثَباتُ النُّونِ، وتَقُولُ فِي النَّصْبِ وَالْجَزْمِ: لَنْ تَذْهَبا وَلَمْ تَذْهَبَا، ولَنْ تَذْهَبُوا، ولَمْ تَذْهَبُوا، وَلَمْ تَذْهَبِي، عَلَامَةُ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ في هَذِهِ الأَفْعالِ حَذْفُ النُّونِ».

تحدث المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا عما يُسمَّى بالأفعال **الخمسة، أو الأمثلة الخمسة**، وقد تقدم الكلامُ في إعرابها وصُوَرِها مع الحديث عن المعربات، وهي كل مضارع أُسند إلى واو الجماعة كيذهبون، أو ألف الاثنين كيذهبان، أو ياء المخاطبة كتذهبين يا هندُ، وسميت بالخمسة لأن صُوَرَها خمسٌ، ثلاثٌ بالتاء في أولها، واثنتان بالياء في أولها، فالمجموع خمس.

وقوله: «فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ» أي الفعل المسند إلى ضمير تثنية، والفعل المسند إلى ضمير جمع المذكر.

وقوله: «وَمُخاطَبَةِ الْمُؤَنَّثِ الْوَاحِدِ» أي المضارع الذي أُسند لياء المخاطبة المؤنثة، ولا يكون في أوله إلا تاء الخطاب، نحو: أنتِ يا هند تكتبين وتدرسين.

وقوله هنا: «الواحِد» صفةٌ لكلمة (الْمُؤَنَّثِ) وهو وصف للاسم، أي

مخاطبة الاسم المؤنث الواحد، فقد أراد الجنس، وهو مذكَّر؛ ولذلك لم يقل: المؤنثة الواحدة.

وثبات النون في هذه الأفعال لا يكون إلا في حال الرفع، ولذلك عُدّت النون دليلًا على الرفع هنا، ولا يجوز حذفُها إلا إذا كان الفعل منصوبًا أو مجزومًا، ومِن ثَم عُدَّ حذفُها علامةً للنصب وللجزم، والموقع الإعرابي هو الذي يُعَيِّنُ أيهما حُذِفت من أجله.

وأَلِفُ الاِثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة في هذه الأفعال ضمائر، تعرب في محل رفع فاعل إن كان الفعل مبنيًا للمعلوم، نحو: الناس يتحدثون، وأنتما تتحاوران، وأنت تستمعين يا هند. وفي محل نائب الفاعل إذا بُني الفعل للمجهول، نحو: يُضرَبون وتُكرَمون، ويُضربان وتُكرمان، وتُخطَبين يا هند.

***

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَرَفْعُ جَماعَةِ الْمُؤَنَّثِ الَّتِي بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، مِثْلُ الْمُسْلِماتِ والْهِنْداتِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَكُونُ بَضَمِّ التَّاءِ، ونَصْبُها وخَفْضُها بِكَسْرِ التاء، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: جاءَتِ الْهِنْدَاتُ، وفِي النَّصْبِ والْخَفْضِ: رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ ومَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ، ونَصْبُها وخَفْضُها سواءٌ».

يُسمى هذا الجمعُ بِـ(جمع المؤنث السالم) وبِـ(جمع التصحيح للمؤنث) وبِـ(الجمع بالألف والتاء المزيدتين) وهذا الأخيرُ أدَقُّ؛ لأن تاءَ

التأنيثِ الموجودةَ في المفرد تُحذَف في الجمع، ولذلك لا يَسْلَم من التغيير إلا ما لا تكون فيه التاء، فإذا قلت: (مسلمة) جَمعتَه على (مسلمات) بزيادة الألف والتاء للجمع، مع حذف التاء الموجودة في المفرد، ولو لم تُحذف لَقِيلَ: مسلمتات، وهذا لا يقال، والألف والتاءُ في هذا الْجَمْع لهما دلالتانِ: دَلالَة على الْجَمْعِ، ودَلالَةٌ على التأنيث.

وقَوْلُهُ: «الَّتِي بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ» مُرادُه بِه: الْجَماعَة؛ ولذلك قال: الَّتِي، أيْ الجماعة التي تُجمَع بالألِف والتاءِ.

ولا فرقَ بين ما فيه التاء وما ليس فيه التاء، مما جُمِع هذا الجمعَ، نحو جمعِ سِجِلٍّ وحَمَّامٍ وإصْطَبْلٍ - وهو مَحْبِس الخيول - وسُرادِقٍ - وهو السُّور والباب - ورِيالٍ على: سِجِلَّات وحَمَّامات وإصطَبْلاتٍ وسُرادِقاتٍ وريالاتٍ.

وكذا ما كان تأنيثه بالألف المقصورة أو الممدودة، نحو: حُبارَى، وكُبْرَى وعَصا ومستشفى وهُدَى، وحمراء وصحراء وزهراء.. تقول في جمعها: حُبارَيات وكُبْرَيات وعَصَوات ومُستشفيات وهُدَيات، وحَمْراوات وصَحْراوات وزَهْراوات...

وقوله: «ونصبُها وخفضُها سواءٌ» معناه أن نصْبَ جمعِ المؤنث وخفْضَه مشتركان في العلامة وهي الكسرة، ولا فرق بين المؤنث الحقيقي - وهو كل ما يَلِدُ أو يَبِيضُ - وغيرِه في ذلك، فكل ما جُمع بألف وتاء مزيدتين فهذا شأنُه، وهو أنه يُرفع بالضمة، ويُنصَب ويُجَرُّ بالكسرة، نحو: جاءت

المسلماتُ والهنداتُ، وهذه سياراتٌ وغزالاتٌ وجَمَراتٌ، وشجراتٌ، وسَجَداتٌ وخُطُواتٌ... وخلق الله السمواتِ والحماماتِ والشجراتِ والنخلاتِ والنباتاتِ... واهتممت بالصلواتِ والركعاتِ والحسناتِ والدرجاتِ ورجالاتِ العلم، واشتريت بدريهماتٍ وريالاتٍ...

ويُلحَق بهذا الجمعِ في إعرابِه: شيْئانِ:

الأول: كلمةُ (أُولَات) بمعنى: صاحِبات، نحو: الطالباتُ أولاتُ عِلْمٍ، قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ أُولاتُ: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وقال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ **أُولاتِ**: خبر (كانَ) منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه ومعناه.

الثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، كما لو سُمِّيَت امرأةٌ بـ(هِنْدَات) فإنها مفردة في المعنى، ولكن لفظها لفظ الجمع، فتعرَب هذا الإعرابَ، تقول: هذه هنداتٌ قد أقبلت، ورأيت هنداتٍ تكتبُ، ومررت بهنداتٍ تُكَلِّم أخاها، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ كلمة(عَرَفاتٍ) جَمعُ (عَرَفَة) وقد سُمِّي بِها مكانٌ مُعَيَّن، فمعناها مفرد، ولفظها جمع، فأعربت هذا الإعراب.

❁❁❁

بابُ أقْسامِ الأفْعالِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلَمْ أنَّ الأفْعالَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسامٍ: فِعْلٍ ماضٍ، و فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ، والأمْرِ، والنَّهْيِ، فَالْماضِي ما حَسُنَ وقوعُه في أَمْسِ، وهُوَ مَفْتُوحُ الآخِرِ أبدًا، نَحْوُ: قامَ وقَعدَ وأَكَلَ وشَرِبَ» **وفي نسخة أخرى**: «سارَ وبانَ وخرجَ وغدا وراحَ، وما أشبه ذلك».

تَقَدَّمَ أنَّ الفعلَ ينقسم إلى ثلاثة أقسامٍ بِحَسَب زمنِه، **فالماضي** خاصٌّ بالزمن المنقضي مطلقًا، ولو بلحظة قبل التكلم، **والمضارع** صالح للإخبار به عن الزمن الحالي المستمر، والمستقبَل، لأنك تقول: يفعل الآن، ويفعل غدًا، وإذا دَخَلَتْ عليه أداةُ استقبال محَّضَتْه للمستقبَل، نحو: لن يفعل، وسوف يفعل، وسيفعل، وإنْ يَفعلْ يُجْزَ، ولَيَفعلَنَّ كذا وكذا.

والأمْرُ هو المأمورُ بإيقاعِه بعد التكلُّم ولَوْ بلحظة، فهو مستقبَل خالِصٌ، فإذا قلت: (قُم) فهو أمرٌ بقيامٍ لم يحصل ولَمْ يَكُنْ في حالِ حُصولِ ساعةَ التكلُّم، بل يُراد حصولُه بعد التكلم.

وأما النهي فهو معنًى طَلَبِيٌّ بنقيض الأمر، وليس قَسيمًا للماضي والأمر، وإنما هو معنىً يُضاف إلى المضارع بأداة النهي، كما أن النفيَ والاستفهام معنيان يُضافانِ للفعل بالأدوات التي تفيدهما، ولهذا كان الصوابَ تقسيمُ الفعل بحسب الأزْمانِ التي تفيدها صِيَغُه، أما المعاني غيرُ

المستفادة من بِنْية الفعل فهي فرعية، وليس لها دلالة على أزمنة مستقلة، ولذلك قال سيبويه: «وأما الفعلُ فأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِن لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْماءِ، وبُنِيَت لِمَا مَضَى، ولِما يَكونُ ولَمْ يَقَعْ، وما هُوَ كائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ، فأَمَّا بِناءُ ما مَضَى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحُمِدَ، وأَمَّا بِناءُ ما لَمْ يَقَعْ فإِنَّهُ قَوْلُكَ آمِرًا: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِب، ومُخْبِرًا: يَقتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَبُ، وكذلك بِناءُ ما لَمْ يَنْقَطِعْ وهو كائِنٌ إذا أَخْبَرْتَ».

فقد جعل تقسيمَها على أساس ما بُنيتْ له من الأزمنة، وهذا هو الصواب، ثم شرح ذلك بالأمثلة التي أوْرَدها، وهي شاملة.

وقَوْلُ المصنِّفِ: «فالماضي ما حسُنَ وقوعُه في أمسِ» أيْ: ما دلَّت بِنْيَتُه على وقوعه في الزمان الماضي قبل التكلم، وعبّر عن الزمن الماضي بكلمة (أمس) لكونها دالةً على جزء منه ولا تنصرف إلى غيره، ولكن لا فرق بين (أمسِ) وما قبله وما بعده إلى ساعة التكلم، وكل ثانيةٍ منه مضتْ عند التكلم صارت في حيّز الماضي، وكل ثانية منه لم تَمْضِ فهي في حيّز المستقبَل، وما بينهما هو (الآنَ) الذي يجري فيه الحدَث ولم ينقطع، فإنه في حيِّز الحال والحاضر.

ويُستَدَل على الماضي أيضًا بِعلامات لفظية غيرِ المعنى، وأشهرُها:

أ- قَبُوله لتاء التأنيث الساكنة في آخره، نحو: كتبتْ وحجّتْ وسارتْ وباعتْ.

ب- قَبُولُه لتاء الفاعل، نحو: كتبتُ وحججتُ وسِرتُ وبِعتُ، ولا فرق بين المتكلم والمخاطَب والمخاطَبة، ولأجل هاتين العلامتين حُكمَ بفعليةِ (ليس وعسى) ومُضِيِّهما؛ لأنك تقول: لَيْسَتْ وعَسَتْ، ولَسْتُ وعَسيتُ، ولَسْتِ وعَسِيتِ.

قولُه: «وهو مفتوحُ الآخِرِ أبدًا» أيْ: مبني على الفتح أبدًا، وإنما يُبنى على الفتح إذا لم يلحق به ما يقتضي بناءَه على غير الفتح، كما مثّل المصنف بقوله: «قامَ وقعدَ وأكلَ وشربَ، وسارَ وبانَ وخرجَ وغدا وراحَ» فهذه الأفعال كل واحد منها مبني على الفتح؛ لعدم اتصاله بشيء يقتَضِي تغيير فَتْحِه، وكذلك إذا اتصل بألف الاثنين، نحو: قاما وقعدا وأَكَلا وشَرِبَا وسارَا... أوْ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ، نحو: قامتْ وقعدتْ وأكلتْ وشربتْ وسارتْ...

ويتغير فتحُه فَيُبْنَى على السكون إذا اتصلت به تاءُ الفاعل، أَوْ(نا) الفاعِلِين، أو نونُ النسوة، نحو: قُمتُ وقُمْنَا وقُمْنَ، وقعدتُ وقَعَدْنَا وقعدنَ، وأكلْتُ وَأَكَلْنَا وأكلْنَ، وشربْتُ وشَرِبْنَا وشربْنَ، وسرتُ وسِرْنَا وسِرْنَ...

ويُبْنَى على الضمِّ إذا اتصلت به واوُ الجماعة، وكان صحيحَ الآخِر، فيقال: قَعَدُوا وقامُوا وأكلُوا وشرِبُوا وسارُوا.

قال: «والْمُسْتَقْبَل ما حَسُنَ وُقُوعُه في غَدٍ، وما كان في أَوَّلِهِ حَرْفٌ مِن حُرُوفِ الاسْتِقْبالِ، وهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ، التاءُ والنُّونُ واليَاءُ وَالأَلِفُ، كَقَوْلِكَ: تَقُومُ ويَقُومُ ونَقُومُ وَأَقُومُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذِهِ الأَفْعالُ مَرْفُوعَةٌ

أَبَدًا؛ مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْها نَاصِبٌ فَيَنْصِبها، أَوْ جازِمٌ فَيَجْزِمها، ولَهُمَا مَوْضِعٌ يُذْكَرَانِ فِيهِ».

المراد بِالْمُسْتَقْبَل الفعلُ المضارع، وفي نسخة أخرى: المضارع، وسُمي مستقبَلًا لدلالته على الزمن المستقبَل دلالةً مشترَكة أو مَحْضَة، وإنما تتمحض إذا اقترن بأداة استقبال كالسين وسوف ونحوهما، كما تقدمَ، وإذا لم توجد قرينة احتمل الاستقبال والحال.

وقوله: «ما حَسُنَ وُقُوعُه في غَدٍ» أيْ: ما جاز أن يُخْبَرَ بوقوعه في جُزْءٍ من أجزاء المستقبَل، ومنه كلمة (غَدٍ) التي تعني اليوم الذي يلي يومَك، وقد غلب إطلاقُها على المستقبل وهي جزءٌ منه، كما غلب إطلاق (أمس) على الماضي وهي جزء منه، والمراد بالمستقبل ما بعد زمن التكلم ولو بلحظة واحدة.

ثم ذَكَرَ له علامةً أخرى لازمةً له، وهي كونه مبدوءاً بأحد حروف: (أنيت) وليس المراد أنَّ كلَّ فِعْلٍ مبدوءٍ بها فهو مضارع، ولكن المراد أن المضارع لا بد أن يكون مبدوءاً بأحدها.

وتسميتها بحروف الاستقبال من باب تسمية الشيء ببعض ما يقارنه، وليس على وجه اللزوم، فالمضارع مبدوء بها مطلقًا، سواء أكان للحال أو للاستقبال، ولو سُميت بحروف الحال أيضًا على هذا الوجه لصَحَّ ذلك، فإذا قلت: (أقوم) فإن هذا يحتمل الحال والاستقبال، فإنْ قلت: أقوم

الآن، اختص بالحال، وإنْ قلتَ: سوف أقوم، أو سأقوم، أو لن أقوم.. اختص بالاستقبال.

وإذا دخلت عليه (لم) انقلب معناه إلى الماضي، نحو: لم أقم، أي في الزمن الماضي، ولكنه من جهة البِنْيَة مضارع، ولا تدخل (لَمْ) إلا على مضارع.

والأصل في الفعل المضارع الرفعُ، وتقدمَ بيانُ علامات رفعه، فإذا ورد في موقع يقتضي نصبَه أو جزمَه فارَقَ الرفعَ إلى أحدهما؛ بسبب ما طرأ عليه من ناصب أو جازم، والغالب أن يكون بعد أداة من أدوات النصب أو الجزم ظاهرة أو مقدرة، نحو: يعجبني أن تقوم، ولن أقوم، ولا تَقُمْ، ولم نقم.

قوله: «ولَهُمَا مَوْضِعٌ يُذْكَرَانِ فِيهِ» يريد النواصب والجوازم، فسيأتي بابٌ في ذِكْر نَواصِب المضارِع، وآخَرُ في ذِكْر جوازِمِه.

قال: «وأمَّا الأَمْرُ وَالنَّهْيُ، فَنَحْوُ قَوْلِك: قُمْ واذْهَبْ، ولا تَدْخُلْ، ولا تَخْرُجْ، وهُمَا مَجْزُومَانِ أَبَدًا، إلا أنْ يَسْتَقْبِلَهمَا أَلِفٌ ولامٌ أوْ أَلِفُ وَصْلٍ، فَيُكْسَرَانِ حِينَئِذٍ، كَقَوْلِك: اطلُبِ الْخَيْرَ، ولا تَطْلُبِ الشَّرَّ، كَسَرْتَ الباءَ مِن (اطْلُبْ) و (لا تَطْلُبْ) لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وهُمَا الباءُ واللامُ، ومِثْلُهُ أَكْرِمِ الْقَوْمَ وادْخُلِ الدَّارَ، وأدِّبِ ابْنَك، ولا تُطِعِ امْرأَتَكَ، وقِسْ عليه».

تَقَدَّمَ الكلامُ على أن النهيَ معنىً يُضاف إلى الفعل المضارع بأداةٍ خاصة، وهي (لا) الناهية، وليس قَسِيمًا للماضي والمضارع والأمر، ولكن المصنف جعله قسمًا مُجانسًا للأمر في الجزم، وهذا لا يخلو من إيماءٍ إلى مَذْهَب

كُوفِيٍّ - تقدمت الإشارةُ إليه - ومُلخَّصُه أنَّ فعلَ الأمرِ عندهم مضارعٌ مجزوم بلام أمر مقدَّرةٍ، وحُذف منه حرْفُ المضارعَة؛ والسبب في ذلك اشتراكُه مع المضارع في الدلالة على الاستقبال وانجزام آخره، وهذا ليس بشيء، ألا ترى أن المضارعَ باقٍ على مضارَعته مع دلالته على المضي، في نحو: «لم يَقُمْ» والماضي باقٍ على مُضِيِّه مع دلالته على الاستقبال، في نحو: «إن قمتَ قمتُ» لأن هذه الدلالات تَعْرِضُ لِصِيغَة الفعل بما يَطْرأُ عليه من قرائنَ سياقيةٍ كهذه الأدوات، وليست مستفادةً من بِنْية وضْعِه الأصلية.

وقد أسلفتُ في المقدمة أنَّ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُعَدُّ من تلاميذ المدرسة البغدادية التي جَمَعَتْ بين المذهبين الكوفي والبصري، ولذلك نجده يخلط بين الْمَذْهَبَيْنِ فيما يذكره من الأحكام والمصطلحات، ولكن الاتجاه البصري أغلَبُ عليه من الكوفي.

وحاصل ما ذكره أنَّ الأمرَ نحو: قُمْ واذهبْ، مجزوم الآخِر، والجزم معناه القطع، والمراد قطعُ حركةِ آخِره، ولكون هذا القطع ملازمًا لصيغة الأمر، وليس ينفك عنها بسبب من الأسباب، سُمِّيَ بناءً، **لأن حدَّ البناء هو لزوم آخِر الكلمة علامَةً واحدة لا تتغير**، كما تقدم عند الحديث عن المبنيات.

وفِعْلُ الأمر إن كان صحيح الآخر فهو مبني على السكون أبدًا، كما مثّل، وإن كان معتل الآخر بُني على حذف حرف العلة، نحو: لم يَدْعُ الرجلُ، ولم يَرْمِ ولم يَسعَ، وإن كان من الأفعال الخمسةِ بُني على حذف

نونه، نحو: اذهبوا واقعدوا واجلسي؛ لأن الأمر فرع عن المضارع، فأصله: يذهبون ويقعدان وتجلسين، كما أن أصل: قُمْ واقعُدْ واذهَبْ وادعُ وارمِ واسعَ: يقومُ ويقعدُ ويذهبُ ويدعو ويرمي ويسعى، فلما أريد بناءُ الفعل على صيغة الأمر المجردة حذف منه حرفُ المضارعة، وقُطِعَ آخرُه، فتَجَرَّدَ الأمر وانفصل عن المضارع بصيغته وبنائه على حذف آخره، ويَتَلَخَّصُ من هذا أنَّ الأمْرَ مَبْنِيٌّ على «الْحَذْفِ» مُطْلَقًا.

وأما المضارع الذي دخلت عليه أداة الأمر وهي اللام، نحو: لِتَقُمْ، أو أداة النهي نحو: لا تَقُمْ، فيقال فيه مجزوم لدخول أداة الجزم عليه؛ وليس مبنيًا؛ لأن الجزم يفارقه إذا فارقته أداة الجزم.

وقوله: «إلا أنْ يَسْتَقْبِلَهمَا أَلِفٌ ولامٌ أوْ أَلِفُ وَصْلٍ» أي: إلا أن يأتي بعدهما سكون؛ لأن الألف واللام - أي لام (الْ) وألف الوصل - أي همزة الوصل - لا يدخلان إلا على ساكن، فإذا الْتَقَى سكون آخر الفعل، بسكون الحرف الذي سُبق بألف الوصل، حُذفت ألف الوصل في النطق، وكُسِرَ آخرُ الفعل كسرًا عارضًا، ويكون كسره عِوَضًا عن النطق بألف الوصل، ولا فرق في هذا بين سكون آخر الفعل، وسكون آخر الاسم، وسكون آخر الحرف، وقد لا يكون هذا التخلص من الْتِقاء الساكنين بكسر أَوَّلِهِمَا، ولكنه الأغلَب، بلْ قد يكون بفتح الأول وبضمه، فمن الكسر قول الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وقول الله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾

ومن الفتح قول الله تعالى: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ بفتح الميم عند الوصل، وقوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟﴾ ومن الضم قول الله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ وأصله: آتَوْا. وقول الله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ وأصله: اشتَرَوْا.

وحركة الْتِقاء الساكنَيْنِ لا أثر لها في الإعراب، تقول في ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾: (قم) فعل أمر مبني على السكون، والكسر عارض لِالْتقاء الساكنين، وفي ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: (يكن) فعل مضارع مجزوم بلَمْ، وعلامة جزمه السكون، والكسر عارض لالتقاء الساكنين.

قوله: «كقولك: اطْلُبِ الخيرَ» هذا مثال لِكَسْرِ آخر الأمر بسبب مجيء ألف الوصل ولامه بعده.

وقوله: «ولا تطلبِ الشر» مثال لِكَسْرِ آخر المضارع المجزوم للسبب نفسه.

وقوله: «أكرِم القوم» مثال لِكَسْرِ آخر الأمر من الفعل الرباعي لملاقاته للام (ال) كذلك، وقوله: «أدِّبِ ابْنَك» مثالٌ لِكَسْرِ آخِر الأمر لملاقاته لهمزة الوصل بسبب سكون ما بعدها وهو الباء من (ابنك).

وقوله: «ولا تُطِعِ امْرأتَك» مثال لِكَسْرِ آخر المضارع المجزوم للسبب نفسه.

❁❁❁

بابُ الفاعِلِ والمَفْعُولِ بِه

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الفاعِلُ رَفْعٌ أبدًا، تَقَدَّمَ أوْ تَأَخَّرَ، والمفعولُ بِه نَصْبٌ أبدًا، تَقَدَّمَ أوْ تَأَخَّرَ، تَقُولُ مِنْ ذَلِك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمرًا، رَفَعْتَ (زيدًا) لأنَّه فاعِلٌ، ونَصَبْتَ (عَمْرًا) لأنه مَفعولٌ بِه، ومِثلُه: أكْرَمَ أَخُوك أباك، ورَكِبَ زَيْدٌ فَرَسَك، ودَخَلَ عَمْرٌو دارَك، وقِسْ عَلَيْه».

الفاعِلُ **هو «الاسْمُ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ، أوِ اتَّصفَ به»**.

«صَدَرَ منه الْفِعْلُ» أي فَعَلَهُ، حقيقة أوْ أو مَجازًا. **«أوْ اتَّصَفَ بِه»** أيْ الْتَبَسَ الفعلُ به.

فمن الأول نحو: قام زيدٌ، فـ(زيد) فاعل لأن القيام صدر منه، وصح الإخبار به عنه، فإذا قيل: ماذا فعل زيد؟ قلت: قام، ويصح عندئذ أن يقالَ: القيامُ فِعْلُ زيدٍ.

ومثال المعنى الثاني: مات زيدٌ، أي اتصف بالموت، فالموت قائم بزيد، أي مسنَدٌ إلى زيد، ويُسَمَّى الفاعل مسندًا إليه، والفعلُ مسندًا، ولا فرق بين الفعل الحسي كقام وضحك ومشى، والمعنويِّ كفَهِمَ واعتقد وفرح.

والبصريون يوجِبون تقديمَ الفعل على الفاعل، وتأخيرَ الفاعل عن الفعل، والكوفيون لا يشترطون ذلك، ويرَوْنَ أن (قام زيدٌ) مثل: زيد قام، فـ(زيد) فاعل في الحالين، وأما البصريون فيرون أن الفاعل في نحو: (زيد

قام) هو الضمير المستتر في (قام) عائدًا إلى زيد، وهذا من جهة اللفظ والإسناد، وأما من جهة المعنى فلا ينازعون في أنّ (زيدًا) في (زيد قام) فاعل في المعنى، وبناءً على هذا يُجيز الكوفيون أن يقال: الرجلان قام، والرجال قام، وأما البصريون فلا يجيزون ذلك.

قوله: «الفاعل رفع أبدًا» أي حكمه الرفع، إلا أن يدخل عليه ما يغير رفعه لفظًا، كجارٍّ زائدٍ، نحو: ما جاء من أحدٍ، وأكرِمْ بالرجل، فـ(أحد) و(الرجل) كلاهما فاعلٌ في المعنى، ولكنه مجرور لفظًا، فإذا ذهب الطارئ عاد الفاعل إلى أصله وهو الرفع، فتقول: ما جاء أحدٌ، وكَرُمَ الرجلُ، ومثله قول الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي: وكفى اللهُ شهيدًا.

وعلامات الرفع تقدمتْ، والموقع الإعرابيُّ هو الذي يُحدِّد الحكم وإن لم توجد العلامة، فإذا قلت: جاء الفتى، فـ(الفتى) حكمه الرفع؛ لإسناد الفعل إليه، والدليل على ذلك ظهور العلامة فيما صح آخره، نحو: جاء زيدٌ، وهذه قاعدة مهمة في الإعراب، وهي: حَملُ ما لا تظهر عليه العلامة على ما تظهر العلامة عليه، وكذلك حملُ المبنيِّ على المعْرَب.

وقوله: «تَقَدَّمَ أوْ تَأَخَّرَ» يريد التقدم على المفعول والتأخر عنه؛ لأنه يتحدث عن الفاعل والمفعول، ولكن الأصل أن يتقدم الفاعل، ولذلك يُحكم على المتقدم منهما بالفاعلية فيما يُشكِل، نحو: ضرب هذا ذاك، وكلّم موسى عيسى، وأرضعت أروى سُعْدَى، فالفاعل في كل هذا هو

كلمات: (هذا، موسى، أروى) بقرينة الرُّتْبة، فإن وجدت قرينة تدل على أحدهما جاز تقديم أيهما شئت، نحو: أرضعت الأمُّ الطفلَ، أو أرضعت الطفلَ الأمُّ، وعَلَّم أحمدُ زيدًا، أو علم زيدًا أحمدُ؛ لأن العلامة الإعرابية تدل على الفاعل من المفعول.

قوله: «والمفعول نَصْبٌ أبدًا تَقدَّمَ أو تَأَخَّرَ» يقال في هذا نحو ما قيل في الفاعل، والمراد تَقَدُّمُه وتأخُّره عن الفاعل، وعلامات النصب تقدمتْ، وقد يُجَر المفعول لفظًا بسبب طروء جارٍّ زائدٍ عليه، نحو: ما رأيت من أحدٍ، وأصله: ما رأيت أحدًا.

قوله: «أكْرَمَ أخُوك أباك» أخوك: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وأباك: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، ولو قلت: أكرم أباك أخوك، لم يختلف الإعراب؛ لوجود العلامة الدالة على الفاعل، والعلامة الدالة على المفعول، ونحو ذلك قوله: «ورَكِبَ زَيْدٌ فَرَسَك، ودَخَلَ عَمْرٌو دارَك» لو تقدم المفعول لم يختلف الحكم، نحو: «ركِب فرسَك زيدٌ، ودخل دارك عمرٌو» لأنَّ المعنى يقتضي أن زيدًا راكبٌ، والفرسَ مركوبٌ، ولا يجوز العكس، والدار مدخولة وعمْرٌو داخلٌ، ولا يجوز العكس، فكل ذِي حكم مُحْتفظ بعلامته تقدم أو تأخر، وأعني بالحكم الفاعلية والمفعولية.

قال: «وَتَقُولُ في التَّثْنِيَةِ: ضَرَبَ الزَّيْدانِ العَمْرَيْنِ، وفِي الْجَماعَةِ: ضَرَبَ الزَّيْدُونَ العَمْرِين، وإنَّما قُلْتَ: (ضَرَبَ) ولَمْ تَقُلْ (ضَرَبُوا) وهُمْ جَمَاعَةٌ،

لأَنَّ الْفِعْلَ إذا تَقَدَّمَ وُحِّدَ، وإذَا تَأَخَّرَ ثُنِّي وجُمِع، لِلضَّمِيرِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قامَ، والزَّيْدانِ قامَا، والزَّيْدُونَ قامُوا، ثَنَّيْتَ (قام) وجَمَعْتَه لأَنَّهُ فِعْلٌ تَأَخَّرَ».

تحدث المصنف هنا عن حُكْمَيْنِ من أحكام الفاعل:

الأول: أنَّ فِعْلَه يُوَحَّد معه مطلقًا، فيقال: ضرب زيد، والزيدان والزيدون، عند عامة العرب، خَلا ما ورد في لغة طَيِّءٍ وأَزْدِشَنُوءَةٍ من إلحاقهم علامةَ التثنية بالفعل المسند لِاثْنَيْن، وعلامةَ الجمع للفعل المسند للجماعة، فيقولون: ضربا الرجلان، وضربوا الرجال، وضربْنَ النساء، ويُسَمِّي النحويون هذه اللغةَ بـ(لغة أكلوني البراغيث) لاشتهار هذه العبارة عند بعض متكلميها، فقد سُمِعَ بعضهم يقولُ: «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» ولَم يقل: أَكَلَنِي البراغيث.

وقَوْلُه: «لأَنَّ الْفِعْلَ إذا تَقَدَّمَ وُحِّدَ» أي لم تلحق به علامة الفاعل المتعدِّد، لأن الفعل حَدَث عامٌّ، أعني أنه جِنس يتناوَلُ جميعَ مدلولاته، ولا فرق بين المفرد والمثنى والجمع، وبيان ذلك أنَّ القائل: ضَرَب الرجلان، لو سُئِل: ما الذي صدَرَ عنِ الرجُلَيْن؟ لقال: الضَّرْب، وكذلك القائل: ضرب الرجال، وضرب النساء، لو سئل ماذا فعل الرجال والنساء؟ لقال: الضرب، كما أن ذلك هو قَوْلُ مَن قال: ضرب الرجل؛ لأن الضرب حَدَثٌ عامٌّ يدل على القليل والكثير مطلقًا.

الحكم الثاني: قولُه: «وإذَا تَأَخَّرَ ثُنِّي وجُمِع، لِلضَّمِيرِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ» يريد أن الفاعل يعود إليه من فِعْلِه المتأخِّرِ ضميرٌ يطابقه عددًا وتذكيرًا وتأنيثًا، وذلك الضمير هو الفاعل صناعةً، والاسمُ المتقدِّمُ الذي يعود إليه الضمير هو الفاعل معنىً، ولكنه مبتدأٌ صناعةً؛ لأنه جُرِّد للإخبار عنه، فإذا قلت: «زيد قام» فالفاعل مِنْ جِهَةِ الصناعَة هو الضمير المستتر - أي المفهوم - في (قام) العائدُ على (زيد).

وإذا ثَنَّيْتَ أوْ جَمَعْتَ أظهرتَه فقلت: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والنساء قُمْنَ؛ لأن الفعل إذا تأخر عن فاعله لم يرتبط به إلا بهذا الضمير، ولولا الضمير لفسد الإسنادُ عند البصريين، ولذلك منعوا نحوَ: الزيدان قام، والزيدون قام... **وأما الكوفيون** فيجعلونه من باب التقديم والتأخير، لِجَواز تقدُّم الفاعل عندهم، كما سَلَف.

❀❀❀

بابُ الابْتِدَاءِ

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعْلَمْ أنَّ كُلَّ اسْمٍ يُبْتَدَأُ بِهِ، ولَمْ يَعْمَلْ فِيهِ عامِلٌ ناصِبٌ أو خافِضٌ، فإنَّه رَفْعٌ، وخبرُه رَفْعٌ إذا كان اسْمًا واحدًا، تقول: (زيدٌ منطلقٌ) رَفَعْتَ (زيدًا) بِالابْتِداءِ، و رَفَعْتَ (منطلقًا) لأنه خَبَرُ الابْتِداء، وتَثْنِيَتُهُ: الزيدانِ مُنْطَلِقان، وجَمْعُهُ: الزَّيْدُونَ مُنْطَلِقُونَ، ومِثْلُهُ: أبُوكَ جالِسٌ، والْماءُ بارِدٌ، والنَّهارُ طَوِيلٌ، واللَّيْلُ قَصِيرٌ، وقِسْ عليه».

قوله: «كُلّ اسْمٍ يُبْتَدَأُ بِهِ» أيْ: **الاسْمُ الذي بدأتَ به لأجْلِ أن تُخبِر عنه بِخَبَرٍ تَتِمُّ به الفائدةُ معه.**

وليس معنى قوله: «كُلَّ اسْمٍ يُبْتَدَأُ بِهِ» أنه يجب أن يكون أولَ شيء يَنْطِقُ به المتكلم، وإنما المراد أوَّلُ جملةِ الإسناد من جهة المعنى، وإن لم يكن مبدوءاً به لفظًا، نحو: «محمدٌ هَدْيُهُ نُورٌ، فكلمة (هديه) مبتدأ، من جهة المعنى، وإن لم يبدأ بها في التكلم، ولذلك **كان تمام تعريفِ المبتدإ أنْ يقال: «اسْمٌ مَبْدُوءٌ بِه لفظًا ومعنًى، أو معنىً فقط، مُسْنَدٌ إليه خَبَرٌ عَنْه».**

أما كونه مجردًا من العوامل اللفظية فهذا الْقَيْد شرطٌ في إطلاق اسم «المبتدإ» عليه، وليس داخلًا في حقيقة تعريفه، ولا في الحكْمِ عليه بأنه مسندٌ إليه، فإن دخولَ العوامل اللفظيةِ عليه لا يُؤَثِّرُ في شَيْءٍ من ذلك، فليُعرَف هذا.

قوله: «ولم يَعْمَلْ فِيهِ عاملٌ ناصِبٌ أو خافِضٌ» أيْ: مجرد من العوامل اللفظية التي تنصبه أو تجره، فالنواصب له مثل (إنّ) وأخواتها، والخوافض مثل حروف الجر، فلا يُطلَق عليه مصطلح (المبتدأ) إلا إذا كان مجرَّدًا من العوامل اللفظية، والمسبوق بعامل زائدٍ كالمجرَّد، نحو: «بِحَسْبِك درهمٌ» و «**رُبَّ كاسيةٍ عاريةٌ يوم القيامة**» فـ(حسب) و(كاسية) كلاهما مبتدأ؛ ولم يمنع من ذلك دخولُ حَرْفَيِ الجرِّ عليهما، لأنهما حرفان زائدان لم يتعلقا بشيء، ولكنهما مجروران لفظًا وإن كان حكمهما الرفع.

قوله: «فإنه رَفْعٌ» أي حكمه الرفع، وعلامات الرفع ومواطنه قد تقدَّمَتْ.

قوله: «وخَبَرُهُ رفْعٌ إذا كان اسمًا واحدًا» أي: وخبر المبتدإِ حكمُه الرفعُ أيضًا، بشرط كَوْنِه **خَبَرًا مفردًا**، والمراد بالمفرد ما ليس بجملة ولا شبْهِها، ثم ضرب لذلك أمثلة، وهي:

١- زيد منطلق، فزيد مبتدأ، و(منطلق) خبر مفرد، وكلاهما مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

٢- الزيدان منطلقان، فالزيدان مبتدأ، و(منطلقان) خبر مفرد؛ لأنه ليس بجملة، وكلاهما مرفوع وعلامة الرفع الألف.

٣- الزيدون منطلقون، الزيدون مبتدأ، و (منطلقون) خبره مفرد، لأنه ليس بجملة، وكلاهما مرفوع وعلامة الرفع الواو.

٤- أبوك جالس، (أبو) مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الواو، و(جالس) خبر المبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وهكذا يقال في سائر الأمثلة، وهذا التركيبُ هو الْمُسَمَّى بالجملة الاسمية.

والأصل في المبتدإ وكذا في خبرِه، أن يكون مرفوعًا، ما لم يدخل عليه عاملُ نَصْب أو خَفْضٍ، كما كان شأن الفعل المضارع الذي تقدم، أنه مرفوع استصحابًا للأصل ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم.

وأمَّا أنواع الخبر الأخرى التي لم يذكرها، فهي الْجُمْلَةُ وشِبْهُها، والْجُمْلَةُ على قسمين: اسمية وفعلية، وشبهها كذلك على قسمين، جارّ ومجرور، وظرْف، فالمجموع أربعة، وهذا تفصيلها:

١- **الْخَبَر الواقِعُ جملةً اسميةً**، نحو: الإسلامُ نورُه ساطعٌ، ومحمدٌ اتباعُه واجِبٌ، ونحن آباؤنا مسلمون، والعلمُ فوائده جَمَّة.. (نوره، اتباعه، آباؤنا، فوائده) هذه الكلمات مبتدآت، و(ساطع، واجب، مسلمون، جمّة) أخبار هذه المبتدآت بهذا الترتيب.

وكل مبتدإ وخبره يُسَمَّيانِ جملةً اسميةً، وهذه الْجُمَل أخبار للمبتدآت المجعولة أوَّلًا، وهي: (الإسلام، محمد، نحن، العلم) كل كلمة من هذه تسمى مبتدأ، والجملة الاسمية بعدها في محل رفع الخبر، وقلنا: «في محل رفع»؛ لأن الرفع للخبر المفرد، وهو الأصل، وإنما صارت هذه الجملة

خبرًا لأنها حلت محل المفرد، والإعراب للمفردات، وأما الْجُمَلُ فليس لها إعرابٌ حقيقيٌّ، وإنما تُحْمَل على المفردات إذا حلّت مَحالَّها، فإن لم تَحُلَّ الجملة مَحلَّ مفرد قيل عنها: لا محل لها من الإعراب، وهذا بحث محله الجمل التي لها محل والتي لا محل لها من الإعراب، وهو بحث طويل لا يسعه هذا المختصر.

٢- **الْخَبَر الواقِعُ جملةً فِعْلِيَّةً**، ويكون بالإخبار عن مبتدإ بجملة فعلية فعلها مضارع، أو ماضٍ، والجملة الفعلية تتكون من فعل وفاعل، نحو: أنت تكتبُ، وأنا كتبت، وأخوك يقرأ، وإخوانُك قَرَؤُوا، والمسلمون ينتصرون، والإسلامُ قد انتصَر.

وأما فِعْلُ الأمْرِ فالأصْلُ ألاَّ يُخْبَرَ به؛ لأنه إنْشاءٌ، والْخَبَرُ خِلافُه، ولِذلك لَمْ يَرِدْ الإخبار بفعل الأمرِ إلا فيما قَلَّ، كقول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ على وجْهِ إعرابِ كلمة (الرحمنُ) مبتدأً، وجملة (**فاسْأَلْ به**) خبرُه، مع أنَّ فِعْلَها أمْرٌ، نصَّ على ذلك بعض النحويين، كالمصنف أبي جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) والأنباري في كتابه(البيان في إعراب القرآن) وبعض المفسرين كالْمَهْدَوِيِّ في كتابه (التحصيل).

٣- **الْخَبَرُ الواقِعُ شِبْهَ جُمْلةٍ من جارٍّ ومَجْرورٍ**، نحو: محمد في الدار، والكتاب على الأريكة، والشرب من الماء، والعسل من النحل.. فكل جار

ومجرور متعلقٌ بخبر مفرد أو جملة محذُوفَينِ، والتقدير: محمد مستقرٌّ في الدار، أو استقرَّ، والكتاب مستقر، أو كائن على الأريكة، أو استقرَّ على الأريكة. قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فـ(الحمدُ) مبتدأ، و(لِلَّه) جارٌّ ومجرورٌ متعلق بخبر محذوف، تقديره: مستقر أو كائن لله.

٤- **الْخَبَرُ الواقِعُ شِبْهَ جُمْلةٍ مِنْ ظَرْفِ مَكانٍ أوْ زَمانٍ**، نحو: القمرُ فَوْقَ السحب، وأخوك أمامَ المنزل، والاجتماعُ يومَ الجمعة، والدرسُ صباحَ السبتِ، والمسجد يمينَ الدار.. فكل ظرف من هذه الظروف (فوق، أمام، يوم، صباح، يمين) منصوب على الظرفية، متعلق بخبر محذوف، تقديره: مستقر، أو كائن، أو استقر، لأن المعنى: القمر مستقر - أو استقر أو كائن - فوق السُّحُب. وهكذا يقال في سائرها، قال الله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ الركبُ: مبتدأ، و(أسفلَ) ظرف مكانٍ متعلقٌ بخبر مقدَّر بِمُستقِرّ، أو استقرَّ.

❁ ❁ ❁

بابُ حُروفِ الْخَفْضِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي: مِن وإِلَى وعَن وفِي، وأَعْلَى وأَسْفَلُ وخَلْفٌ وقُدَّامٌ ووَراءٌ وأَمامٌ وفَوْقٌ وتَحْتٌ ووَسْطٌ وبَيْنَ وحِذاءٌ وتِلْقاء وإِزاء، وقُرْبٌ وعِنْد ومَعَ وقبْل وبَعْد وحَوْل وحَسْب ونَحْو ومُذْ ورُبَّ وكُلٌّ وبَعْضٌ ومِثْلٌ وشِبْهٌ وغَيْرٌ، وذُو، وذات، وذَوات، و: ويْلٌ وَوَيْحٌ وَوَيْسٌ، وحاشَى وخَلا، وسِوَى، وما بالُ، وما شَأْنُ، وسُبْحانَ، ومَعاذَ، ولَدَى ولَدُنْ، و(كَمْ) في الْخَبَر، و(حتى) عَلَى الغايَةِ، والواوُ بمعنى(رُبَّ) والكافُ الزائِدَةُ، واللامُ الزائِدَةُ، والباءُ الزائِدَةُ، وحُرُوفُ القَسَمِ وهِي: الواوُ والباءُ والتَّاءُ، ولَعَمْرِي، وايْمُ وهَيْمُ. اعْلَمْ أنَّ هَذِه الْحُروفَ تَخْفِضُ ما بَعْدَها، تَقُولُ مِنْ ذَلِك: كَتَبْتُ إلى زَيْدٍ، خَفَضْتَ (زيدًا) بِإِلَى، ومِثلُه: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وأَخَذْتُ عَن بَكْرٍ، وجَلَسْتُ عِنْدَ أخِيك، و وَاللهِ لا أُكَلِّمُك، وقِسْ عليه».

ها هنا أمورٌ لا بُدَّ من التنبيه عليها قبل الشروع في شرح مفردات الباب، وهي:

أولًا: سَمَّى المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الكلمات كلَّها حروفًا، وهي من جهة ما انتهى إليه تقسيمُ الكلمة عند النحويين: حروف وأسماء، وبعض هذه الأسماء ظروف، وبعضُها مصادر.

أ- **فالحروف منها**: مِن، وعن، وفي، وإلى، ورُبّ، ومنذ (الجارة)،

وحاشا وخلا (الجارتان) وحتى(الغائية)، وواو رُبَّ، والكاف، واللام، والباء، وحروف القسم: الواو، والباء، والتاء.

فهذه كلها حروف باتفاق، وَفْقَ التعريف المتقدم للحرف في أقسام الكلمة.

ب- **والظروف منها**: أعلى وأسفل وخلف وقُدّام ووراء وأمام وفوق وتحت، ووسط وبين وحذاء وتلقاء وإزاء وقُرْب وعند ومع وقبل وبعد وحول ولدى ولدن.

فهذه كلها ظروف مكانية، وبعضها قد يكون ظرف زمان، وذلك عند إضافته إلى زمن، وهو: قرب، وعند، ومع، وقبل، وبعد، وحول، وبين، ولدى، ولدن، تقول: جئتك قرب العصر، أي في وقتٍ قريب من وقت العصر، وهكذا تقول فيما بعدها إذا أضفته لزمن، تقول: خرجت عند طلوع الشمس، ورجعت مع غروبها، ووصلت قبل المغرب، ورأيتك قبل العشاء، وطلع القمر حول منتصف الليل، وهكذا.

ج- **والمصادر منها**: ويْلٌ، وويحٌ، وويْسٌ، وسبحان، ومعاذَ.

فهذه كلُّها مصادر، غير أن الثلاثة الأُوَل مصادرُ لا أفعالَ لها، ومعانيها متقاربة، تُستعمَل في الترحم والتوجع والتعجب، وقد تستعمل (ويل) و(ويح) عند التهديد والغضب، ومثلها وبمعناها: وَيْبٌ، وفي الصحيحين أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لِعمَّار بْن ياسرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**وَيْح ابنِ سُمَيَّةَ**

تَقْتُلُهُ الفِئَةُ الْبَاغِيَةُ» - وسُمَيَّةُ أُمُّه - وهذه رواية مسلم، وعند البخاري: «**وَيْح عَمَّارٍ**» وقال كعب بن زهير مخاطبًا أخاه بُجيرًا:

أَلاَ أَبْلِغَا عَنِّي بُجَيْرًا رِسَالَةً عَلَى أَيِّ شَيْءٍ وَيْبَ غَيْرِكَ دَلَّكَا

قال ابن الأثير في النهاية: وَيْبَ بمعنى وَيْل.

وأما ما سوى هذا فأسماءٌ ليستْ بظروف ولا مصادر.

ثانيًا: اعلم أنَّ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلَقَ اسمَ «**الحروف**» على جميع الكَلِمِ في كتابه هذا، فكل بابٍ يَذْكُر فيه كلماتٍ من نوع معيَّنٍ فإنه يذكرها باسم الحروف، من غير تفريق بين أنواع الكلمة، حروفًا وأسماءً وأفعالًا، وهذا شيء جرى في كلام بعض القدامى من علماء اللغة والنحو والقراءات، ولا يكاد كتاب من كتبهم يخلو من إطلاق مصطلح (الحرف) على كلمة من الكلمات أو وَجْهٍ من أَوْجُهِ القراءة أو الأداء، وربما قالوا: وفي حرف نافع، وفي حرف ابن كثير، وفي حرف عاصم كذا وكذا، أي في قراءته.

وقد ورد ذلك في كتاب سيبويه، وتكرَّرَ في مصنفات بعض الذين أَتَوْا بعده، وممن استعمل ذلك في جميع الأبواب التي يُعَدِّدُ فيها كلماتٍ معينة: ابن قتيبة المتوفى (٢٧٦هـ) في كتابه (تلقين المتعلم من النحو) والزجاجي المتوفى سنة (٣٤٠هـ) في كتابه: (الْجُمَل في النحو) والنحاس في كتابه هذا الذي نشرحه.

والسبب في ذلك أن معنى الحرف من جهة اللغة يتناول أشياءَ متنوعة،

ومنها الدلالة على الطَرف والناحية، وعلى الانفراد عن غيره، والقوة والصلابة، واللغة العربية تتكون كلها من أسماء وأفعال وحروف، فهذه هي أطرافها ونواحيها المحيطة بها، فكل واحد منها حرف للغة، أي طرف وناحية منها، ومُنْفَردٌ بلفظه ومعناه، أو بأحدهما.

ولا تخرج اللغة من هذه الحروف القوية المحيطة بها، فهي حدودها ومُكَوِّنَاتُها، ولذلك صَحَّ إطلاقُ اسمِ «الحرف» من هذه الجهة على كل كلمة، قال ابْنُ السِّيدِ البَطَلْيُوسِيُّ المتوفى سنة (٥٢١هـ) في كتابه (إصلاح الخلل الواقع في الْجُمَل للزجاجي) معقبًا على تسمية الزجاجي لـ(كان) وأخواتها حروفًا: «وإنما جاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفًا؛ لأنها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له، والشيء إنما يتحدد بجهاته التي هي حروفه» وقول البطليوسي «الأصول الثلاثة» يريد بها الاسم والفعل والحرف، وهي الكَلِمُ الأصول في العربية، ويدلك هذا كلُّه على أن قولَ المصنف: «باب حروف الخفض» مرادُه بِهِ: الكَلِمُ التي يُخفَض بها.

ثالثًا: اعلم أن هذه الكلمات الخفضية، أي الجارّة التي ليست بحروف يغلب على كل كلمة منها شيء من شَبَهِ الحرف، إما لكون معناها لا يظهر ظهورًا تامًا إلا فيما بعدها، وإما بنقصان تصرفها في نوع الإعراب، كما في (عند) وهي ظرف دال على الظرفية المكانية أو الزمانية، ولكن تلك

الظرفية لا تتحدد إلا فيما يضاف إليه، كما هو شأن (في) المفيدة للظرف، ولا تتقبل من الإعراب إلا النصب والجر، وكذا سائر هذه الكلمات، ومِثْلُ ذلك «سبحان» وهو مصدر ملازم للإضافة والنصب ولا يتجاوز ذلك، ويغلب على جميع هذه الكلمات الجمودُ وعَدَمُ التصرفِ، ولا تتركبُ مع غيرها إلا بالجر، وهذه الأوصاف كلها تَعْقِدُ نوعًا من الشبه بينها وبين الحروف.

رابعًا: الجر إما بحرف الجر، وإما بالإضافة، وقد ذكر المصنف حروف الجر، إلّا حرفين، وذكر من الأسماء التي يُجَرُّ ما بعدها بالإضافة مجموعةً من الكلمات الملازمة للإضافة إلى المفردات، ولم يَستقصِ أيضًا، ووجه تخصيصه لهذه المجموعة من الأسماء دون غيرها مما يُضاف هوَ كونها ملازمةً للإضافة، ولذلك أدرجَها مع حروف الجر.

أما حَرْفَا الجر اللذان لم يذكرهما فهما: على، وعدا، وأما الكلمات الملازمة للإضافة فلم يذكر كثيرًا منها، وذَكَر منها الظروف وبعض المصادر كما تقدم.

وهذا أوانُ شرح جميعِ ذلك مُفَصَّلاً إنْ شاءَ اللهُ:

* مِنْ: حرف جر مبني على السكون، يفيد ابتداء الغاية، يدخل على الظاهر والضمير، نحو: جئت من المدرسة ومنها.

* عَنْ: حرف جر مبني على السكون، يفيد المجاوزَة، يدخل على الظاهر والضمير، نحو: روينا عن علمائنا وعنهم.

* في: حرف جر مبني على السكون، يفيد الظرفية، يدخل على الظاهر والضمير، نحو: في العلم خيرٌ وفيه بركة.

* إلى: حرف جر مبني على السكون، يفيدُ انتهاء الغاية، يدخل على الظاهر والضمير، نحو: إلى الله مصيرنا وإليه أنيب.

* رُبَّ: حرف جر عند جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى اسميته، مبني على الفتح، وقد تخفف باؤه، تقول: رُب رجلٍ صالح صاحبته، وقد تتصل به (ما) فيقال: (ربما) مثقلًا ومخففًا، وعندئذٍ يدخُل على الْجُمَل، كقول الله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ ويفيد التقليل، أو التكثير، بحسب ما يدخل عليه، وهو خاص بالدخول على النكرات، ويندر دخوله على الضمير، كقولهم: «رُبَّه رجلًا رأيته» وقد تلحق به تاء تأنيث فيقال: رُبَّتَ وربَّتَما.

* مُنْذُ: حرف جر إذا انجر ما بعده، مبني على الضم، يفيد ابتداء الغاية الزمانية، ويقال فيها (مُذْ) بحذف النون وإسكان الذال، فإن كانت جارةً فالأكثر عدم حذف نونها، ولعل ذلك هو سبب اقتصار المصنف على (مُنْذُ) دون (مُذْ) في النسخة المحققة، ولكن في النسخة التي عُنِي بها

(الشائع) ذكر(منذُ) ولم يذكر(مُذ) تقول: ما رأيته منذُ يومين، ومنذُ يومِ الجمعة، وهي في كل أحوالها تفيد الظرفية الزمانية.

* حاشا وخلا: حرفان مبنيان على السكون، وهو هنا - الفتحة الطويلة أي الألف المدية - وقد تُبنى (حاشى) على الفتح القصير فقط، فيقال: (حاشَ) بدون مَدٍّ، قال تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ وشاعتْ كتابةُ ألفها قائمَةً، ولكن الأَوْلَى أن تُكْتَبَ على صورة ياءٍ لكونِها رُبَاعيةً.

وهما أداتان من أدوات الاستثناء، ويجوز جرُّ ما بعدهما فيُعَدَّان حرفَيْ جَرٍّ، ونَصبُه فيعدان فِعْلَيْن ماضِيَيْن، تقول: وصل المسافرون حاشى واحدٍ، وخلا واحدٍ، ولو نصبت كانَ جائزًا.

وأختهما التي لم يذكرها المصنف: (عَدَا) وهي مثل (خلا) في جميع أحكامها، غير أن حرفيتَها مذهب الجمهور، أما سيبويه فذهب إلى فعليتها، ولأجل هذا لم يوردها المصنف في الخوافض.

* حتى: حرف مبني على الألف المدية، وتكون جارة إذا كانت مفيدة لانتهاء الغاية، ولذلك قيدها المصنف بانتهاء الغاية، وتدخل على الاسم الظاهر دون الضمير عند جمهور البصريين، قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ وتقول: قرأت الكتاب حتى آخرِ صفحة منه.

* واوُ رُبّ: وهي حرف مفرد مبني على الفتح، ينوب عن (رُب) محذوفة، فيدخل على النكرات التي حُذِفَتْ (رُب) قبلها تقديرًا فتكون مجرورة، ويُفهَم ذلك من سياق الكلام، ومنه قولُ امرئِ القيس:

ولَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

فالليل مجرور بواو (رُب) لأن التقدير: ورُب ليل. وقوله: «أَرْخَى سُدُولَهُ» تشبيه لظلام الليل بالستور التي تُجعَل على الأبوابِ والمنافذ.

وذهب جمهور البصريين إلى أن الجرَّ بعد هذه الواو إنما هو بـ(رُبّ) المحذوفة لا بالواو نفسِها، وخالفهم الكوفيون والْمُبَرِّدُ فجعلوها هي الجارة، يَعْنُون أنها هي سببُ الجرِّ، وعلى هذا ظاهرُ كلامِ النحاس هنا، والقَولان مؤداهما واحد، وهو جرُّ الاسم بعد واو (رُبَّ).

* الكاف: وهي حرفُ جرٍّ مفرد مبنيٌّ على الفتح، وله أقسام، وقيَّده المصنف هنا بالزائدة، وهذه الزيادة لها تفسيرانِ:

أولهما: كونها جارّة، فهي حرف يفيد التشبيه، سواء أكانت زائدة أو غير زائدة، مثال الزائدة: «ما رأيت كاجتهادك مجتهدًا» أيْ: ما رأيت مجتهدًا اجتهادَك، و«ليس كمثلك رجلٌ» أيْ: ليس رجلٌ مثلَك، وغير الزائدة كقولك: أخوك كأبيك، وأحمد كزيدٍ.

وثانيهما: أنه قيّد بهذا القَيْد اللامَ والباءَ أيضًا، وتقييد هذه الأحرفِ من حروف الجر بالزيادة جرى عليه فريقٌ من النحويين؛ كما فعل النحاسُ

هنا، ومِمَّن أطلق نسبتَه للنحويين ابنُ جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) والمالِقِيُّ في كتابه (رصف المباني)..

وعِلَّةُ ذلك كونُ هذه الحروفِ الثلاثة مفردةً في الرسْمِ، وتُوصَل بما بعدها كتابةً، كما هو شأن ما كانت فيه جُزءًا من بِنْيَة الكلمة، نحو: (لِسان، كَلام، بِلاد) فهي هنا من أُصول البِنية، وأما الجارّات فزوائدُ على ما يَدْخُلْنَ عليه، ولَسْنَ من أصوله، بل كُلُّ واحدَةٍ مستقلة، فقُيِّدْنَ بالزوائد؛ لئلا يُظَنَّ أنهنَّ من أجزاء ما دخلن عليه.

* اللام: وهي حرف جر مفرد، مبني على الكسر غالبًا، ويُبنى على الفتح إذا دخل على ضمير، وفي الاستغاثة، وتفيد معاني متعددة، ومن أشهرها: الملْكُ والاستحقاقُ والاختصاصُ والتعليل، مثال الملك: المال لزيدٍ، والثوب لأخيك، أي يملكه.

ومثال الاستحقاق: الجائزة للفائز، أي يستحقها الفائز.

ومثال الاختصاص: الخط للقلم، والجنة للمتقين.. والمعنى: الخط مختص به القلم، والجنة خاصة للمتقين.

ومثال التعليل: اتق الله للفوز بالجنة وللنجاة من النار.. أيْ: لأجل الفوز، ولأجل النجاة، ومعانيها كثيرة غير ذلك. وبَسْطُ ذلك في كتاب «اللامات» للزجاجي، وفي كتب معاني الحروف؛ كرصف المباني للمالقي، وجواهر الأدب للإربلي، والمغني لابن هشام، والجنى الداني للمرادي، ونحوها.

* الباء: حرف جَرٍّ مبني على الكسر، أبْرَزُ معانِيه إفادة الإلصاق والمخالطة، ومعناه أن يكون ما قبله مخالطًا لما بعده لاصقًا به لفظيًا أو معنويًا، نحو: خلطت الماء باللبن، ومررت بالرجل، وسبحان الله وبحمده. ومنها الاستعانة، نحو: كتبت بالقلم، والسببية، كقول الله تعالى: ﴿فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ أَيْ: بسبب ذنوبهم، ويدخل على الظاهر والضمير، نحو: بك اللهم أستعين، وبه، وبها، وبنا.

* **حُروفُ القَسَمِ**: وهي: الواو، نحو: والله، والباء، نحو: بِالله، والتاء، نحو: تالله، وذكر ابن جني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأصل في القسم أن يكون بالباء، وأن الواو بَدَلٌ من الباء، والتاء بدل من الواو. ولا تدخل التاء إلا على لفظ (الله) وورد دخولها قليلًا على لفظ (الرحمن) ولفظ (الرب) فيقال: تالرحمنِ لَأُصَلِّيَنَّ، وتَرَبِّ الكَعْبةِ لأسْتَغْفِرَنَّ.

وأما ما سوى هذا من الكلمات التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكله أسماءٌ، تُعرَب حسب موقعها من الإعراب مضافة، ويكون ما بعدها مضافًا إليه مجرورًا، فالظروف منها - كما تقدمتْ - تُنصَب على الظرفية، وما بعدها مضاف إليه، نحو: جلست أعْلَى الجبلِ، وأسفلَ الشجرةِ، وخلفَ البابِ، وقُدَّامَ السُّورِ، ووراءَ الجدارِ، وأمامَ المنزلِ، وتحتَ السقفِ، ووسطَ الدارِ... وهكذا يُقال في سائر الظروف.

* حَسْبُ: كلمة ملازمة للإضافة، نحو: «حَسْبُك هذا» أي كافِيك هذا،

والكافُ بعدها ضمير في محل جرٍّ، قال الله تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا﴾ **حَسْب**: مبتدأ مرفوع مضاف، والضمير (هم) مضاف إليه، وجهنم: خبر للمبتدإ مرفوع.

* **نحو، مِثْل، شِبْه**: كلُّها بمعنًى، تقول: كلام زيدٍ نَحْوُ كلامِك ومثلُه وشِبْهُه، فهي أسماءٌ تُعرَبُ على حسب موقعها، وبعدها مضاف إليه مجرور، اسمًا ظاهرًا كان أو ضميرًا في محل جر.

* **ذُو، ذات، ذَوَات**: كلها بِمَعْنًى، وهِيَ هنا بمعنى صاحب، وصاحبة، وصواحب، تقول: جاء ذو علمٍ، أي صاحب علم، وفي التثنية: ذَوَا عِلم، وفي الجمع ذَوُو علم، وفي التأنيث: ذات عِلْمٍ، وذَواتا، وذوات، نحو: رأيت ذاتَ ثمارٍ، وهاتان ذواتا ثمار، وهنَّ ذوات ثمار، فما بعدها مجرور بالإضافة مطلقًا، قال الله تعالى: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ و﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ و﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾.

* **ما بالُ، وما شأن**: معناهما واحد، وهو استفهام عن البال والشأن، أي عن الأمر الذي يشغل الذهن أو يُهتم به، ولا بد من مضاف إليه بعدهما، فهو تركيبٌ مُكَوَّنٌ من مبتدَإٍ وجُزْءٍ من الخبَر؛ لأنَّ (ما) استفهامية في محل رفع مبتدإ، و (بال) و (شأن) خبر مرفوع، ولكنه كلام ناقصٌ؛ لأن المضاف لا يتم به الكلام دون المضاف إليه، قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ

ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ فالنِّسْوَةُ مضاف إليه مجرور، وتقول: ما شأنُ الناس؟ وما شأنُكم؟.

* سبحانَ، ومعاذَ: مصدران ملازمان للإضافة، منصوبان على المصدرية، مشتقان من (سبَّح) و (عاذ) ومعناهما التنزيه والتقديس، ولذلك لا يضافان إلا لله تعالى؛ لأنه هو المنزَّهُ عن كل نقص، المستحق لِمُطْلَق التقديس والتعظيم، تقول: سبحان اللهِ ومعاذَ الله، قال الله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾.

* لدى، لَدُنْ: هُما بِمَعنًى، وهما بمعنى (عند) ظرفان ملازمان للإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ وقال تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ فما بعدهما مجرور بالإضافة مُطْلقًا، إلا ما ورد من نصب لفظة (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ) وكتابةُ (لدى) بالألف القائمة خاصة برسم المصحف، ولا يقاس عليه، والدليل على أن ألفها ياء رجوعها إلى الياء عند إضافتها للضمير، نحو: لَدَيْهِ ولَدَيْنا.. والضمائر تُعِيدُ الأشياء إلى أصولها.

* (كَمْ) في الخبر، أي (كَمْ) الخبرية، وهي بمعنى «كَثِير» تقول: كم كتابٍ قرأته، فهي اسم مبني على السكون، وما بعدها مضاف إليه مجرور،

والغالب مجيء (مِن) بعدها، فيكون مجرورًا بمِن، كقوله تعالى: ﴿وَكَمِن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ وإنما قال: (في الخبر) احترازًا من (كَمْ) الاستفهامية، فهذه يُنصَب ما بعدها.

* (لَعَمْرِي): كلمة تستعمل في القسم خاصةً، واللام الداخلة عليها لام ابتداء، والعَمْرُ معناه البقاء والدوام، وما بعدها مضاف إليه مجرور، فياء المتكلم ضمير في محل جر بالإضافة، وخبر المبتدإ محذوف، تقديره: قَسَمِي، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الكاف ضمير في محل جر بالإضافة. وتقول: لعمر الله لأستغفرن.

* ايْم، هَيْم: اسم عند الجمهور، يلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى، لأنه صريح في القسم، فيقال ايْمُ اللهِ لأفعلن كذا، وهو مرفوع على الابتداء، وما بعده مضاف إليه، ويجوز في همزته الفتحُ والكسر، والفتح أكثر، وهي همزة وصل، وأصله: (ايْمُن) فخُفّف بحذف نونه، وفيه لغات متعددة، ومنها التي ذكرها المصنف وهي إبدال همزته هاءً، فيقال: هَيْمُ الله.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا أَضَفْتَ اسْمًا إلى اسْمٍ فالثاني مَخْفُوضٌ بالإضافة، تقول: غُلامُ زيدٍ، وفَرَسُ عَمْرٍو، ودارُ أَخِيكَ، وثَوْبُ أَبِيك، خَفَضْتَ الثَّانِي في كُلِّ ذَلِك بِإِضافَةِ الأَوَّلِ إليه».

جعل المصنف المجموعةَ الأُولى كلَّها حروفَ جرٍّ، فما بعدها عَدَّه

مجرورًا بحرف جَرٍّ، لكونها إما حروفُ جَرٍّ، وإما أسماءٌ ملازمةٌ للإضافة، فهي كحروف الجر في لزوم ما بعدها للجر، ثم شرع الآنَ في هذا القسم يتحدث عن الجر بالإضافة، وهو يعني إضافةَ ما ليس مُلازمًا للإضافة من الأسماء، ولكن من حيثُ التركيبُ الإضافيُّ والإعرابُ لا فرق بينه وبين ما سبق، فلا فرق بين نحو: «**سبحان الله**» ونحو: «**غلام زيد**» في شيء إلا أن المضاف في «سبحان الله» لا ينفك عن الإضافة، أما الغلام فيكون مضافًا وغير مضاف، وهكذا يقال في الجميع.

والْخُلاصَةُ أنَّ الإضَافَةَ «**ضَمُّ اسْمٍ إلى ما بَعْدَهُ لِلدَّلالَةِ عَلَى شَيْءٍ واحِدٍ**» فإن كان الثاني معرفةً أفادت الإضافةُ تعريفَ المضاف، كما في هذه الأمثلة التي ذكرها، وإن كانا كلاهما نكرتين أفادت الإضافةُ تخصيصَ المضاف، ومعنى التخصيصِ تقليلُ الشيوع والعمومِ الذي تفيدُه النكرة، نحو: قلم طالبٍ، و كتاب نحوٍ، وشجر أراكٍ، ودار رجلٍ، وخاتم فضةٍ، وعَمَل نهارٍ، وسفر ليل، وهكذا.. والمضاف يُعْرَبُ بِحَسَب موقعِه، رفعًا ونصبًا وجرًّا، والمضاف إليه مجرورٌ أبدًا.

❁❁❁

بابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الأَسْماءَ وتَرْفَعُ الأَخْبارَ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي: إنَّ وأَنَّ وكَأَنّ ولأنّ ولكنَّ وَلَيْتَ ولَعَلَّ، تَقُولُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ زيدًا قائِمٌ، نَصَبْتَ (زيدًا) بِإِنَّ، وَرَفَعْتَ (قائمًا) لأَنَّهُ خَبَرُ إِنَّ، وفِي التَّثْنِيَةِ: إنَّ الزيْدَيْنِ قائمان، وفِي الْجَماعَةِ: إنَّ الزيْدِينَ قائِمُونَ، ومِثْلُهُ: لَيْتَ عَمْرًا قادِمٌ، ولَعَلَّ أخاكَ شاخِصٌ، وكَأَنَّ عبدَ الله أَمِيرٌ، وقِسْ عليه».

هذه الحروف تُسَمَّى «**نواسخ الابتداء**» لأنها مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، فتضيف إليها معانِيَ جديدةً لم تكن فيها قبل دخول هذه الحروف، ثم يتغير إعرابُها أيضًا بأن يكون المبتدأ منصوبًا، بدلًا من الرفع الذي كانَ يستحقه في أصله، ولذلك شُرِطَ في المبتدإ ألا يُسبَقَ بعامل لفظيٍّ، وهذه النواسخُ تُعَدُّ من العوامل اللفظيةِ التي تقتضي تَغَيُّرَ إعرابِ مدخولها، أمَّا أصْلُ الإسنادِ فباقٍ.

غير أنَّ النحويِّين جرَى اصطلاحُهم على تسمية المبتدإ هاهنا اسمًا للحرف الناسخ، والخبر خبرًا له، وهو اصطلاحٌ للتمييز بين أحوال الْجُمَل، ولا أثرَ له في أصْلِ التركيب، ويَدُلُّك على ذلك أنَّكَ تَعلَم أنَّ الحرفَ لا يُخْبَر عنه، ولا يُنسب إليه اسمٌ غيرُ اسمه الذي هو عَلَمٌ على ذاته.

فإذا ثبت هذا فاعلم أن هذه الحروفَ يُجاءُ بها لإضافة معانيها إلى

الجملة الاسمية، وبعد دخولها يَلْزَم أن يُعربَ المبتدأُ اسمًا لها منصوبًا، والخبر خبرًا لها مرفوعًا، **وسَأَتَناوَلُها فيما يلي بِبَيَانٍ مُوجَزٍ:**

* إنَّ/ أَنَّ: حَرْفانِ مفيدان للتأكيدِ، فقولنا: إنَّ **زيدًا قائم**: زيدًا: اسم (إنَّ) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و (قائمٌ) خبر (إنَّ) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وقد أفادت (إنَّ) تأكيد الخبر، أي تأكيد نسبة الخبر إلى المبتدإ، وفي ذلك إزالةٌ للشك في وقوعه منه.

و(أنّ) المفتوحةُ الهمزة مثل ذلك، فمذهب الجمهور أنها تُفيد التوكيد، وذهب بعض المتقدمين إلى أنها لا تفيد التوكيد، وتحمَّسَ لهذا بعضُ المعاصرين، محتجين بأنها تُؤَوَّل مع ما بعدها بمصدر، ولو صُرِّح بالْمَصْدَرِ لم يُفِد توكيدًا، وبِأنها يُجاء بها لربط ما قبلها بما بعدها.

وليس ما ذهبوا إليه بِمُسَلَّمٍ؛ لأنك تقول: «هو قائم» فهذا خبر غير مؤكَّد، ثم تُؤكده فتقول: إنه قائم، ثم تقول: أخبرتك أنه قائم، وهذه بمنزلة: «أخبرتك إنه لقائم» فالتوكيد المستفادُ من (إنَّ) المكسورةِ الهمزةِ يتحول هو نفسُه بالمفتوحة الهمزة، إذا تحولت الجملة إلى سياق يقتضي فتح الهمزة، ولذلك ذهب الجمهور إلى أنها فرع عن المكسورة الهمزة، وليس العكس.

وأما احتجاجهم بأن المفتوحة الهمزة تؤول بمصدر صريح خال من التوكيد، فلا حجة فيه؛ لأنَّ الصواب أنَّ تأويلها إلى مصدر هو رجوعٌ إلى أصل الجملة قبل توكيدها بـ(أنّ) وليس انتقالًا إلى تركيبٍ مساوٍ لتركيب

(أنّ) فإذا قلت: أخبرتك بقيامه، فهذا إرجاعٌ للجملة إلى أصلها بإسقاط المؤكِّد للخبر، فهو بمنزله «هو قائم» في المعنى، وهي في كل ذلك تُفِيد الربط، ومعاني الحروف لا ينفيها كونُها روابطَ في التركيب.

ولِـ(إنّ) مواضعُ خاصةٌ لا تَرِدُ إلا فيها، وهي المواضع التي لا يصح فيها تأويلها مع ما بعدها بمصدر، كابتداء الكلام. ولِـ(أنّ) المفتوحة الهمزة مواضعُ خاصةٌ بها أيضًا، وهي كلُّ موضعٍ يصح فيه تأويلها مع ما بعدها بمصدر، وفي اللغَةِ مواضعُ يصح فيها الكَسْرُ والفتح؛ لجواز التأويل وعدمِه، وتفصيلُ ذلك يَضيقُ به هذا المختصر.

وتَلْحقُهُما (ما) الزائدَةُ فيزول نَصْبُ الاسمِ بعدهما، ويدخلان على الْجُمَل الاسمية والفعلية حينَئِذٍ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

وأما عَدُّه «لأَنَّ» منها فهو تفريعٌ على (أنَّ) لدخول حرف اللام عليها، ولا يختلف حكمها لذلك، ولذلك لا نرى وَجْهًا لهذا التفريع.

* لكنّ: حرف من أخوات (إنّ) بمعنى الاستدراك لِما قبله، - وقيل إنه

يُفيد الاستدراك مع التوكيد - وتقع (لَكِنَّ) بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فإن تقدمها النفي استدركته بالإيجاب، نحو: «لم يكتب أحمد لكنّ أخاه كتب» وإن تقدمها إيجاب استدركته بالنفي، نحو: «كتب أحمد لكن أخاه لم يكتب».

ويرى بعضُ النحويين أنها مُرَكَّبةٌ من (لا) و(أنّ) وكافِ التشبيه، أو مِن (لكنْ) مخففة و(أنْ) مخففة، ثُمَّ اخْتُصِرَتْ، ولكن القول الأقوى كونها بسيطةً غيرَ مُرَكَّبة، لأن الأصل في الحروف عَدَمُ التركِيبِ، فإذا كانت مخففة هكذا: (لَكِنْ) بقي المبتدأُ بعدها على ارتفاعه، ولم تكن من نواسخ الابتداء، وجازَ وقوع الجملة الفعلية بعدها، وكذا إذا لحقتها (ما) الزائدةُ كما هو شأنُ أخواتها.

* كأنّ: حرف يفيد التشبيه والتوكيد، من أخوات (إنّ) تقول: كأن الشمسَ طالعةٌ، وكأنَّ زيدًا أخوك، وكأنّ المسلمين مجتمعون، وكأنَّ الدنيا أيامٌ... تَنصب الأولَ اسمًا لها، وترفعُ الثاني خبرًا لها، والجمهور على أنها مُرَكَّبةٌ من كاف التشبيه و(أنّ) المؤكِّدة، ومن ذَهَبَ إلى أنها بسيطةٌ فقد استصحب الأصلَ في الحروف.

* لَيْتَ: حرف من أخوات (إنّ) يُفيد التمني، وهو: طَلَبُ حُصولِ غَيْرِ الواقِعِ، مُمْكِنًا كانَ أو مُسْتَحِيلًا، تقول في الْمُمْكِنِ: ليت السماءَ ممطرةٌ، وليتَ القمرَ طالعٌ، وليتني فقيهٌ، وليتك عالِمٌ، وليته حاضرٌ، وتقول في

الْمُسْتَحِيل: ليت الشبابَ يعودُ، وليتك حديدٌ، وليتَه حيٌّ، وليت القمرَ بيدي... فـ(ليت): حرف ناسخ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. والشباب: اسم (ليت) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ويعود: فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (الشباب) والجملة الفعلية من الفعل وفاعله في محل رفع خبر (ليت).

وإذا لحقتها (ما) الزائدةُ جاز فيها نَصْبُ ما بعدها، وعدمُ نصبِه، تقول: ليتما زيدٌ قائم، و: لَيتَما زيْدًا قائِمٌ. وأما أخواتها فَتُكَفُّ عن نَصْبِ ما بعدَها بـ(ما).

* لَعَلَّ: حرف من أخوات (إنّ) مبني على الفتح، وقد تحذف لامه الأولى فيقال: (عَلَّ)، ومعناه الترجي، وهو: تَوَقُّعُ حُصولِ مَحْبوبٍ، أوْ مَكْرُوهٍ، وربما عُبِّر عن ذلك بالإشفاق في المكروه، والرجاء في المحبوب، وقد يكون مع الترجي غيرُه من المعاني المستفادة من سياق مدخولها.

❁❁❁

بابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الأسْماءَ وتَنْصِبُ الأخْبارَ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي كانَ، وصارَ، وظَلَّ، وباتَ، وأصبح، وأمسى، وأضحى، ولم يزل، ولا يزال، وما زال، وما دام، وما انْفَكّ، تقول من ذلك: كان زيد قائمًا، رفعت (زيدًا) لأنه اسم (كان) ونصبت (قائمًا) لأنه خبر (كان) وفي التثنية كان الزيدان قائِمَيْنِ، وفي الجمع: كان الزيدون قائِمِين، ومثله: صارَ عبدُ الله أميرًا، وأصبح أخوك شاخصًا، وأمسى محمدٌ سائرًا، وما زال أبوك محسنًا».

هكذا سَمَّاها «حُرُوفًا» وهي أفعالٌ، وتَقَدَّمتْ عِلَّةُ هذه التسمية وبيانُ وَجْهِها في «باب حروف الخفض» وكذا سماها الزَّجَّاجِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الْجُمَل في النحو) وانظر توجيه ابن أبي الربيع لذلك في كتابه (البسيط في شرح جمل الزجاجي).

وأما سائر النحويين فيسمونها: (كان وأخواتها) و(الأفعال الناسخة) و(نواسخ الابتداء الفعلية) ونحو ذلك. وهي مختصة بالدخول على الجملة الاسمية؛ لإضافة معانيها إلى أخبارها.

ومما لم يذكره من أخوات(كان): ليس، وهي نافية، وما بَرِحَ، وما فَتِئَ، وكلتاهما بمعنى الاستمرار.

ومما أُلْحِقَ بهذه الأفعال في بعض استعمالاتِه: (قَعَدَ) التي بمعنى (صار) نحو: نافَسَ حتى قَعَد سابقًا، و (عادَ) نحو: عاد الجدار طويلًا،

و(غدَا) نحو: غدا زيدٌ عالِمًا، و(راحَ) نحو: راحَ الرجلُ متحدثًا، و(آضَ) بمعنى (رجَع) ومثلها: (آلَ) و(رجَع) و(تحوَّلَ) و(استحالَ) و(ارْتَدَّ) و(حازَ) كلها بمعنى (صار) في هذا الاستعمال.

فـ(كان) لإفادة وقوع الخبر في الزمن الماضي، نحو: كان زيدٌ قائمًا، أي وقع قيام زيدٍ فيما مضى، ويكون إعراب المبتدإ والخبر معها على عكس ما مضى في (إنّ) وأخواتها، فإنَّ المبتدأ يكون معها مرفوعًا تشبيهًا له بالفاعل، والخبر يكون منصوبًا تشبيهًا له بالمفعول عند البصريين.

وكلُّها أفعالٌ ماضية، ويجوز فيما عدا (ليس) أن يأتي منه المضارع، وفيما ليس منفيًا أنْ يأتي منه الأمرُ والمصدَر، وجميع مشتقاتها تعمل هذا العمل، تقول: كان زيد قائمًا، ويكون قائمًا، وكُنْ قائمًا، ويعجبني كونُك قائمًا، وتقول: أصبح يُصبحُ وأصبِح، وصار يَصِيرُ وصِرْ، وما يزال، وما انفك وما ينفك، وما برح وما يبرح... ولا فرق بين النفي بما ولا ولن ولم ولَمَّا وليس، تقول: لا يفتأ ولم يفتأ ولن يفتأ وما فتئ ولَمَّا يفتأ وليس يفتأ، وكذا في البواقي.

وأما (ليس) فلم يذكرها المصنف هنا، لأن من النحويين من يرى أنها حرفٌ ولسيتْ فعلًا، فلعله يرى رأيَهم، والدليل على كونها فِعْلًا كما يقول الجمهور لُحوقُ ضمير الفاعل بها وتاءِ المؤنثة المخاطبة، نحو: لَسْتُ، ولَيْسَتْ، وهذا شيء خاصٌّ بالأفعال كما تقدم.

وإنما لم تتصرف كسائر أخواتها لأنها تدل بلفظها على الأزمنة الثلاثة؛ - كما ذكر ابن السراج في الأصول - والدليل على ذلك جوازُ اجتماعها مع قرينة تُخَصِّصُها لأيِّ واحد منها، تقول: ليس القمرُ طالعًا أمسِ، وليس القَمَرُ طالعًا غدًا، وليس القَمر طالعًا الآن، فلما صلحت للدخول على جميع الأزمنة لم يحتاجوا لبناء صِيَغٍ منها تدل كل صيغة منها على زمن مُعَيَّنٍ، كما هو شأن أخواتها.

وقَوْلُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يزل، ولا يزال، وما زال» تكرار؛ لأنه فِعْلٌ واحد، وإنما تنوعت أدوات النفي والصيغة، ولعله أراد أن (زال) الْمَعْنِيَّةَ هنا هي التي مضارعها: يَزال، خلافًا للتي مضارعُها (يزول زوالًا) أي ينتقل ويذهب انتقالًا وذهابًا، قال الله تعال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ أي: أنْ تَذْهَب، وقال كعب بن زهير في البردة:

زَالُوا فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ ولا كُشُفٌ عِنْدَ اللِّقَاءِ ولا مِيلٌ مَعَازِيلُ

زالوا: انتقلوا. أنكاس: جَمع نِكْس، وهو الضعيف. كُشُف: جَمْع أَكْشَف، وهو مَنْ لا تُرْسَ له يتقي به. مِيلٌ: جمع أمْيَل، وهو الذي يَمِيلُ على الراحلةِ ولا يُحْسِن الركوب. معازيل: جمع مِعزالٍ، وهو الْجَبان الذي يفرُّ تاركًا سلاحَه.

واحترازًا أيضًا من (زال) التي مضارعها: (يَزِيلُ زَيْلًا) أي يَمِيز ويَفْصِل،

تقول: زِلْ هذا عن هذا، أي افصله ومِزْهُ عنه، قال عبد الله بن رواحةَ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

نَحْـنُ ضَـرَبْناكُمْ عَلـى تأْوِيلِـه ضَـرْبًا يَزِيـلُ الهـامَ عـن مَقِيلِـه

أيْ: يَفْصِل الرأس عن الجسد، فهو من زالَه يَزِيلُه إذا فَصَلَه.

فإنَّ هذَيْن فِعْلانِ تامَّان ولَيْسا ناقِصَيْن، وأما (زال) الناقصةُ التي هي من أخوات (كان) فمعناها الاستمرار، أيْ استمرار مضمون الجملة التي تدخل عليها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ أي يَظَلُّ الاختلاف مستمرًا بينهم، وهي هنا فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، لِاتِّصالِهِ بِواو الجماعة، و واوُ الجماعة اسم (يزال) و(مختلفين) خبرها منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

❁❁❁

بابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الأَفْعالَ الْمُسْتَقْبَلَة

قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى: «وهي: أنْ ولَنْ ولئلّا، وكَيْ وكَيْلا، ولِكَيْ ولِكَيْلا، وحتى، وحتى لا، وإذَنْ، ولام الْجُحود، ولام كَيْ، وواو الصَّرْف، و(أوْ) في معنى حتى، والفاء في جواب ستةِ أشياءَ: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والْجَحْد والدعاء، تقول من ذلك: أردتَ أنْ تذهبَ يا فلان، نصبت (تذهب) بـ(أنْ) وفي التثنية: أردتما أنْ تَذهبا، وفي الجماعة: أردتُ أنْ تذهبوا، وفي التأنيث: أردتِ أنْ تذهبِي، حذفت النون من الفعل في التثنية والجماعة والتأنيث للنصب، ومثله: أَتَيْتُك لِتُحسِنَ إليّ، نصبتَ (تُحْسِنَ) بلام كَيْ، وما كان عبدُ الله لِيشتِمَك، نصبت (يشتمك) بلام الجحود، وتقول: لا تضربْ زيدًا وتأخذَ مالَه، نصبتَ (تأخذ) بواو الصَّرْف، وتقول: لا أُكرمُك أو تُعطِيَني نصِيبًا، نصبتَ (تعطيَني) بمعنى: حتَّى تعطيَني، وإلى أنْ تُعطيَني».

قوله: «الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة» يعني الأفعال المضارعة، وقد تقدم أن الفعل المضارع يُعرَب بالرفع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم، وما ذكره المصنف هنا هو المراد بالناصب، وهو الأدوات التي ينتصب المضارع بعدها، وكلها حروف عند الجمهور.

وذهب الحيدرةُ اليمني (٥٩٩هـ) إلى أنَّ (أنْ) اسمٌ ناقِصٌ بحجة كونها تُؤَوَّل مع ما بعدها بمصدر، ويُحْكَم على موضعها بالإعراب، كما هو شأن الأسماء.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بسديد؛ لأن المؤول ليس بعَيْن المؤول إليه، وإنما هو بمنزلة تسمية الشيء باسم لنوع من الملابسة بينهما، وهو كنَحت كلمة من جملة، ولو قلنا باسمية (أنْ) لهذه الحجة لَلَزِمنا أن نقول باسمية الفعل المضارع الذي تُؤَوَّل معه، بل هو أولى بذلك لأنه هو المحوَّل إلى المصدر حقيقة.

ويرى جمهور البصريين أنَّ النواصبَ أربعةٌ فقط، وهي: أنْ، ولن، وكي، وإذَن، وأما البواقي فالمضارع بعدها ينتصب بـ(أنْ) مضمرةً، وظاهر كلام المصنف هنا يدل على اختياره لمذهب جمهور الكوفيين، وهو أن هذه الحروفَ نواصبُ كلَّها من غير إضمار.

والمراد أنْ تَعْلَم أنَّ الفعل المضارع ينتصب بعد هذه الحروف بقيودها، وسأُورِدها بإيجاز:

* أنْ: تنصب المضارع بشرط كونها مصدريةً تؤول مع ما بعدها بمصدر، ويدل معها على الاستقبال خاصةً، تقول: أريد أن تكتبَ، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ والفصل بلا النافية لا يُؤثِّر، وهي تُدغَمُ في اللام للتجانس المخرجي بينهما، فتُكتب: ألاّ، وأصلُها: «أنْ لا» ولا أثر لذلك في انتصاب المضارع بعدها،

نحو: لا يعجبني ألاّ تكتبَ، وكذا إذا سبقتهما لام التعليل، كما ذكر المصنف، بقوله: (لِئَلا) فعدَّها مستقلةً، وليست كذلك، بل هي صورة كتابية لِـ(أنْ) إذا وقعتْ بين لام التعليل و(لا) النافية، كقول الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ فاللام حرف تعليلٍ وجَرٍّ، و(أنْ) حرف مصدريّ ونصْب، و(لا) حرف نفي، والمضارع منصوب بـ(أنْ) المصدرية، والمصدر المؤوَّل من (أنْ) والفعل المضارع مجرور بلام التعليل.

* لن: معناها النفي والاستقبال، وينصب المضارع بعدها بِلا قيد، نحو: لن يفلحَ الظالِمُ ولن يَخيبَ المؤمنُ.

* كَيْ: معناها التعليل، وإذا دخلت عليها اللام كانت مصدريَّةً واسْتُفِيدَ التعليلُ مِنَ اللام، نحو: جئتك كَيْ تكرمَني، أو لِكَي تكرمَني.

وأما قول المصنف: «كَيْ ولِكَيْ ولِكَيْلا» فتكرار؛ لبيان الصور التي تأتي عليها، وهي أن تكون مفردةً، وأنْ تُركَّبَ مع لام التعليل المسماة «لامَ كَيْ» و أَنْ تُركَّبَ مع (لا) النافية أو (ما) الزائدة، نحو: كَيْمَا. قال الله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ فالمضارع: (تأسَوْا) منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون، و وَاوُ الجماعة ضمير في محل رفع فاعل، واللام للتعليل، و (لا) للنفي.

* إذَنْ: حرف مبني على السكون، معناه الجواب والجزاء، والمضارع ينصب بعدها بشرط كونه للاستقبال، وأن تكون متصدِّرةً غير مسبوقة بشيء، وألا يُفصَلَ بينهما، أو يُفصَل بقَسم، نحو قول الأستاذ لطلابه: «إذَنْ أشرحَ لكم» عقيبَ قولهم: «سنحضر لك غدًا» وكقول الأبناء لأبيهم: «إذن والله نسافرَ معك» عقيبَ قوله لهم: سأسافر.

وإذا سُبقت بواو أو فاء جاز النصبُ وعدمُه بعدها، نحو قولك: فإذن أكافئك، لمن قال لك: فُزْتُ. وإذا وقعت بين متلازمين - كالمبتدإ وخبره - أُلغِيَت، نحو: «أخوك إذن أعرفُه» برفع (أعرف).

* حَتَّى: حرف مبني على الألف المدية، ومعناه انتهاء الغاية، ويُنصَب المضارع بعدها إذا كان معناها: (إلى أنْ) نحو: انتظرْ في المسجد حتى ترتفعَ الشمس، أي: إلى أن ترتفع، ومنه قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ أو كان معناها «كَيْ» نحو: ذهبت للمدرسة حتى أدرسَ، أيْ: كي أدرسَ، ودعوت اللهَ حتى يغفر لي، أيْ: كي يغفر لي.

وقوله: «وحتى لا» ليس بشيء غير (حتى) لأن ورود (لا) النافية بعدها لا أثر له، كما تقدم في بعض أخواتها، نحو: ألّا، وكَيْلا، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾.

* لام الْجُحُود: هي المسبوقة بكَوْنٍ ماضٍ منفي، نحو: ما كان، ولم يكن،

كقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ وقوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ وإنما يُجاءُ بها لتأكيد النفي، والنفي هو المقصود بالجحود، ولذلك سُمِّيت بلام الجحود.

* لام كَي: تقدمتْ مع (كي) لأنها للتعليل مثلها، وتُقَدَّر (كي) بعدها، تقول: سافرت لأُتاجِر، أي: لِكَيْ أُتاجِر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ أي: لكي يغفر، فلتقدير (كَيْ) بعدها سُمِّيَت بِلام كَي، وتسمى لام التعليل؛ لأنها بمعنى الغَرَض والعلَّة.

* وَاوُ الصَّرْفِ: هكذا سمّاها، وهي تسمية كوفيةٌ، وقد تقدم أنه من تلاميذ علماء المدرسة البغدادية الذين خلطوا بين المذهبين، والشائع عند البصريين تسميتها بواو الْمَعِيَّة؛ لأن معناها (مع)، لأنها للجمع بين شيئين، والكوفيون سَمَّوْها حرفَ صَرْف لِصَرْفِ معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها، ولذلك يسمون النصب بعدها بالنصب على المخالفة.

وورد في النسختين مَعًا: (وواو الظّرْف) وأشار أحد المحقِّقَيْنِ إلى أن المثبت في المطبوع: «الصرف» بدل «الظرف» وهذا الذي ذكر أنه هو المثبت في المطبوع هو الصواب؛ لأن هذه الواو تُسمى واو الصرف عند بعض النحويين، وفي تمثيل المصنف هنا في آخر ما ذكره في هذا الباب تصريحٌ وتمثيل لها، وأما «واو الظَّرْفِ» فليس هذا بابَها، وإنما بابها «باب

الاشتغال» وهي الواو المبدوء بها في نحو قول الله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾.

وينتصب المضارع بعد واو الصَّرْفِ(واو الْمَعِيَّة) إذا سبقت بطَلَب، أو نَفْيٍ، والنفْيُ هو الذي يعنيه المصنف بالجحد، والطَّلَبُ يكون بالنهي والأمر والتمني والاستفهام والدعاء والعَرْض والتحضيض. كقول الشاعر:

لا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

فَإِذَا جَرَيْتَ مَعَ السَّفِيهِ كَمَا جَرَى فَكِلاكُمَـا فِـي جَرْيِـهِ مَـذْمُومُ

فقوله: (وتأتِيَ) فعل مضارع منصوب بعد واو المعية في سياق النهي، والمعنى: لا تجمع بين النهي عن خُلُقٍ وإتيانِك له، وهذا مستفاد من نصب الفعل (تأتي) وَوَجْهُ الصَّرْفِ أنَّ الإتيانَ خِلافٌ للنهي.

وفي العَرْض: زُرني وأزورَك، و: عِلِّمْني وأعلمَك، ونحو: ألا تنزلُ عندنا ونكرمَك، أو هلّا تذهبُ معي ونتعاوَنَ في السفر.

وفي التمني: لَيْتَك تَزُورُني وأَزُورَك، قال الله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وفي الاستفهام: هل تزورُني وأَزُورَك؟ و: متَى تزُورُنِي وأَزُورَك؟

وفي النفي: لا أذمُّ الشيءَ وأعملَه، وما عندِي هذا وأَطْلُبَه مِنْ أحَدٍ.

وفي الأمر على حقيقته: اذهبْ وأكونَ محلك. قال الشاعر:

فَقُلْـتُ ادْعِـي وَأَدْعُـوَ إِنَّ أَنْـدَى لِصَـوْتٍ أَنْ يُنَـادِيَ دَاعِيَـانِ

أي: ادعي مع دعائي.

وقوله: «لا تضربْ زيدًا وتأخذَ مالَه» أي: لا تجمع بين ضَرْبِه وأخْذِ مالِه، وهذا المعنى مستفاد مِن نصب (تأخذ) ولو جزمه أو رفعه لاخْتلفَ المعنى.

وقوله: «و(أَوْ) في معنى (حتى)» وفي إحدى النسختين: «والواوُ في معنى حتى» وهذا يبدو أنه خطأ من النُسّاخ، لأن (أوْ) التي معناها (حتى) هي التي ينتصب المضارع بعدها، ولا نعلم واوًا بهذا المعنى والاستعمال، ويدل على أنه خطأ أن المصنف عند التمثيل مَثَّلَ لِـ(أوْ) هذه كما يمثل لها النحويون، **فقال:** «وتقول: لا أكرمك أو تعطيني حقي، نصبت (تعطيني) بمعنى: حتى تعطيني وإلى أنْ تعطيني» فصرح بـ(أوْ) وأن معناها (حتى) وهذا هو المعروف.

وكذا قولُه في الأخِير: «وإلى أنْ تُعْطِيَني» صوابُه: (إلا أنْ) لأنَّ (أوْ) هاهنا مرادفةٌ لـ(حتى) و (إلا أنْ) فالمعنى: لا يكون مِنِّي إكرامٌ لك حتى تعطيني حقي، أو: إلا أنْ تعطيني حقي، قال سيبويه: «واعلم أن ما انتصب بعد (أو) على (إلّا أن)... تقول لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِيَنِي، ولأضربنك أو تَسْبِقَنِي، فالمعنى: لأَلْزَمَنَّك إلا أن تقضيني ولأضربنك إلا أن تسبقني، هذا معنى النصب» انتهى كلام سيبويه. وهو الذي أراده المصنِّف هنا، ولكنه قال: «لا أكرمك» لأنه أنسب لمعنى (حتى) الذي أراده.

قوله: «والفاءُ في جواب ستة أشياء...» يريد فاءَ السببية في جواب الطلب أو النفي، بأنواعه المذكورة مع واو الصَّرْفِ، ولا فرق بينهما إلا في المعنى، لأن الواو للجمع، وأما الفاءُ فليس معناها الجمع، وإنما معناها السببية، أي أن ما قبلها سَبَبٌ لِما بعدها، نحو: اكتب فتستفيدَ، فالكتابةُ سببٌ للاستفادة..

وفي جوابِ النفي: قَوْلُ الله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ وهذا في جواب النفي، أيْ: فيموتوا بسبب القضاء عليهم.

وفي جواب النهي قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾.

وفي جواب التمني قول الله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ **ويُقال في العرْض:** ألا مسافرٌ فأصحبَه..

وفي التحضيض: هلّا تجلس فنتحدثَ، ومنه قول الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

وفي الاستفهام قول الله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ وهكذا.

❁ ❁ ❁

بابُ الْجَوَابِ بِالْفَاءِ

هذا البابُ بَيانٌ بِمَزيدٍ من الأمثلة لِما تَقَدَّمَ في الذي قبْلَه مما يتعلق بالفاء السببية في جواب الطَّلَب أو النفي، ولذلك أعادَ الكلامَ السابقَ نفسَه، **فقال**:

«اعْلَمْ أنَّ الجوابَ بالفاءِ يُنصَبُ أبدًا في سِتَّةِ أشْيَاءَ: الأمر والنهي والاستفهام والتَّمَنِّي والْجَحْد والدعاء».

لم يذكر التحضيضَ والعَرْض، وقد ذكرتُهما ومثَّلتُ لهما في الباب الذي قبل هذا تتميمًا للفائدة، وهُما متقارِبانِ في المعنى.

والدعاء هو الأمر أو النهي إذا سِيقَا لِغَرَض الدعاء، نحو: اللهم لا تسلط علينا عدوًّا فنهلَك. و ياربنا اغفر لنا فنفوزَ بجناتك، ولا تؤاخذْنا بجهلنا فيخيبَ سعيُنا. فالأفعال (نهلك ونفوز ويخيب) منصوبة بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

قال: «فإذا أدخلت الفاءَ على فعل مستقبَلٍ وكان جوابًا من هذه الستة نصبتَه».

فِعْل مستقبَل: أي مضارع مراد به الزمن المستقبل وليس الحاضر، والسبب في هذا أنّ هذه الفاءَ تَعْقِدُ الصِّلَةَ بين الفعل المضارع الذي دخلت عليه وبين الطلب أو النفي الذي قبلها، حتى يصير الأسلوبُ كأنه أسلوب شرط، وبيان ذلك أنك إذا قلت: «لا تَعْصِ فتُعاقَبَ» فكأنك قلت: إنْ

تعصِ فإنك تعاقَبُ، ولا ريب أن جواب الشرط مستقبَل؛ لأنه متوقف على شيء مشروط لم يحصل وهو الشرط قبله، ولذلك يرى البصريون أن النصب بعد هذه الفاء - وكذا الواو قبلها - بتقدير (أنْ) محذوفةً، لِيَصِحَّ تأويلُ الفعل بمصدر؛ لتكون الفاءُ السببية وكذا واو المعيةِ عاطفةً لهذا الاسمِ المؤوَّلِ على الطَّلَب، أو النَّفْي؛ لأنهما مُؤَوَّلان بالاسم أيضًا، فيحصل انسجام في الكلام، فإن لم تُرِدْ هذا المعنى رفعتَ ما بعد الفاء والواو، فقولك: «لا تَعْصِ فَتُعَاقَبَ» بمنزلة: لا يكن عصيانٌ فعقابٌ بسببه، وإذا قلت: فتعاقبُ، بالرفع اختلف المعنى، لأن التقدير: فأنت تُعاقبُ، فهو على الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ أي فهم يعتذرون.

ثم أورد الأمثلة وبَيَّنَها، وليس فيما ذَكَرَه شيء يَحتاج إلى شرح، وقد قدَّمْتُ لك أنَّ المرادَ بالدعاءِ الأمرُ والنهيُ اللذانِ يكون معناهما معنى الدعاء، ولا يُراد بهما حقيقتُهُما، وهذا هو الشائع في اللغة، ولكن المؤلف هنا مثَّل بخبر يُراد به الدعاء، وهو أسلوبٌ مشهور، ولكنه قليل الورود في مثل هذه الأساليب، **فقال**: «وتقول في الدعاء رَزَقَك اللهُ مالًا فتَتَّسِعَ به، نصبْتَ (تتسع) لأنه جواب الدعاء بالفاء» **فقوله**: «رزقك الله مالًا» أسلوبٌ خَبَرِيٌّ مراد به الدعاء، كما تقول: «غفر الله لك» والمعنى: أسأل الله أن يغفر لك، فمعناه الطَّلَبُ من الله، ولذلك جُعِلَ كسائر أنواع الطلب المباشرة.

ثم قال: «وإذا حذفت الفاء من هذه الجوابات فاجزمها، نحو قولك: اقصد زيدًا يُحسنْ إليك، ولا تَقْصِدْ عَمْرًا تَنْدَمْ، ومثله: أين بيتُك أزُرْك؟ ولَيْتَ لي مالًا أُنْفِقْهُ، وقِسْ عَلَيْه».

تقدم آنفًا أن الجواب بعد الفاء السببية بمنزلة جواب الشرط، بل هو شرط محذوف الأداة، فإذا سَقَطَتِ الفاءُ أُخْليَ الفعلُ المضارع للجزْم في جواب الطَلَب، كَقَوْلِ الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ فالفعل (أَتْلُ)مضارع مجزوم في جواب الأمر (تَعَالَوْا) وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأن أصله: أتلو، ولو أتى بالفاء لقال: فَأَتْلُوَ، بالنصب، فلما حذفها جزم الفعل، وما قيل في الأمر هنا يقال في سائر أنواع الطلب المتقدمة.

وقد مثل المصنف يرحمه الله للأمر بقوله: «اقصِدْ زيدًا يُحْسِنْ إليك» فـ(اقصد) فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر، و (زيدًا) مفعول به، و (يُحْسِنْ) فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب.

وقولُه: «لا تَقْصِدْ عَمْرًا تَنْدَمْ» مثالٌ للنهي، والمجزوم على الجواب هو (تَنْدَمْ) و«أيْنَ بَيْتُك»؟ استفهام، وجوابه: (أَزُرْك) فهو مضارع مجزوم في جواب الطلب بالاستفهام، والكاف فيه ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر، والمعنى: إن تدلني على بيتك أزرْك، فهو كالشرط من جهة المعنى.

وقوله: «لَيْتَ لي مالًا» (ليت) حرف تمنٍّ مبنيٌّ على الفتح من أخوات (إنَّ) و(لِي) جارٌّ ومجرور متعلق بخبر محذوف مقدَّم، و(مالًا) اسم (ليت) مؤخَّر لأنَّه نكرة، وهذا طَلَبٌ، وجوابه: (أُنْفِقْهُ) فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، وكل هاءٍ أو كافٍ أو ياءِ متكَلِّمٍ اتصلت بالفعل فهي مفعول به.

وقوله: «وقِسْ عَلَيْه» أيْ: قِسْ على هذه الأمثلة ما شابهها من السياقات اللغوية.

❁❁❁

بَابُ الْحُروفِ الَّتي تَجْزِمُ الأَفْعالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:: «وهِيَ: لَمْ ولَمَّا، وألَمْ وألَمَّا، وأَوَلَمْ، وأَوَلَمَّا، ولامُ الأمْرِ، و(لا) في النَّهْيِ، وحُروفُ الْمُجَازاة، وَهِيَ: إنْ ومَن وما ومَهْمَا ومَتَى و(متى ما) وأمَّا، وأينَ وأيْنَمَا وكَيْفَ وكَيْفَمَا، وحَيْثُ وحَيْثُما وإذْمَا، وإذاما، وأيٌّ وأيُّهُم، تَقُولُ مِنْ ذَلِك: لَمْ تَذْهَبْ يا فُلانُ، جَزَمْتَ (تَذْهَبْ) بِلَمْ، وفِي التَّثْنِيَةِ: لَمْ تَذْهَبَا، وفِي الْجَماعَةِ: لَمْ تَذْهَبُوا، وفِي التَّأْنِيثِ: لَمْ تَذْهَبِي، فَحَذَفْتَ النُّونَ مِنَ الْفِعْلِ فِي التَّثْنِيَةِ و الْجَماعَةِ و التَّأْنِيثِ لِلْجَزْمِ، ومِثْلُهُ: لِيَذْهَبْ زَيْدٌ، ولا تَذْهَبْ يا عَمْرُو.

واعْلَمْ أنَّ كُلَّ فِعْلٍ فِي آخِرِهِ وَاوٌ وياءٌ أوْ أَلِفٌ، فَجَزْمُه بِحَذْفِ آخِرِه، نَحْوُ قَوْلِكَ: لَمْ تَقْضِ وَلَمْ تَرْمِ، وَلَمْ تَدْعُ وَلَمْ تَغْزُ، وَلَمْ تَخْشَ وَلَمْ يَرْضَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أصْلُهُ: تَقْضِي وتَرْمِي، وتَدْعُو وَتَغْزُو، وَتَخْشَى وَتَرْضَى، حَذَفْتَ الياءَ وَالْواوَ والأَلِفَ لِلْجَزْمِ، وَتَقُولُ فِي الْمُجازَاةِ: إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ، جَزَمْتَ «تُكْرِمْنِي» بِـ(إنْ) وجَزَمْتَ «أُكْرِمْكَ» لأَنَّه جَوابُه، فَالْأَوَّلُ شَرْطٌ، وَالْجَوَابُ جَزَاءٌ، ومِثْلُه: أَيْنَما تَكُنْ أقْصِدْكَ، ومَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وأَيْنَ تَذْهَبْ أَذْهَبْ».

تبيَّنَ لنا من منهج المصنف أنه يُسَمِّي جميع كلمات اللغة حروفًا، وتقدم بيانُ ذلك ووجهُه، وهاهنا ذكرَ الأدواتِ التي يُجزم الفعل المضارع بعدها، وخصه بالمستقبَل؛ لأن هذه الأدواتِ تُخَلِّصُه للاستقبال، ومنها

حروف، ومنها أسماء ظروف وغير ظروف، **وهذه الأدوات تنقسم إلى قسمين: ما يَنْجزِمُ بعده فِعْلٌ واحِدٌ. وما ينجزم بعده فِعْلان اثنان.**

فأما ما يَنْجَزِمُ بَعْدَهُ فِعْلٌ واحِدٌ فهو:

* (لَمْ) و (لَمَّا) النافيتان، وقد تدخل عليهما همزة الاستفهام فيقال: ألَمْ، وألَمَّا، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ فالأفعال: (يَلِدْ ويُولَدْ ويكُنْ) كلها مجزومة بـ(لَمْ).

وقال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ الفعل (يقض) مجزوم بـ(لَمَّا) وعلامة جزمه حذف آخره، وتقول: بدأت في الكتابة ولَمَّا أَنْتَهِ، أي وإلى الآن لم أنته منها، فهي لنفي الشيء الذي لم يحصل ولكن يُتوقَّعُ حصوله ويُنتظَر، وليس المراد (لَمَّا) الدالة على الوقت، نحو: لمّا قابلتك سلمت عليك، أي حين قابلتك. وإذا أدخلت عليها همزة الاستفهام قلت: أَلَمْ تكتبْ، وألمّا تكتب، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ وقال الشاعر:

على حِينَ عاتَبْتُ الشَّبابَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

قوله: (أَلَمَّا تَصْحُ) أي أَتِنك حتى الآن لم تصح؟ فـ(تَصْحُ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمَّا) النافية وعلامة جزمه حذف الواو.

وقدْ تُسْبقانِ بهمزة الاستفهام وحرف عَطْفٍ، ولا يُغَيِّرُ ذلك من معناهما ولا من حُكْمِ الفعلِ بعدَهما، فيقال: أَوَلَمْ، أفَلَمْ، أَوَلَمَّا، ومِن شواهدِ ذلك

قَوْلُ اللهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ الفعل «يَرَوْا» مجزوم بـ(لَمْ) وعلامةُ جزمه حذف النون، ولا أثَرَ لسبقها بحرف العطف وهمز الاستفهام في الْحُكْمِ الإعْرابِيّ.

وقولُ الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ﴾ الفعل «يَهْدِ» مجزوم بـ(لَمْ) وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

* لامُ الأمْرِ: وهي حرف مبني على الكسرِ، نحو: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ فإذا تَقَدَّمَهُ حرفُ عَطْفٍ بُنِيَ على السكون تفريقًا بينه وبين لام التعليل، نحو قولِ اللهِ تعالَى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ وقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وقال الله تعالى: ﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾.

* (لا) في النهي: تُسَمَّى (لا)الناهية، للتفريق بينها وبين النافية، والناهية خاصة بالمضارع، والجزم، أما النافية فتدخل على الماضي والمضارع والأسماء، ولا ينجزم المضارع بعدها، لأنها لا تدل على طَلَب، أما النَّهْيُ فهو طَلَبٌ، تقول: لا تقعدْ، ولا تنسَ، ولا ترمِ، ولا ترجعَا، ولا تذهبُوا، ولا تذهِبي...

وأما الْقِسْمُ الثاني: فهو ما يَنْجزِمُ بعدَهُ فِعْلانِ اثْنانِ، وأدواتُه على ثلاثةِ أقسام:

١- **حروف**، وهي: (إنْ) عند الجميع و (إذما) عند سيبويه ومَنْ رَأى رأيَهُ، ومهما(عند بعض النحويين) وأَمَّا.

٢- **وأسماءُ ظروفٍ**، وهي: أين، ومتى، وحيثما، و(إذما) عند مَن يجعلُها اسمًا، و(إذاما) عند مَن يَعُدُّها في أدوات الجزم، و(أنّى، وأيّان) ولَم يذكرهما المصنف، وهما منها.

٣- **وأسماءٌ غيرُ ظروفٍ**، وهي: مَنْ، وما، وأيّ، وكيفما، وكيف(في قَوْلِ مَنْ جَعَلَها منها) و(مَهْمَا) عند الجمهور.

وهذا تفصيلُ ذلك:

* إنْ: حرف شرط مبني على السكون، ينجزم بعده فعلان، يسمى الأول فعل الشرط، والثاني جوابَه وجزاءه، نحو: إن تقمْ أقم، وإن تُسلّمْ أَرُدَّ عليك، فتحت دال (أردّ) وهو مجزومٌ لِالْتقاء الساكنين، أصله: (أَرْدُدْ) فلما أرادوا إدغام المثلين نقلوا حركة الأول إلى ما قبله لأنها مانعة من الإدغام، فالْتَقَى ساكنان فجُعِلا حرفًا واحدًا مشدَّدًا، وفتحوه لخفة الفتحة، وأحيانًا يجعلونها تابعة لِلَّتِي قبلها، فيقولون: (أرُدُّ) للتماثل بين صَوْتَيِ الحركة، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾

أصله: يَضرُرْكم، فَفُعِلَ به ما ذكرته، وقد تلحقها (ما) الزائدة، كقول اللهِ تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾ أصْلُه: فَإِنْ مَا، فَأُدْغِمتِ النونُ في الميمِ، والفعل بعدها مبني لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم لأنه فعل الشرط، وجملة (فانبذ...) في محل جزم جواب الشرط. وقال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ وفي (ترينّ) حذفت نون الرفع للجزم بعد ياء المخاطبة، وأصلها: تَرْأَيِينَ، على وزن تَفْعَلِينَ، وحُذِفَت ياءُ المخاطبة لالتقاء الساكنين وبَقِيتْ الكسرة التي قبلها دالَّةً عليها.

* إذما: مثل (إنْ)، تقول: إذما تقم أقم، فقيل إنها (إذ) الظرفيةُ لحقت بها (ما) فلما لحقت بها ذهبت دلالتُها على الزمان، وصارت لربط الشرط بجوابه، فصارت ترادف (إنْ) فحُمِلَت عليها، وذهب بعض النحويين كالْمُبَرِّدِ إلى أنها باقية على اسميتها، وإنما نقلتها (ما) من الدلالة على الزمان الماضي إلى الدلالة على الزمان المستقبل، وهو حكم أحدثه التركيب فيها ولا يُخْرِجُها من أصلها، وإنما لحقت بها (ما) لتكُفَّها عن الإضافة؛ لأنها من الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل.

قال الشاعر العباس بن مرداس:

إذْمـا أَتَيْـتَ عَلَـى الرسُـولِ فَقُـلْ لَـهُ حَقًّـا عَلَيْـكَ إذا اطْمَـأَنَّ الْمَجْلِـسُ

فـ(إذما) شرطية، والدليل على ذلك إدخال فاء الجواب في جوابها في قوله: «فقل له»، فهو بمنزلة: إنْ أتيت على الرسول فقل له. والبيت هكذا رواه سيبويه، وأما ديوان العباس ففيه: (إما أتيت...) فتكون (إنْ) لحقتها (ما) فأُدْغِمَتا، ونَصَّ سيبويه على أنه سمعه من العرب كما ذكره، قال: «والمعنى (إمّا)».

* مهما: اسم مبني لدى الجمهور، بدليل رجوع الضمير عليه في قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ فالضمير في (به) راجع على (مهما)، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء، أما مَن ذهب إلى أنها حرف فقد جعلها بمنزلةِ (إنْ) الشرطية، ويكون ذلك عندما تَرِدُ في نَصٍّ لم يَعُدْ عليها فيه ضمير.

وقيل: إنما هي (ما) الشرطية لحقت بها (ما) الزائدة فقُلِبَت ألِفُ الأولى هاءً فصارت (مهما) وقيل بل أصلُها (مَهْ) بمعنى اكْفُف، لحقت بها (ما) فأكْسَبَها ذلك معنى الشرط، وقيل إنها مُرْتَجَلَةٌ هكذا غيرُ مُرَكَّبة.

وذكر بعض النحويين أنها تكون ظرفيةً بمعنى (متى). وفيها كلامٌ طويل ليس هذا محله.

تقول: مهما تَفْعَلْ أَفْعَلْ، ومهما تقرؤوا تستفيدوا، جزمت الفعلين بعدها لأنهما شرط وجوابه، و انجزم فعلا الشرط بعدها؛ لأنها قد تَضَمَّنَتْ معنى (إن) الشرطية.

* أَمَّا: حَرفٌ يُفِيدُ التَّفْصِيلَ ويَحْتَمِلُ مَعنى الشرْط عند الْجُمهور، على أَنَّه قائمٌ مقامَ أداةِ الشرط وفِعْلها، ويُحْمَل على معنىَ: «مهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ» أو: «إنْ يَكُنْ شَيءٌ» فإذا قلتَ: «أمَّا الإسلامُ فَدِينُ اللهِ» فهو على تأويل: مهما يكن من شيء فالإسلامُ دِينُ الله، أو: إن يكن شيءٌ.. ولا يقع الفعل بعدها؛ لأنها نائبة عنه، وتَجبُ الفاءُ في جوابها، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ فالْجُمَل الفعلية:(فلا تقهر، فلا تنهر، فحَدِّثْ) كلُّها في جواب (أمَّا) وفِعْلِ الشرْط الْمُقَدَّرِ بعدَها.

* أيْنَ: ظرف دال على المكان، والأصل فيها ورودها في الاستفهام عن المكان، نحو: أين كتابُك؟ أي: أينَ مكانُ وجودِه؟ وإذا جعلتها شرطًا لم يُخرجها ذلك عن الدلالة على المكان، ولكنْ يكونُ فعل الشرط دالًا على المكان، نحو: أين تجلسْ أكنْ معك، وأين تحفرْ تَجِدْ الماء، قال الشاعر ابن همام السولي:

أيــنَ تَضْــرِبْ بِنــا العُــداةُ تَجِــدْنَا نَصــرِفُ العِــيسَ نَحْوَهــا لِلتَّلاقِــي

فـ(أينَ) ظَرفُ مكانٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محل نَصْبٍ؛ لأنه مفعول فيه، وهذا هو إعراب كل ظَرفٍ من أسماء الشرط.

و(تضرب) مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، (تجدنا) جوابه مجزوم أيضًا، وكلاهما جزم بسكون آخره، والأكثر أن تَلحقَها (ما) كما في قول

الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ أينما: اسم شرط ظَرْفِيٌّ مبني في محل نصب، (تكونوا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، و«وَاوُ الجماعة» فاعله، و(يدركْكُم) أصله: (يُدْرِكُكُمْ) فأدغمت الكافُ في الكاف بعد سكونها بالجزم، فهو مضارع مجزوم في جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله (الموت) والكاف الثانيةُ ضمير المفعول به.

ومَثَّلَ المصنِّفُ بقوله: «أينما تكنْ أقصدْك» و«أينما تذهبْ أذهبْ» وكل هذا على الإعراب المتقدم للآية نفسِه.

* حَيْثُ: مثل (أين) في الدلالة على المكان، فهي ظرف مكاني مبني على الضم غالبًا، وهي اسمٌ ملازم للإضافة إلى جملة، ولأجل هذا لا يُجازَى بها في الشرط إلا إذا لحقتها (ما) لتكفَّها عن الإضافة، وتكون كأنها عِوَضٌ عن المضاف إليه، وتُكْسِبُها معنى الشرط، فيقال: حَيْثُما تجلسْ أجْلِسْ، وحيثما تَذهَبْ أذهبْ معك، جزمت الفعلين لأنهما شرط وجزاؤه، و(حيثما) بمنزلة (أينما) المتقدمة في الظرفية والإعراب.

* مَتَى: اسْمٌ دالٌّ على الظرفية الزمانية، يُستعمَل في الاستفهام، وفي الشرط، تقول في الاستفهام: متى سفرُك؟ ومتى قَدِمْت؟ تعني في أيِّ وقتٍ يكون سفرُك؟ وفي أيِّ وقت كان قدومُك؟ وفي المجازاة بها يقال: متى تأتِنِي آتِكَ، ومَتى تقرأْ أستَمِعْ إليك، فهي ظرف مبني في محل نصب،

وبعدها مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وجواب مجزوم أيضًا لأنه جزاؤه. قال الشاعر:

متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجَا

قوله: «تُلْمِمْ بِنا» مِنْ أَلَمَّ بِه إذا أتاه ونَزَلَ عليه. و«حَطَبًا جَزْلًا» هو القَوِيُّ الغَليظ اليابِس من الْحَطَب. (تَأَجَّجَا) يريد الحطب والنار، أنهما قد تفاعَلا فتصاعَدَ منهما اللهَب. والشاهد فيه انجزامُ الفعلين: (تُلْمِمْ) و(تَجِدْ) لأنهما فِعْلا الشرط وجوابه.

وقد تلحق بها (ما) الزائدة في هذه الحال - أعني حال الشرط - فيُقالُ: (متى ما) نحو: مَتَى ما تذهبْ أذهبْ معك، قال حَسّانُ بْنُ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

متى ما تَزِنّا مِنْ مَعَدٍّ بِعُصْبَةٍ وغَسَّانَ نَمنَعْ حَوْضَنا أنْ يُهَدَّمَا

فـ(متى) اسم شرط، و (ما) زائدة، و (تزنا) أصله: (تَزِنُنَا) جُزِمَ لأنه فعل الشرط فأدغمت النون في النون، و(نمنع) جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم.

وقال عنترةُ:

مَتَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارَا

أيْ: مَتَى تَلْقَنِي، فـ(تَلْقَ) فعلُ الشرْط مجزوم بحذف آخره، وجوابُه: (تَرْجُفْ) و(ما) زائدة.

و(فَرْدَيْنِ): مُنْفَرِدَيْنِ. (رَوانِفُ) جوانِب، واحدُها: رانِفة. (أَلْيَتَيْكَ) مثَنَّى «أَلْيَة» وهي العَجِيزَة، وتُستَطارَا: تَضْطَرِبَا مِن الخوْفِ والْجُبْنِ.

* إذا: ظرف لما يشتقبَل من الزمان، ملازِمٌ للإضافة إلى الجمل، وليس من أدواتِ الشرط الجازمة، ولكن قد يَرد الجزمُ بها في الشعر خاصةً؛ لأن الشعْرَ محلُّ الاضطرار، وأكثر ما يكون ذلك إذا لحقتْها (ما) الزائدة، فتكفها عن الإضافة؛ كما تقدم في (حيث)، قال بَعْضُ الشعراءِ - وهو من شواهد سيبويه - ونُسِب لأكثرَ من شاعر:

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها خُطانا إلى أعْدَائِنا فَنُضارِبِ

يقول: إذا أرادَ أحدُنا أنْ يَضرِبَ عدُوَّه بالسيفِ ثُمَّ قَصُرَ السَّيْفُ فَلَمْ يَبْلُغ الْمَضْروبَ؛ فإنَّنا نَخْطو إلى الأمامِ نَحْوَ الْعَدُوِّ؛ لِتَقصِير المسافَة بيننا وبَيْنَه، فيكون ذلك وَصْلًا للسَّيْف فيبلغ العدُوَّ، وهذا منتهى الشَّجاعَة، ولذلك تنازع هذا البيتَ جمعٌ من قبائل العربِ، وأخَذَ معناه جَمْعٌ من الشعراء.

والشاهد قوله: (فنضاربِ) فهو مجزومٌ، وكُسِرَتْ الباءُ للرَّوِيِّ؛ لأنه معطوف على (كان) وهي فعل ماضٍ مبني في محل جزم جواب الشرط، وإنما قلنا إنَّ الشاعر جعله في محل جزم لأنَّا وجدْنا (نضارب) مجزومًا ولا سبب لجزمه إلا عطفه على جواب الشرط، والدليل على جزمه كسر آخره لأجل القافية؛ لأن القافية الساكنة إذا كانت في قصيدة موصولةٍ بالكسرِ كُسِرَت لالتقاء الساكنين؛ لأن السكون لا يُوصَلُ بِمَدَّة.

وقال الفرزدق:

فقامَ أبو لَيْلَى إلَيْها ابنُ ظالِمٍ وكانَ إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ

(يسلل) مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، و(يضرب) مجزوم في جواب الشرط، فهذا دليل على أنَّ (إذاما) قد يُجازَى بها ضرورةً، وأما في غير الضرورة فلا يجوز ذلك في اللغة، كما ذكر سيبويه.

* كَيْفَ: اسمٌ مبنيٌّ على الفتح يستعمل في السؤال عن الحال، نحو: كيفَ أخوك؟ أي: ما حاله؟، وفي وقوعه أداةً شرطيةً يُجازَى بها خلاف بين النحويين، فمذهب جمهور البصريين منعُه، وذهبَ عامةُ الكوفيِّين إلى جواز المجازاة بها، والغالبُ عندئذ أنْ تَلْحَقَها (ما)، نحو: كَيْفَما تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وفي هذه الحال تضمنت معنى الشرط مع دلالتها على الحال، فالمعنى: على أيِّ حالةٍ تصنع أصنع مثلَك.

وأمَّا إعرابُها فهي اسمٌ مَبْنِيٌّ على الفتْح مطلقًا، فإنْ وقَعَتْ بعدها جُملَةٌ فـ(كَيفَ) في محلِّ نصبٍ على الحال، وإنْ وَقَعَ بعدها مفردٌ نحو: «كَيفَ أخوك»؟ فهي في محل رفعِ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ، والاسم الذي بعدها مبتدَأ مؤَخَّرٌ، وإنما وَجَبَ تقْدِيمها مع كونِها خَبَرًا لأنّها استفهام فلها الصدارة.

* أنَّى: اسْمٌ مَبْنِيٌّ، يأتي بمعنى «كيف» على وجه الاستبعاد، نحو: أنّى يكون هذا؟ أي: كيف يكون؟ قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ وقد ترادف (أينما) نحو: «أنّى ذهبت تجد الشمس والقمر» أي: أينما ذهبت. وقد يُجازَى بها فينجزمُ بها فِعلان اثنان كسائرِ أدوات الشرط، ومن ذلك قول الشاعر لبيد بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بِهَا كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

قوله: «أنّى تأتها تلتبس بها» شرط وجوابه، وهو كقولك: أنّى تذهبْ تجدْها، وأنّى تكُنْ أَكُنْ.

* أيّان: ظرفٌ زَمانِيٌّ مَبْنِيٌّ على الفتح، مرادف لـ(متى) في الاستفهام والشرط، قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ أي متى؟

وتَرِدُ للشرط فَيُجازَى بها، كما يُجازَى بـ(مَتَى) أختِها، فيقال: أيّانَ تأتِنِي أُكْرِمْك، قال الشاعر:

أيّانَ نُؤْمِنْكَ تأمَنْ غيرَنا ومَتَى لَمْ تَحْظَ بالأَمْنِ مِنَّا لَمْ تَزَلْ وَجِلا

الشاهد قوله: «**نُؤْمِنْكَ تأمَنْ**» فإنه شرط وجزاؤه، مجزومان بـ(أيّانَ).

* مَنْ: اسْمُ شَرْطٍ لِلعاقِلِ مَبْنِيٌّ على السكون، نَحْو: «مَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ له مَخْرَجًا» وقال الله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ مَن: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدإ. و(يؤمن) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون، و(بالله) جار ومجرور متعلق بـ(يؤمن) و(يَهْدِ) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب شرط وجزاؤه، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، أصله: (يهدي) وفاعله ضمير مستتر يعود على (الله)، و(قلبَه) مفعول به منصوب، والهاء فيه ضمير في محل جر بالإضافة،

وجملتا الشرط والجواب خبر للمبتدإ، خلافًا لِمَنْ يجعل الخبر إحداهما دون الأخرى، والأَوْلَى ما ذكرتُه لك لأنهما مرتبطتان، ولا تتم الفائدة إلا بمجموعهما، والْخَبَر هو الْجُزْءُ الْمُتِمُّ للفائدَةِ مع الْمُبتَدَإِ.

* مَا: مثل: (مَنْ) ولكنها لغير العاقل غالبًا، تقول: ما تفعلْ مِن شَيءٍ أَفْعَلْهُ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ (ما) مبتدأ، و(تفعلوا) فعل الشرط مجزوم بحذف نونه، وواوُ الجماعة فاعلٌ، و(يعلمه) جواب الشرط وجزاؤه.

و(ما) و(مَن) لهما أقسامٌ واستعمالاتٌ أُخْرَى في غير هذا الباب، أشهرُها أن تكونا استفهاميتين، وأن تكونا موصولتين، وهما مشهوران.

* أيٌّ: اسْمٌ مُبْهَمٌ مُعْرَبٌ غالبًا، يتحدد معناه بما يُضاف إليه؛ لأنه من الأسماء الملازمة للإضافة، **وتأتي للاستفهام**، كقول الله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾.

ومَوْصُولةً، كقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ **وتأتي شَرْطيةً مُقْتَضِيَةً لِفِعْلِ الشَّرْطِ وجوابِه**، كقول الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ فـ(أيًّا)مفعول به منصوب بالفعل (تدعوا) لأنَّ الفعلَ يعملُ فيما قبله، كما يعمل فيما بعده، و(ما) زائدة للتأكيد، أي لتأكيد العموم المستفاد من التنوين في (أيًّا) و(تدعوا) فعل مضارع مجزومٌ؛ لأنه

فعل الشرط، وجملةُ (فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ) جواب الشرط في محل جزم.

قال الشاعر ابنُ هَمَّامٍ السَّلُولِيُّ:

لَمَّـا تمكّـنَ دُنْيـاهُمْ أطـاعَهُمُ في أيِّ نَحْـوٍ يُمِيلُـوا دينَـهُ يُمِـلِ

أيْ: في أيِّةِ جهةٍ، و(يُمِيلُوا) فعل الشرط، و(يُمِل) جوابه وجزاؤه مجزوم، وكسره للقافية المطلقة بالكسر، و(أيٍّ) اسم شرط مجرور بفي، وهو مضاف و(نَحْو) مضاف إليه. **وقول المصنف**: «وأيُّهُمْ» تكرار، فلا فرق بين (أيّ) المنوَّنَة، والمضافةِ للضمير، والمضافةِ للظاهر، وهي لا تخلوا من هذه الحالات الثلاث، تقول: أيُّهم يكتب أُمْلِ عليه، كما تقول: مَن يَكتُبْ أُمْلِ عليه، ولا فرق بين أيِّهِم، وأيكم، وأيّنا، وأيهُنَّ، وأيهما، وأيكما، وأيُّكُنَّ.

ونَبَّهَ الْمُصَنِّفُ على أنَّ جزمَ الأفعال المعتلة الآخِر يكون بحذف أواخِرها، ومَثَّل لذلك فقال: «واعْلَمْ أنَّ كُلَّ فِعْلٍ فِي آخِرِهِ وَاوٌ وياءٌ أوْ أَلِفٌ، فَجَزْمُه بِحَذْفِ آخِرِه، نَحْوُ قَوْلِكَ: لَمْ تَقْضِ وَلَمْ تَرْمِ، وَلَمْ تَدْعُ وَلَمْ تَغْزُ، وَلَمْ تَخْشَ وَلَمْ يَرْضَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أصْلُهُ: تَقْضِي وتَرْمِي، وتَدْعُو وَتَغْزُو، وَتَخْشَى وَتَرْضَى، حَذَفْتَ الياءَ وَالْواوَ والأَلِفَ لِلْجَزْمِ». وقد تقدَّمَ بيانُ هذا وتفصيلُه في باب «الإعراب»

وقوله: «فَالْأَوَّلُ شَرْطٌ» يريد الفعل الأول من الفعلين اللَّذَيْن تدخل عليهما هذه الأدوات.

وقوله: «وَالْجَوَابُ جَزَاءٌ» أي: والفعل الذي هو جواب الشرط يُسَمَّى: جَزاءَ الشرط؛ لأنه جواب المشروط وجزاءُ وقُوعِه.

قال: «وإذا دَخَلَتِ الفاءُ في جواب المجازاة رفَعْتَه، كقولك: مَن يُكْرِمْني فأُكْرِمُه، ومن يَقْصِدْني فَأُحْسِنُ إليه، رفَعْتَ (أُكرمه) و (أُحسن) لأنه جواب المجازاة بالفاء».

اعلم أن سبب دخول الفاء في جواب الشرط أمران: الأول لربطه به إذا كان لا يوجد رابط آخَرُ كالجزم، فأنت إذا قلت: (إن تَصُمْ تُحْسِنْ) فقد ارتبط الجواب بالشرط في المعنى واللفظ، والمراد باللفظ الجزم؛ لأن الجزم يتعلق بالصوت، فهو لفظ، وإذا قلت: (إن تصم أنت تحسن) فقد أتيت بكلام مستأنَفٍ بعد الشرط، ولا يوجد رابط بينه وبين الشرط، فلا يصح أن يكون جوابًا له وجزاءً حتى يرتبط به بِسبب من الأسباب، ولذلك أدْخَلُوا الفاءَ على جملة الجواب الْمُسْتَأنَفَة لأجل ربطه بالشرط، ولم يُدْخِلُوا الواوَ أو (ثُمَّ) مع أنهما يربطان ما بعدهما بما قبلهما، كما هو شأن الفاء، بسبب أنهما لا يُفيدان التعقيبَ والتعجيلَ في الربط الذي يقتضيه جوابُ الشرط، فإنَّ الشرطَ مرتبط بجوابه ارتباطًا وثيقًا، لا مهلةَ فيه متى تَحَقَّقَ الشرط، ولذلك أُتِيَ بالفاء المقتضيةِ للربط والتعقيب؛ ليكون المعنى متماسكًا ومُنسجِمًا، فربطوا بها كلَّ جواب لا يظهر ارتباطه بالشرط.

فقالوا: «إنْ تَصُمْ فأنتَ تُحْسِنُ» وقد يحذفون المبتدأ، فيأتون بالفعل

المضارع المجاب به مرفوعًا مقرونًا بالفاء اختصارًا، وهو في الحقيقة خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مقَدَّرٍ، فيقولون: «إنْ تَصُمْ فَتُحْسِنُ».

قوله: «مَن يُكْرِمْني فأُكْرِمُه» تقديره: من يكرمني فأنا أكرمه، (مَنْ): اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدإ، و(يكرمني): فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير يعود على (مَن) و (ني) مفعول به.

وهذا أفضل وأَوْلَى لأنَّه أخصرُ وأَوْضَحُ من قولهم: النونُ للوقاية، والياء مفعول به، إذ لا فرق بين (ني) في (يكرِمُني) و (نا) في (يُكْرِمُنَا) كلاهما مفعول به، كما صرح بذلك سيبويه.

فأنا: الفاء رابطةٌ للجواب، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. و (أنا) ضمير مبني في محل رفع مبتدإ.

أُكْرِمُه: فعل مضارع مرفوع لعدم سَبْقِه بناصب ولا جازم، وفاعله ضمير تقديره (أنا) والهاء مفعول به، وجملة (فأنا أكرمه) في محل جزم جواب الشرط، والشرط وجوابُه خبر لـ(مَن).

وقوله: «مَن يَقْصِدْني فَأُحْسِنُ إليه» تقديره: فأنا أحسن إليه، وشاهد هذا الاستعمال قولُ الله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ (فَمَن يُؤْمِنْ) شرط، و(فَلَا يَخَافُ) جوابه وجزاؤهُ، والمعنى: فهو لا يخاف، والفاء رابطة للشرط و(لا) حرف نَفْيٍ لا محل له من الإعراب. و(يَخَافُ) مضارع مرفوع،

فاعلُه ضمير مستترٌ تقديره: (هو) وجملة (يَخَافُ) خبر للمبتدإ المقدَّرِ.

ومثلُه قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ الفعل (عَادَ) فِعْل الشرط، وهو ماضٍ مبنِيٌّ في محل جزم، وجملة (فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ) جواب الشرط وجزاؤه، والمعنى: فهو ينتقم الله منه.

ومِثْلُ الْجُملة الِاسْمِيَّةِ في وُجُوبِ ارتباطِها بالفاء، الجملةُ الطَّلَبِيَّةُ - أيْ المصدَّرة بِطَلَبٍ - والْمُصَدَّرَةُ بِفِعْلٍ جامِدٍ، أو بِأَحَد الحروف التالية: قَدْ، لَنْ، ما، سَوْفَ، السين.

وإليك الأمثلة:

* إنْ تَحْضُرْ فاكْتُبْ. (طلبية) قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾. والطَّلَبُ له أنْواعٌ منها النهي والدعاء والتمني والاستفهام... ذَكَرْناها قَبْلُ.

* إنْ تَذْهَبْ فعَسَى أنْ أصْحَبَك. (فعل جامد) قال الله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾.

* مَنْ يَجْتَهِدْ فَقَدْ يَنْجَحُ. (مصحوبة بقَدْ) قال الله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾.

* ما تَفْعَلْ فَلَنْ يَخْفَى عَلَى اللهِ. (مصحوبة بما) قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾.

* إنْ تَتَّقِ اللهَ فَسَوْفَ يَرْحَمُك. (مصحوبة بسوف) قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾.

* مَنْ يَتَعَلَّمْ فَسَيَعْظُمُ شَأْنُهُ. (مصحوبة بالسين) قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾.

* ما تُقَدِّمْهُ فَلَنْ يُؤْخَذَ. (مصحوبة بلَنْ) قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾.

وقد نظم بعضُهم هذه المواطنَ فقال:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ ... وبِمَا ولَنْ وَبِقَدْ وبِالتَّسْوِيفِ

والتسويف يشمل السين وسوف.

❁❁❁

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بابُ حُرُوفِ الرَّفْعِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي: إنَّما وكأنَّما، ولَكِنَّمَا وكَيْفَمَا، وحَيْثُما، ولَعَلَّما، وبَيْنَما، وبَيْنا، ولَوْلا ولَوْما، وأمَّا، وأيْن، ومَتَى، وعَسَى، وإذا، وكَيْف، وهَلْ، وبَلْ، وما ومَن، وهذا، وذلك، وذاك، ونَحْنُ وهُوَ، و(إنْ) الخفيفة، و(لَكِنْ) الخفيفة، وحَبَّذَا، ونِعْمَ، وبِئْسَ، و(كَمْ)إذا كانَ ما بَعْدَها مَعْرِفَةً، وإنَّما سُمِّيَتْ حُرُوفَ الرَّفْعِ؛ لأَنَّها أَكْثَرُ ما يَجِيءُ بَعْدَها مَرْفُوعٌ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: إنَّما زَيْدٌ قائِمٌ، رَفَعْتَ (زيدًا) بِالِابْتِدَاءِ، وَ(قائِمٌ) خَبَرُهُ، ومِثْلُهُ: إنْ أَخُوكَ شَاخِصٌ، ومَتَى عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، وكَيْفَ عَبْدُ اللهِ صَانِعٌ، وإِنْ زَيْدٌ إلا قائِمٌ، ولَوْلَا زَيْدٌ ما كَلَّمْتُك».

هذا الْبابُ مُتسلسلٌ بعدَ باب الابتداء الذي مضى قبْلُ؛ لأنه منه، ولذا كان إيرادُه متصلا به أولى من إيراده في هذا الْمَوضع.

وتَسْمِيَتُه هذه الكلماتِ بالحروف جاريةٌ على ما تَقَدَّمَ شرحُه مِن أنَّ منهجَه أنْ يُسمِّي كل كلمات اللغة حُرُوفًا؛ لأنه ينظر إلى أصل المعنى اللغوي لكلمة «الْحَرْف» لا المعنى الاصطلاحيِّ عند النحويين، وقد ذكرتُ أن هذا الذي انتهجه المصنف لم ينفرد به، بل شاركه فيه نحويون آخرون.

ومُرادُه بِقَوْلِه: «حُرُوف الرَّفْعِ»: الأدواتُ التي يرتفع ما بعدها غالبًا إن كان اسمًا، وهذا شيء ليس معتادًا عند النحويين، ولا معهودًا في كُتُب

النحو، أَعْنِي تخصيصَ الرفعِ بأدواتٍ مُعَيَّنَة، وإنما المعهودُ أنْ يكونَ ذلك للنصب والجرِّ والجزم؛ لأن هذه أحكامٌ تَطْرَأُ على الإسنادِ الْمُجَرَّدِ، وهوَ الأصْلُ ولا يَنْشَأُ منهُ إلا الرَّفْعُ، فإذا لَمْ يُوجَدْ موجِبٌ لِنَصْبٍ أو جَرٍّ أوْ جَزْمٍ؛ استُصحِبَ الأصْلُ، ومِن ثَمَّ عُنِيَ النحويُّونَ بإحصاءِ أدَواتِ هذه الأحكامِ وحَصْرِها، دُونَ أدَواتِ الرَّفْع.

لأنَّكَ تَجِدُ لِكُلٍّ مِنَ النصب والجر والجزم أدَواتٍ تخصُّه ولا تَصْحَب سِواه، حتى إنّ النحويين يُسمونها عَوامِل، كأنها هي التي تَنْصِب، أوْ تَجُر، أوْ تَجْزِم؛ لأنها لَمَّا صارت مقارِنةً لهذه الأحكام الإعرابية، حتى لا تكاد توجَدُ إلا معها، ولا يكاد حُكْمٌ منها يختلف عَقِيَب أداته المخصصة، صارت بمنزلة الأسباب التي تُوجَدُ مُسَبَّباتُها بِوُجُودِها، وترتفع بِانْتِفائِها، فلما كانت (إنّ) وأخواتها - مَثَلاً - تصحبها أسماءٌ منصوبة سُمِّيَتْ بِعواملِ النصْب، وكذا (لن، وأن، وكي، وإذن) سُمِّيَتْ بعوامل نصب المضارع لأن مجيء المضارع بعدها يلزم منه نصبُه وضعًا وسماعًا، فَسُمِّيَتْ عواملَ لِلنَّصْب، واشْتَرَطُوا في كُلِّ عامِلٍ أنْ يكونَ مُخْتَصًّا بِما يَدْخُلُ عَلَيه من الأسماءِ أوْ الأفْعالِ، وهكذا يقال في كل ما يُسَمَّى عاملًا.

وأما الرَّفْعُ فلَمْ يُبَوِّبوا لَه بِأدَواتٍ؛ لأنَّ أدَواتِه غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ، وهِيَ كثِيرَةٌ، ولِما ذكرْتُ لَك مِنْ أنَّهُ أصْلٌ، والدليل على أنه أصل أنَّ

المنصوباتِ والمجزوماتِ إذا فارَقَتْها أسبابُ النصب والجزم رَجَعَتْ إلى الرفع، ولو لم يكن أصلًا لَمَا رَجَعَتْ إليه، فأنت تقول: إنَّ زيدًا قائم، وكان زيدٌ قائمًا، ولَنْ يذهبَ زيدٌ، ولم يذهبْ زَيْدٌ، فإذا حَذَفتَ الأدواتِ واكْتَفَيْتَ بِأَصْل التركيبِ الإسْنادِيِّ رَجَعَتْ أطرافهُ إلى الرفع فقلتَ: زيدٌ قائمٌ، ويذهبُ زَيدٌ.

والمجرور يغلب عليه الرجوع إلى النصب إذا كان متعلقًا بالفعل، ثم يرجع المنصوب إلى الرفع، نحو: «مررت بزيد» أصله: «مررت زيدًا» وهذا أصله: «مُرّ زيدٌ» و«زيد ممرور به»، والمجرور بالإضافة يرجع إلى الرفع أيضًا، تقول: «هذا كتابُ زيدٍ» وأصله: «هذا كتاب لزيدٍ» وهذا أصله: «هذا كتابٌ مالِكُه زيدٌ» و«زيد صاحبه» ولكنَّك اختصرتَ الكلامَ فقلت: كتابُ زيدٍ، فربطت بين الكلمتين بالإضافة.

فلَمَّا كانت المرفوعات هي أصول الكلام المرَكَّب، وهي العُمَدُ في الإسناد قَلَّ أنْ يُعْنَى بحَصْرِ الأدوات التي تخصُّها، وقَدْ غلبَ على بعض الأدوات ورُودُ المرفوع بعدها، فأَطلَقَ عليها بعضُ النحويين أنها «**حُرُوفُ رَفْعٍ**» - كما فَعَلَ النحَّاسُ هُنا - والمراد أنَّ المرفوعاتِ تَقَعُ بعدَها غالبًا، وهذا الإحصاءُ مُفِيدٌ لِدَارِسِ النَّحْوِ، ولا سِيَما المبتدِئ.

والأكْثَرُ تَسْمِيتُها بـ(**حُروفِ الابْتِداء**) كقول سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمَّا، وإذَا، يُقْطَع بهما الكلامُ، وهما مِن حروف الابتداءِ، يَصْرِفان الكلامَ إلى

الابتداءِ» وتكرر هذا في كتابه مِرارًا؛ عندما تَمُرُّ إحدى هذه الأدوات، فيصرّح بأنها من حروف الابتداء.

وقالَ ابنُ الشَّجَرِيِّ في أَمَالِيه نقلًا عن أبي سعيد السيرافي: «كُلُّ حَرْفٍ يَلِيهِ الاسْمُ والْفِعْلُ فَمَا بَعْدَهُ رَفْعٌ بِالابْتِداءِ، نَحْوُ: إنما، وكأنما، وهل، وأَلِفُ الاستفهام...» يريد أن كلَّ حرف غيرِ مختص فإنه لا يَعْمَل، ومعنى كونه لا يعمل أن ما بعده سيبقى على أصله الذي هو الرفع، ولذلك شرطوا في العامل أن يكون مختصًا، فإنْ لم يكن مُخْتَصًّا فلا يُعمله البصريُّون، بل يقدرون عاملًا غيرَه يقتضيه الحكم الإعرابي.

وليس المراد بذلك أنَّ كلَّ أداةٍ مختَصَّةٍ بالأفعال تعمل فيها، ولا أنَّ كلَّ أداةٍ مُخْتَصَّةٍ بالأسماء تَعْمَلُ فيها، بل المراد أن الذي يعمل يجب عندهم أن يكونَ مُخْتَصًّا، ودليل عدم إرادة ذلك أنَّ (قد، والسين، وسوف) مُخْتَصَّةٌ بالأفعال ولا تَعْمَلُ، وحروف النداءِ مُخْتَصَّةٌ بالأسماء ولا تَعْمَلُ.

وهذه الأدواتُ التي ذَكَرَها النحاسُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منها ما يليه الأسماء، فتلك الأسماء تُعْرَبُ مُبْتَدَآتٍ؛ لأن الأداةَ في هذه الحال داخلةٌ على جملة اسمية، ومنها ما تليه جُمَلٌ فِعْلِيَّة، فِعْلُها إما مضارع مرفوعٌ، وإمَّا ماضٍ في محل رفع، والجهات التي تدخل فيها على الْجُمَل مختلفة بِحَسَبِ نوعِ الكلمة، فمنها حروف، ومنها أسماءٌ، ومنها أفعالٌ، وهذا بيانُها مُفَصَّلَةً إنْ شاءَ اللهُ:

فالحروف منها: إنَّما وكأَنَّما، ولَكِنَّمَا، ولَعَلَّما، ولَوْلا، ولَوْما، وأمَّا، وهَلْ، وبَلْ، و(ما) النافية، و(إنْ) الخفيفة، و(لَكِنْ) الخفيفة.

والأسماء: كَيْفَمَا، وحَيْثُما، وبَيْنَما، وبَيْنا، وأيْن، ومَتَى، وإذا، وكَيْف، و(ما) غير النافية، ومَن، وهذا، وذلك، وذاك، ونَحْنُ، وهُوَ، و(كَمْ)

والأفعال: عَسَى، وحَبَّذَا، ونِعْمَ، وبِئْسَ.

هذا ما ذكره مما سماه «**حُرُوف الرَّفْعِ**» والواقع أن الكلمات التي يغلب وقوع المرفوعات بعدها أكثر مما ذكره، ولكنه لعله أراد التمثيلَ لا الاستقصاء.

* **إنَّما، كأَنَّما، لَكِنَّمَا، لَعَلَّما:**

تقدمت في باب (إنّ) وأخواتها، وأشرتُ هنالك إلى أنها إذا لَحِقَتْها (ما) الزائدةُ صار ما بعدها مبتدَأً مرفوعًا، كما هو الأصل فيه، ولذلك سميت (ما) هذه هنا بالكافَّة كأنها كَفَّتْ ما قبلها عن نصب ما بعدها، وإنّمَا يُلحقونها للتوكيد، قال سيبويْهِ شارِحًا (ما) هذه: «وهي لَغْوٌ في أنَّها لَمْ تُحْدِثْ إذْ جاءَتْ شَيْئًا لَم يَكُنْ قبْلَ أنْ تَجِيءَ مِن العَمَلِ، وهِي تَوْكيدٌ لِلْكَلامِ، وَقَدْ تُغَيِّرُ الْحَرْفَ حتَّى يَصِيرَ يَعْمَلُ لِمَجِيئِها غَيْرَ عَمَلِه الذِي كانَ قَبْلَ أنْ تَجِيءَ، وذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِه: إنَّمَا، وكَأَنَّمَا، ولَعَلَّمَا، جَعَلْتَهُنَّ بِمَنْزِلَةِ حُروفِ الابتداء».

ومَثَّلَ المصنف **بقوله**: «إنما زيدٌ قائمٌ» قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ

وَاحِدٌ﴾ وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ فالاسمُ والفعلُ كِلاهما يرتفعان بعد هذه الأدواتِ.

* **لَولا**: حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى امْتناعِ الشيء لِوُجود غيرِه، يقع بعده اسم مرفوع على الابتداء عند البصريِّين، وتحتمله عبارة المصنِّف، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد (لولا) فاعلٌ لِفِعْلٍ مُقَدَّر، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ وقال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

ومَثَّلَ المصنف **بقوله**: «لَوْلَا زَيْدٌ ما كَلَّمْتُك» فزيد مبتدأ عند جمهور البصريين، وخبره محذوف، تقديره: موجود، وجملة (ما كلمتك) جواب (لولا) والكوفيون يرون أن (زيدًا) فاعل لفعل محذوف، والتقدير عندهم: لو انْعَدَم زيد.

وقد تأتي للتحضيض فيقع بعدها فعل مضارع مرفوع، أو ماضٍ في محل رفع، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ وقال تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ فهذه كُلُّها بمعنى هَلاَّ.

* **لوما**: حرف مثل (لولا) بالمعنى نفسِه، وبالاستعمال نفسِه، حَصَلَ

تَعاقُبٌ بينَ اللامِ والمِيمِ، وهو مِنْ تناوُبِ حُروفِ الذَّلاقَةِ المتوسِّطةِ. قال الله تعالى: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّٰدِقِينَ ﴾.

* أمّا: حرف تفصيل متضمن للشرط، وقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عنها في «أدوات الجزْمِ» والمراد هنا حينما يقع بعدها اسمٌ مرفوع، نحو: أمَّا محمدٌ فرسولُنا، وأما نَحْنُ فمسلمون... ونحو ذلك. فهذا الاسم مبتدأ مرفوع، ويجب اقترانُ جوابها بالفاء، كما مثلت. قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فالذين مبتدأ، وخبره: في الجنة.

* هل: حرف استفهامٍ مبنيٌّ على السكون، يأتي بعده اسم مرفوع مبتدأٌ، أو فعلٌ مرفوع، نحو: هل أنت زيدٌ؟ وهل أخوك مسافرٌ؟ وهل تكتبُ؟ وهل كَتَبْتَ؟ قال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [فهلْ أنْتُمْ تارِكُو لِي صاحِبي؟] وقال الله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

* بَلْ: حرفُ إضرابٍ مبنيٌّ على السكون، ومعنى الإضراب: «سَلْبُ الْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا وإثْباتُهُ لِمَا بَعْدَها». وتكون حرفَ ابتداء، وتأتِي عاطفةً لِمَا بعدها على ما قبلها، والمراد هنا الابتدائيةُ، ومنها قول الله تعالى: ﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ ۚ بَلْ

جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ وهي كثيرة الورودِ في القرآن، يقع بعدها اسم مرفوع، أو فعل مرفوع، أو فعل ماضٍ مبني في محل رفع، وقد يكون المبتدأ بعدها محذوفًا كما في الآية الثانيةِ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ والمعنى: بل هم عبادٌ مكرَمُون.

* (ما) النافِيَةُ: ذكرها الْمُصَنِّفُ غيرَ مُقَيَّدَة، فقيَّدْتُها بالنافية؛ لأنها حرفٌ بمنزلة (لا) وبمنزلة (ليس) في المعنى، وفي الاستعمالِ عند أهل الحجازِ وأهْلِ نَجْدٍ، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ما زيدٌ أخوك، والحجازِيُّون يَنْصِبُونَ الْخَبَر بعدَها، كَـ(لَيْسَ) فيقولون: ما زيدٌ أخاك، ومِنْهُ قَوْلُ الله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ فـ(أمهاتِ) خبرٌ منْصوبٌ، وعلامةُ نصبه الكسرةُ؛ لأنه جمعُ مؤنَّثٍ سالِمٌ، وقال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ ودخولُ الباءِ الزائدةِ على خبرِها كثير جدًا كما في هذه الآية.

وتدخل أيضًا على الجملة الفعلية، كقول الله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ والمراد أنَّ (ما) هذه مبتدأَةٌ يقع بعدها المرفوعُ من اسمٍ مبتدَإ أو فِعْل مرفوع.

* إنْ: المراد بها هنا النافيةُ المرادفة لِـ(ما) نحو: إنْ زيدٌ أخُوك. أي: ما زيدٌ أخوك، والأكثر دخولُ (إلا) في خبرها، كقول الله تعالى: ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا

﴿نَذِيرٌ﴾ فـ(أنت) مبتدأ، و(نذير): خبره. ويقع بعدها فعل مرفوع أيضًا كقول الله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ أيْ: ما يقولون إلا كذبًا.

وتأتي (إنْ) مُخَفَّفَةً من (إنّ) المشدَّدة، فتدخل على الجملة الاسمية فيكثر إهمالُها، وتَلْزَم اللامُ في خبرها، للتفريق بينها وبين النافية، نحو: إنْ زيدٌ لَأَخُوك، وإنْ أنتَ لَمُحْسِنٌ.

* لَكِنْ: حرفُ استدراكٍ مبنيٌّ على السكون، يدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ في قراءة من خَفَّفَ نون (لكن) من القُراء، وهم ابنُ عامرٍ وحَمْزَةُ والكِسائِيُّ من السبْعَةِ، وقال الله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ وتقول لم أذهب ولكنْ أخوك ذاهب. وقال الله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ فهِي في هذه المواضِعِ كلِّها حرفُ ابتداءٍ مرفوعٌ ما بعده.

* كَيْفَ: اسم مبني على الفتح، يُستعمل في الاستفهام عن الحال، وتَقَدَّمَ ذلك عند الحديث عن أدوات الجزم، وهو من الأسماء التي تقع المرفوعات بعدها، يقع بعده المبتدأ، والفعل المرفوع، سواءٌ وردَ مرادًا به الاستفهامُ أو التعجب، نحو: كيف زيدٌ؟ وكيفَ تَعصِي الله!؟ قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ وفي الحال تقول:

أنا أَكْتُبُ كيف أشاءُ، وتلحقها (ما) الزائدة، فيقال: كيفما، وتقدم الحديث عنها بما يُغني.

* حَيْثُ: تَقَدَّمَ الحديث عنها أيضًا، وهي ظرف مكانٍ مبني على الضم غالبًا، ملازمٌ للإضافة إلى الْجُمَل عند الجمهور، يقع بعدها فعل مضارع مرفوع، أو ماضٍ في محل رفع، أو مبتدأٌ مرفوعٌ وخبرُه، تقول: جلستُ حيث أخوك جالسٌ، وصليتُ حيث يصلي أبي، وحفرتُ حيث حفر القومُ، ولا يجوز: جلستُ حيث زيدٍ، لأنه مفرَد، وإذا لحقتها (ما) جُوزِي بها - كما تقدم - جوازًا لا لُزومًا، نحو: حَيْثُمَا تَجلسْ أجْلِسْ، وتقول في الرفع: جلست حيثما زيدٌ جلس، أو حيثما يَجْلِس أخي، كما تقول: جلست كيفما يجلس أخي.

* بَيْنَا/ بَيْنَما: أصلهما (بَيْنَ) الظرفيةُ المكانِيَّةُ بزيادة الألف، وبزيادة (ما)، فاكتسبتْ بذلك الدلالةَ على الزمان، وهذا من عجائب اللغة! واستعمالهما واحد، تُضافان للجُمَل الاِسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ، فيقع بعدهما مبتدأٌ وخبره، أو فِعْلٌ وفاعِلٌ، تقول: بَيْنَا أنا أكتبُ سمعتُ صوتًا، وبَيْنَما يتحدثُ أخوك قاطَعَه أبوك، وفي الْخَبَرِ مِن صحيح البخاري قَوْلُ الصحابِيِّ: [**بَيْنَا نَحْنُ عند رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **إذْ جاءَهُ رَجُلٌ**]

وقالت الْحُرَقَةُ بِنْتُ النُّعْمانِ بْنِ المنذر:

بَيْنَا نَسُوسُ الناسَ والأمْرُ أَمْرُنا ... إذا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

قولها: نتنصَّفُ: أي نَخْدُم. والبيت مخروم، أصله: فبينا.

وقال الشاعر:

فَاسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وبَيْنَما الْمَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْلُوهُ الأَعَاصِيرُ

أوردَ (بينما) في البيتين مضافةً لجملة اسمية، غيرَ أنَّ خَبَرَ الأُولَى محذوفٌ، والتقدير: فبينما العُسْرُ حاصلٌ.. والجملة الثانية: بَيْنَما المرءُ مغتبطٌ.

وقوله: استقدر الله: أي اطلب من الله أن يُقَدِّرَ لك خيرًا. والمياسير: جمع ميسور، وهو اليُسْر. والمُغْتبِط: المسرور. والرَّمْسُ: القَبْرُ. وتَعْفُوه: تُزِيلُ آثارَه.

* أيْنَ: تَقَدَّمَ الحديث عنها، وهي ظرف يُستفهم به عن المكان، والمراد هنا (أيْنَ) الاستفهاميةُ لا الشرطية، ويقع بعدها مبتدأ مرفوع، وهي خبره، نحو: أينَ أخوك؟ لأنَّ الاستفهام له الصدارة، والظرف لا يَصلحُ إلا خبرًا، ولا يكون مبتدأً، ويقع بعدها فعل مرفوع، نحو: أين تسكنُ؟ أو مبني في مَحَلِّ رفع، نحو: أينَ كنتَ؟ قال الله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ فـ(شركائي) مبتدأٌ مرفوع، مُنِعَ من ظهور علامة رفعه اشتغالُ المحل بحركة ياء المتكلِّم وهي الكسرة، و(أين) خبرٌ مقدَّمٌ؛ لأن له الصدارةَ.

* مَتَى: تَقَدَّمَتْ أيضًا في أدوات الشرط، والمراد هنا الاستفهاميةُ، فإنَّه يُستَفْهَم بها عن الزمان، تقول: متى تُسافرُ؟ ومتى يَقدُمُ المسافرون؟

فالفعل بعدها مرفوع، ويَقَعُ بعدَها اسمٌ مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، وهي خَبَرُه، كما هو شأنُ (أينَ) و(كيفَ) غيرَ أنَّ دلالَتها على الزمان تقتضي أن يكون الاسم الذي بعدها من أسماء المعاني لا الذَّواتِ، نحو: متى السَّفَرُ؟ ومَتَى الصيامُ؟ إلا أنْ يكونَ مَدْخولُها جُمْلَةً اسمِيَّةً، نحوُ: متى زَيْدٌ منطلقٌ؟ فالمبتدَأ بعدها اسمُ ذاتٍ؛ لأن السؤال عن مضمون الجملةِ وهو انطلاقُ زيْدٍ، و«الانطلاق» معنًى، وليس السؤال عن ذات زيد.

* إذا: تَقَدَّمَ أنها ظرف لما يُستقبَل من الزمان، وهي شرطية غيرُ جازمة، فالفعل بعدها يرِدُ مرفوعًا، وتقع بعدها الْجُمَل الاسمية عند الكوفيين، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يأتي بعدها إلا الْجُمَل الفعلية، قال الشاعر:

وإذا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وإذا يُحاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ

وأكثر ما تُضاف إلى جُمَل فعليةٍ أفْعالُها ماضِيَةٌ، كقول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ وأمَّا قولُ الله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ فالكوفيون يَرَوْنَ أنَّ ما بعدها مبتدأٌ وخَبَرٌ، والبصريون يُقَدِّرون فِعْلًا بعدها، والتقدير عندهم: إذا كُوِّرَت الشمس كُوّرت. وإذا انشقت السماء انشقت، وفي هذا التقدير ما لا يَخْفى مِن تَكَلُّفٍ لا مُحْوِجَ له.

وقد تأتِي للمفاجأةِ فيقع بعدها مبتدأٌ مرفوع أيضًا، نحو: خرجتُ فإذا المطرُ، أي نازلٌ. ومن شواهدها بيت الْحُرَقة بنت النعمان السابق.

* هذا، ذلك، ذاك: أسماء إشارة مبنيةٌ، والهاء للتنبيه، والكاف للخطاب، واللام للبُعد، واسم الإشارة هو كلمة (ذا) وأوْرَدَها المصنِّفُ هنا ضِمْنَ الكلمات التي يرتفع ما بعدها، وذلك مشروطٌ بأنْ تقعَ مبتدأً، فيكون ما بعدها خبرًا مرفوعًا، نحو: هذا زيدٌ، وذلك أبوك، وذاك أخوك، قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ وقال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ وقال تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ و(ذانِ) تثنية (ذا).

* نحنُ، هُوَ: كلاهما من ضمائر الرفع، ومعنى ذلك أنهما يقعان في محل رفع، والغالب أنْ يكونا مبتدَأَيْنِ وبعد كل واحد خبرُه، نحو: نحن مسلمون، ونحن أهلُ مَكَّةَ، وهو أخي، وهو مسلمٌ، ولا فرق بين (نحن، هو) وسائر ضمائر الرفع الأخرى، وهي: أنا، وأنتم، وأنتما، وأنتن، وهي، وهما، وهم، وهنّ، فالذي يبدو أنَّ المصنفَ أراد: «نَحْنُ وهُوَ» وأخواتهما من ضمائر الرفع.

* عسى: فِعْل ماضٍ عند الجمهور، جامدٌ يَدُلُّ على الرجاء، قال أحمد بن فارس (٣٩٥): «والْقُرْبِ، والدُّنُوّ» أَيْ: وَيَدُلُّ على القُرْب والدُّنُوِّ، كقول الله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ويبدو أن المصنِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد بـ(عسى) التمثيلَ لأفعال المقاربة؛ لأنه لا فرق بينها في لزوم الدخول على جملة اسمية، فيكون ما يليها مرفوعًا، ومثلها في ذلك (كان) وأخواتها وقد تقدَّمَتْ.

وأخواتُ (عسى) هي: اخْلَوْلَقَ، وحَرَى، وكادَ، وأوْشَك، وكَرَبَ، وشرعَ، وطَفِق، وجَعَل، وأخذ، وعَلِقَ، وأنْشَأَ، فهذه كلُّها من أدوات الرفع من جهة لزوم دخولها على اسْمٍ مرفوعٍ يُعرَب فاعلًا لها أو اسمًا، مُخْبَرٍ عنه بجملة فعلية، نحو: عسى الله أنْ يَرْحمَنا، واخلولقت السماءُ أن تُمطر، وكاد البرقُ يَخْطَفُ الأبصار، وكَرَبَ الطلابُ يتخرجون، وشرع زيدٌ يكتب... قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ والفرق بينها وبين (كان) وأخواتها أنَّ خَبَرها ملتَزَمٌ فيه كونُه جملةً فعليةً فِعْلُها مضارع.

* **حبّذا، نِعْم، بِئْسَ**: أفعالٌ جامدةٌ غيرُ متصرفة، يؤتَى بها لإنشاء المدح والذم، ويرتفع بعدها فاعلٌ ومخصوصٌ بالمدح أو الذم، تقول في المدح: حبذا العِلْمُ، ونِعْمَ الرجلُ محمدٌ، **فنعم**: فِعْلٌ ماضٍ مبني على الفتح، و(الرجل) فاعلُه مرفوع. و(محمد) مخصوص بالمدح مرفوع على أنه خبر لمبتدإ محذوف وجوبًا، أو على أنه مبتدأ والجملة التي قبله خبره مقدَّم. ويُقال مثل ذلك في «بِئْسَ» نحو: بِئسَ الرَّجُلُ الكَذُوبُ.

وأمَّا «حَبَّذَا» فَفِعْلٌ لِلْمَدْحِ، وإذَا أُرِيدَ الذَّمُّ بها قيل: «لاحَبَّذَا» نحو: حبَّذا العِلْمُ، ولاحَبَّذا الْجَهْلُ، فـ(حَبَّ) فِعْلٌ ماضٍ، و(ذا) فاعلُه، والعلمُ، والجهلُ: مخصوصانِ بالمدح والذَّمِّ. وقيل فيها غيرُ ذلك. والكوفيون يخالفون في فعلية هذه الكلمات، وتفصيل ذلك لا يسعه هذا المختصر.

* كَمْ: **قال**: «وكَمْ إذا كان ما بعدها مَعْرِفَةً» هي اسمٌ مبني على السكون يُكنى به عن عدد مُبْهَم، تأتي استفهاميةً، وخبريةً بمعنى (كثير) وكلتاهما تحتاج إلى تمييز، ولكن تمييز الاستفهامية منصوب، نحو: كم كتابًا معك؟ وتمييز الخبرية مجرور، نحو: كم كتابٍ قرأتُ. وقد أدرجها المصنف هنا في الكلمات التي يرتفع ما بعدها، وقيَّدَ ذلك بكون ما بعدها معرفةً، وذلك يكونُ عند الاستفهام بها مع حذف تمييزها، نحو: كم مالُك؟ وكم عددُهم؟ وكم الخلفاءُ؟ فهي في مثل هذا مبتدأٌ، وما بعدها خبَرٌ، وتمييزُها محذوف، والتقدير: كَمْ درهمًا مالُك؟ وكم رجُلًا عددُهم؟ وكم خليفةً الخلفاءُ؟ ونحو ذلك.

❁❁❁

بابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلَمْ أنَّ المفعولَ الذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ رَفْعٌ أبدًا، لأنَّهُ قامَ مَقامَ الفاعلِ، تَقولُ مِنْ ذلك: ضُرِب زَيْدٌ، رَفَعْتَ (زيدًا) لأنه مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، ومِثْلُه: أُكرِمَ أخوك، وكُلِّمَ عبدُ اللهِ، وصِيغَ الخاتَمُ، وبِيعَ المتاعُ، وقِسْ عليه».

قوله: «بابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ» هكذا يُسمِّي فريقٌ من النحويين هذا الباب، والشائع تسميتُه بباب النائب عن الفاعل؛ لأنه أعَمُّ؛ لأن الفعل ينوب عنه غيرُ المفعول، وذلك المفعولُ المطلقُ، والظرفُ، والجار والمجرور، فهذه كلها تنوبُ عن الفاعِل مع المفعول به.

واعلم أن هذا التركيبَ أسلوبٌ من أساليب اللغة البليغة؛ لأجل الإيجاز عند الحاجة، والحاجةُ لعدم ذِكْرِ الفاعل إما للجهل به، أو للخوف منه، أو لِلسَّتْر عليه، أو لمعرفة المخاطَب له فلا يحتاج إلى ذكره، أو لأجل السجع في الكلام، أو لمراعاة القافية - وهذا غَرَضٌ صوتي - أو لإبهامِه على المخاطب، أو لتحقيره، أو لتعظيمه وتبجيله، ونحو ذلك من الدواعي إلى الإيجاز وحذفِ بعضِ الكلام.

والأسلوبُ يُبْنَى من فِعْلٍ بِصِيغَة الْمَبْنِيِّ للمجهول، ثم مسندٍ إليه يقوم مقام الفاعل المحذوف، لأن الفعلَ يجبُ إسناده إلى فاعل، فإن لم

يكن فاعلٌ فنائب عنه، وبناءُ الفعل للمجهول يحْصُلُ بضم أوّله إن لم يكن مضمومًا، مَعَ كَسْرِ ما قبل آخره إن كان ماضيًا، أو فَتْحِ ما قبل آخره إن كان مضارعًا.

وضَمُّ أوَّلِه وكسرُ ما قبل آخره أو فتحُه قد تنشأ عنه تغييراتٌ صرفيةٌ تقتضي إبدالًا وإعلالًا في الفعل، وإلَيْكَ الأمْثلَة:

- كَتَبَ يَكْتُبُ: كُتِبَ يُكْتَبُ.
- دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ: دُحْرِجَ يُدَحرَجُ.
- اتَّبَعَ يَتَّبِعُ: اتُّبِعَ يُتَّبَعُ.
- انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ: انْطُلِقَ يُنْطَلَقُ. (بضم همزة الوصل إتباعًا لثالث الفعل).
- اسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ: اسْتُغْفِرَ يُسْتَغْفَرُ.
- استَقَامَ يَسْتَقِيمُ: اسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ.
- سَارَ يَسِيرُ: سِيرَ يُسَارُ.
- هَابَ يَهَابُ: هِيبَ يُهَابُ.
- بَاعَ يَبِيعُ: بِيعَ يُبَاعُ.
- قَالَ يَقُولُ: قِيلَ يُقَالُ.
- دَنَا يَدْنُو: دُنِيَ يُدْنَى.
- دَعَا يَدْعُو: دُعِيَ يُدْعَى.

وسُمِّيَتْ هذهِ الصيَغةُ **بِصِيغَةِ المبني للمجهول** تغليبًا، أو تسميةً للشيء ببعض أحواله وأسبابه فَعُرِفَتْ بذلك، ولا يلزم أن يكون الفاعِلُ مجهولًا، ولكن الصيغة صيغة الفعل المسنَدِ لفاعِلٍ مجهول، فَدَخَلَ مع المجهول كُلُّ فاعلٍ غيرِ مذكور وإن كان معلومًا.

قال الله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ أي: غاض الله الماءَ وقَضَى الأمرَ، فالماء والأمْرُ كل واحدٍ منهما نائبٌ عن فاعل مرفوع؛ لأنه قد أُسْنِدَ إليه فعلٌ مبني للمجهول، وتقول: ذُهب للمسجد، فيكون الجار والمجرور هو النائب عن الفاعل، وجُلِسَ أمامُ الباب، فيكون الظرف (أمام) هو النائب عن الفاعل، وإن كنتَ لا تُخْبِر عن مكان الجلوس وإنما تخبر عن جلوسٍ وقَعَ في مكانٍ هو (أمام الباب) فانْصِبْ الظرفَ على الظرفية، وقُلْ: جُلِسَ أمامَ الباب، أي: جُلِسَ جلوسٌ كائنٌ أمامَ الباب، فهذا إخبار عن الجلوس لا عن مكانه، والإعرابُ يتبع مقاصدَ الكلام.

وقد مرت أحكام الفاعل من قَبْلُ، فنائبُه يَشْرَكُه فيها كلِّها، ومنها الرَّفْعُ، وتوحيدُ فعله معه مطلقًا، وتأنيثُه إن كان مؤنثًا، ووجوبُ تَقَدُّمِه على فعله عند البصريين، ومجيئُه مضمَرًا وظاهرًا، ونحو ذلك مما تقدم في باب الفاعل.

قوله: «ضُرِبَ زيدٌ: رَفَعْت (زيدًا) لأنه مفعول لم يُسم فاعله» هو مفعول في المعنى؛ لأنه مضروب، وأما من جهة تركيب الكلام فليس

مفعولًا بل مسنَدٌ إليه، وكل مسند إليه فهو مرفوع ما لَمْ يطرأ عليه شيء يُغيّره، وإنما سُمِّيَ نائبًا للفاعل لأنه نابَ عن الفاعل في إسناد الفعلِ إليه، لا لكونه قد صدر منه الفعل، وهذا يُسَمَّى بتحويل الإسناد عن طريقه، ببناء الفعل للمجهول، والفعل لا يُسنَدُ إلا إلى مرفوع، لفظًا أو تقديرًا، ولذلك كانت تسميته بِنائِب الفاعِلِ أوْلَى وأَدَقَّ من تسميته (مفعولًا لم يُسم فاعلُه) لأن المفعولَ قد يوجَدُ مع فِعْل لم يُسَمَّ فاعله، ثم لا يكون المفعولُ مرفوعًا، ولا نائبًا عن الفاعل؛ مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ فـ(سليمان) مفعول به، والفاعل غَيْرُ موجود، ولكنه مفهوم مما تقدَّم، لأن المعنى: فلما جاء الرسولُ سليمانَ...

وأَغْمَضُ من ذلك الحديث: [**لا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولا يَشرَبُ الخَمرَ، وهُوَ مُؤمِن**] وليس المعنى: ولا يشرب الزاني الخمر، بل (الخمر) مفعول به لفاعل مفهوم من الفعل نفسِه، والمعنى: ولا يشرب الشاربُ الخمرَ وهو مؤمن، فلقد تبين لك أن المفعول قد يوجَدُ عَقِيبَ فعل لم يُسَمَّ فاعلُه صراحةً ثم لا ينوبُ عن الفاعل، ولذلك كانت التسمية بالنائب عن الفاعل أولى وأدَقَّ.

ثم قال المصنف: «وإذا كانَ الفعلُ يَتعدَّى إلى مفعولَيْنِ أو أكثرَ فارْفَعِ الأوَّل، وانْصِب الثانِيَ والثالثَ، نحو قولك: أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا، رَفَعْتَ (زيدًا) لأنه مَفْعولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، ونَصَبْتَ (الدِّرْهَمَ) لأنه مفعول ثانٍ،

ومثلُه: كُسِيَ عَمْرٌو ثَوْبًا، وظُنَّ عبْدُ الله شاخِصًا، وأُعْلِمَ زيدٌ عبدَ الله مُقِيمًا. وقس عليه».

إذا بُنِي الفِعْلُ للمجهول فإن كان يتعدَّى لمفعول واحدٍ ناب ذلك المفعول عن الفاعل، نحو: رَحِمَ اللهُ أباك. ثم تقول: رُحِمَ أبوك، وخلق اللهُ آدمَ من تراب، ثم تقول: خُلِقَ آدمُ من تراب.

فإن كان الفعلُ من الأفعال التي يَتَعَلَّقُ بها مفعولان أو ثلاثَة، فالأوَّلُ هو الذي ينوبُ عن الفاعل، ويبقى ما سواه منصوبًا أو في محل نصب إن كان مبنيًا، ومِنْ أشهر الأفعال التي تَتَعَدَّى إلى مفعولين نَوْعان:

النوع الأوَّلُ: «كَسا وأَعْطَى وسَأَل» وما جرى مجراها مما هو في معناها، أو مثلها في طَلَب مفعولين ليس أصلُهما مبتدأً وخبرًا، كدَعا وسَمَّى وكَنَّى وعلَّمَ... ونحوِها.

تقول: كسا الله الأرضَ خُضْرةً، ثم تقول: كُسِيَتْ الأرضُ خضرةً، ويُعطَى الفقيرُ زكاةً، وسُمِّيَ الولدُ محمدًا، فهو يُدْعَى محمدًا ويُكَنَّى أبا زيْدٍ...

النوع الثاني مما يتعدى لِمَفْعولَيْن: هو (ظنّ) وأخواتُها، و(صَيَّرَ) وأخواتُها، وهي أفعالٌ تدخل على الجملة الاسمية فينتصب طرفاها مفعولَيْن، فإذا بُنِي الفعلُ للمجهول فَعَلْتَ به كما فَعَلْتَ فيما سبق، تقول: وَجَدْنا العلمَ نُورًا، ثم تقول: وُجِدَ العلمُ نورًا، ويُصَيَّرُ الطينُ بناءً، ويُجْعَلُ الْخَطُّ مَقْروءًا...

النوع الثالثُ: ما يتعدى إلى ثلاثة مفعُولِينَ، وهو: أَعْلَمَ وأَرَى التي أصلُها (أَرْأَى) على وزن (أفْعَلَ) وخَبَّرَ وأَخْبَرَ ونَبَّأَ وأَنْبَأَ وحَدَّثَ، تقول: «أعلمَ زيدٌ أخاهُ صوتَه مسموعًا» ثم تَبْنِي الفعلَ للمجهول فتقول: أُعْلِمَ أخوزيدٍ صوتَه مسموعًا، وأُريتُ الأدَبَ عظيمًا، ويُنبَّأُ الناسُ الدنيا فانيةً.. فَـ(أُعْلِمَ) فعلٌ ماضٍ مبنِيٌّ على الفتح مبني للمجهول، و(أخو) نائبُ فاعلٍ مرفوع بالواو، وأصله مفعول به أوَّلُ، و(زيدٍ) مضاف إليه مجرور، و(صَوْتَ) مفعول به ثانٍ منصوبٌ، والهاء ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، و(مسموعًا) مفعول به ثالثٌ منصوب.. وهكذا يُقال في سائرها.

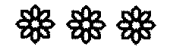

بابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى: «اعْلَمْ أنَّ الأَسْماءَ عَلَى قِسْمَيْنِ، مَعْرِفَةٍ ونَكِرَةٍ، فَالْمَعْرِفَةُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، اسْمٍ عَلَمٍ، واسْمٍ مَعْهودٍ، واسْمٍ مُبْهَمٍ، واسْمٍ مُضْمَرٍ، واسْمٍ مُضافٍ إِلَى أَحَدِ هَؤُلاءِ الْمَعارِفِ، فَالْعَلَمُ هُوَ أَسْماءُ النَّاسِ والْبُلْدَانِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ وعَمْرٌو ومَكَّةُ وبُغْدادُ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالْمُبْهَمُ ما يُشارُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: هذا وهَذِه وذَلِك وتِلْكَ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ. والْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: هُوَ وَهِيَ وتَثْنِيَتُهُمَا وجَمْعُهُمَا، ونَحْوُ التَّاءِ فِي (ضَرَبْتُ) و(نَا) فِي (ضَرَبْنَا) و (نِي) فِي (ضَرَبَنِي) والياءِ فِي (دارِي) و(ثَوْبِي) ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. والْمُضافُ إِلَى أَحَدِ هَذِه الْمَعَارِفِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: غُلامُ زَيْدٍ، ودارُ الرَّجُلِ، وثَوْبُ هَذَا، وثَوْبِي وثَوْبُك، وقِسْ عليه».

عقد المؤلف هذا البابَ كسائر النحويين لبيان تَقْسِيمَةٍ من تقسيمات الاسم، فذَكَر أنه ينقسم إلى معرفة ونكرة، وأما الأفعال والحروف فهي نكراتٌ مطلقًا، ما دامت في حيِّز الفعلية والحرفية ولم يُسمَّ بها.

وللمعرفةِ والنكرةِ تعريفاتٌ متعدِّدة عند العلماء، ولكنهم لا يكادون يُجْمِعونَ على تعريف واحد لأحدهما، حتى إنَّ ابْنَ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في كتابه (شرح التسهيل): «**مَنْ تَعَرَّضَ لِحَدِّ الْمَعْرِفَةِ عَجَزَ عَنِ الوُصولِ إِلَيْه دُونَ اسْتِدْراكٍ عَلَيه**».

والسبب في ذلك أنَّ لفظَ «**الْمَعْرِفَةِ**» يُرادُ به المعروفُ الْمُعَيَّنُ الْمُحَدَّد، وهذا يختلف باختلاف الأحوال والسياقات، والْحَدُّ هو: «ما أَحاطَ بِحُدُودِ الشَّيْءِ وَاسْتَغْرَقَهُ» فإذا كانت حدودُ الشيء تَخْتَلِفُ وتتفاوتُ بِحَسَب الحالات والأوضاع تعذر تحديدُه تحديدًا محيطًا به، وعباراتُهم في تحديد المعرفة متقاربةٌ، وإن كانت مختلفةً بَعْضَ الاخْتِلاف.

ومن أَجْوَدِها قَوْلُهم: «الْمَعْرِفَةُ ما خَصَّ مُسَمَّاهُ» وقريبٌ منه قولُ ابْنِ جِنِّي: «**ما خَصَّ الواحدَ مِنْ جِنْسِهِ ولَمْ يَشِعْ في أُمَّتِه**» والعبارتان كلتاهما تدلان على أنَّ الاسْمَ المعرَّفَ هو الذي إذا أُطْلِقَ دَلَّ على مُعَيَّنٍ لا يَلْتَبِس بغيره.

وَالنَّكِرَةُ بخلاف ذلك، **فهي** اللفظُ الشائعُ الذي يَصْدُقُ على كلِّ واحدٍ من أُمَّتِه، إنْ كان ينتمي إلى جِنْسٍ مُعَيَّنٍ، ومن أَحْسَنِ تعريفاتهم لها أنّهَا: «الاسْمُ الْمَوْضُوعُ على أنْ يَكونَ شائعًا في جِنْسِه إنِ اتَّفَقَ أنْ يُوجَدَ لَهُ جِنْسٌ» وهذه عبارة أبي حيان في (التذييل والتكميل).

وحُدِّدَت **النَّكِرَةُ** بعبارات متنوعةٍ غيرِ هذه، ولكنها متقاربة، وقد يكفي أن تعلم أنَّ الشيءَ الشائعَ الذي يحتاج إلى قرينة تدلك على عَيْنه أو تُخصِّصُه لك من بين جِنْسه فهو نكرة.

والْمَعْرِفَةُ فَرْعٌ عن النَّكِرَةِ، والنكرة هِيَ الأصل، ولذلك احتاج التعريف إلى دليل يُخرِجه من حيّز الأصل الذي هو النكرة، وهذا من الأصول المهمة في علم النحو.

ومما يتفرع على هذا من الأصول أن مُدَّعِي التعريفِ عليه أنْ يأتي بدليل، بِخلاف التنكير، فمدّعيه مدّعٍ لأصل - كما ذكر الشاطبي في (المقاصد الشافية) - ومُدَّعِي الأصلِ لا يقال له: لِمَ؟ ولا كَيْفَ؟ - كما رُوِيَ عن الشافعي رحمه الله -.

وقال أبو محمد الصيمريُّ في كتابه (التبصرة والتذكرة): «واعلم أن النكرة قبل المعرفة، لأن كل معرفة فإنما هي منقولة من الأصل إلى الوضع على واحد بعينه، أو مُعَرَّفَةٌ بعلامة لم تكن في الأصل». وبيان كلامِه أن الأصلَ في اللفظ أن يُوضَع للدلالة على كل فرد من أفراد جنسه، فهو عامّ فيهم عمومًا مطلقًا، فإذا خُصص لواحد منهم فالخصوص طارئ على العموم؛ لأنه إخراج له مما كان داخلًا فيه.

وهذا الحصْرُ الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمعارف في خمسةٍ هو الشائع عند النحويين، ولكن أَلْحَقَ به بعضهم نَوعَيْن من المعارف، **وهما: الاسم الموصول، واسم الجنس المعيّن بالنداء.**

والسبب في عدم ذكرهم للموصول أنهم يجعلونه من أنواع المعرَّف بالألف واللام، وحملوا على المحلَّى بهما ما كان بمعناه في التعريف نحو (مَنْ) و(ما) الموصولَتَيْن، وذهب بعضهم إلى أنَّ الموصول يدخل في المعرَّف بالإضافة، تشبيهًا؛ لأنه معرَّف بغيره وهو صلته، وهذا رَأيٌ ليس بالقوي، وفي مناقشته تَطْويل لا يليق بهذا المختصر.

وأما النكرة المعينة بالنداء نحو: يا رجلُ، ويا مسلمُ، فدَرَجُوا على عدم ذِكْرِها؛ لأنها محمولة على اسم الجنس المعرَّف بالألف واللام، نحو: الرجل والمسلم، فأصله: رجل ومسلم، فإذا أُرِيدَ تعريفُه بالعهد لحقت به الألف واللام، وإذا أريد تعريفه حاضرًا عُرِّف بالنداء، ولا يجتمع حرف النداء مع الألف واللام في مثل هذا، ولذلك أجراه بعضهم مُجْرَى أسماء الإشارة، لأن الإشارةَ بهذه الكَلِماتِ بمنزلة التعيين الموجود في النداء.

ثم اعلم أن النحويين بينهم خلافٌ عريض في ترتيب هذه المعارف من جهة القوة في التعريف، وجمهورُهم على أنَّ أعرفَها الضميرُ، بحجة أنه يُؤْتَى به بعد تعيين مرجعه الظاهر، ولذلك لا يَحتاج إلى نعت يُبيِّنُه، ولكن بعضهم لم يُسلِّم بهذا، وفي مناقشته كَلامٌ يطول.

وكل واحد من المعارف الخمسة التي ذكرها المصنف وُجد من النحويين مَن ذهب إلى أنه أعْرَفُ المعارفِ، غيرَ الْمُضافِ إلى معرفة؛ لأنه بمنزلة ما أُضيف إليه. قال أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (التذييل والتكميل): «والذي تلَقّنَّاه من الشيوخ أنَّ أعْرَفَ المعارف هو الْمُضْمَر، ويليه العلَم، ويليه اسمُ الإشارة، ويليه ذو الألف واللام، وأما المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه، إلا المضافَ إلى المضمَر فإنه في رُتْبَة العلَم، هذا الذي اتفق عليه شيُوخُنا وقَرَّرُوه، وبَنَوا عليه مسائلَ النعوت».

هكذا نَقَل عن شُيوخِه، ولكنه ذهب إلى أن أعرَفَها العلَمُ، مُعلِّلًا ذلك

بأنه جُزْئيٌّ يعيّن مسماه وضعًا واستعمالًا، وغيرُه مفاهيمُها كُلِّيَّةٌ لا تُعَيِّن مُسمَّاها إلا حين إطلاقِها عليه ووضْعِها له، وهذا الذي ذكره مُتَوَجّه.

قول المصنف: «اسمُ عَلَم» هو اللفظ الذي وضع على معين يدل عليه دون سواه من أفراد جنسه، ومنه اللقب والكنية، **فاللَّقَبُ** يَغْلِب عَلى الألفاظ الْمُشْعِرَة بالمدح، أو الذم، أو الْحِلْيَة، وما أشبه ذلك مما يحصل به التعيين، كالفاروق، والصِّدِّيق، وزَيْنِ العابدين، وذي اليدين، وسيف الله، وشيخ الإسلام، والأعرج، والكذّاب، ونحو ذلك.

والكُنْيَةُ ما صُدّر بأبٍ أو أُمّ أو ابنٍ، نحو: أبي بكر، وأبي دُجانة، وأبي الحسن، وأُمِّ هانئ، وأبي هريرة، وأبي لهب، وأبي جهل، وأم كلثوم، وأم البنين، وابن عباس، وابن عمر، وبني أمية، وبني العباس، ونحو ذلك.

ولا فرق في الأعلام بين الناس وغيرهم من الموجودات، فكل موجود أطلق عليه لفظ لتعيينه به دون غيره، فذلك اللفظ عَلَم عليه كالْوَسْمِ، ولا يضر مشاركة غيره له في ذلك اللفظ، لأن ذلك شيء طارئ، فكل لفظ منها أُطْلِق ابْتِدَاءً للسبب الأول نفسه.

وهذه الأعلام منها ما قُصد به مُسمَّاه ولا يُطلق على غيره ابتداءً، وهذا هو الغالب كمحمدٍ وخالدٍ وفاطمةَ وهند وسعادَ ومكةَ وبغدادَ والقاهرةِ واليَمَنِ، ونحو ذلك.

ومنها ما هُوَ **عَلَمٌ بالغَلَبَة**، نحو ابن عمر، وابن مسعود، و(البلدة) لمكة،

و(البيت) للكعبة، ونحو ذلك مما خُصَّ به مُعَيَّنٌ من ضمن مَن يُطلَق عليه، **ومنها أعلام منقولةٌ** من أسماء أو معاني أو أشياءَ موجودةٍ مِن قبل، **ومنها أعلام مرتجلة**، وهي التي لا تُعلَم لها أجناسٌ سابقة لألفاظها.

قوله: «واسم معهود...» ثم فسره بما في أوله أَلِفٌ ولام للتعريف، كالرجل والفرس والثوب والدار، ونحو ذلك، فالمراد هنا ما كان نكرة ثم عُيِّنَ فأُدخلت عليه الألف واللام، وإذا زالت عنه عاد إلى تنكيره، كما مثّل.

والمراد بِالعهد، العهدُ الْحُضُوريِّ، نحو: صليت في هذا المسجد، فإن الألف واللام في كلمة (المسجد) للحضور؛ لأنه أمامك تشير إليه، والعهد الذِّكْرِيِّ، كقول الله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ فإنَّ (ال) في (الرسول) للعهد الذِّكْرِيّ؛ أي: فعصى فرعونُ الرسولَ المذكور. وقد تكون الألف واللام لتعريف الجنس نحو: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ أي جنس الرجال، وجنس النساء.

قوله: «واسْمٍ مُبْهَمٍ» **ثُمَّ قال**: «وَالْمُبْهَمُ ما يُشارُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: هذا وهَذِه وذَلِك وتِلْكَ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ». يعني أن المبهم هو اسم الإشارة، وسمي مُبْهمًا لأنه لا يدل على معيَّن إلا بمعنى الإشارة، وبعض النحويين يُدْرِجُ الموصولَ في المبهم، وتقدم أنْ ذكرتُ في هذا الكتاب أنَّ الهاء الداخلةَ على أسماء الإشارة للتنبيه، وأنَّ الاسم هو كلمة (ذا) و(تا) فقط، والكاف معهما للخطاب، واللام للبُعد.

تقول للمفرد المذكَّر: هذا، فإن كان بعيدًا قلت: ذاك، وللأبعد: ذلك، وقد تستعمل (ذا) وحدها، وللمثنى: هذان، أو ذان، وللجماعة: هؤلاء، أو أُولاء، وإذا كانوا في بُعد حِسِّيٍّ أو مَعْنَوِيٍّ قلت: أولئك، وهذه الواو زائدة لا تنطق؛ لأنه قد جيء بها للتفريق بين الإشارة وما شابهها في الكتابة، مثل (إليك) و(الأُلَى) بمعنى (الذين) وجَرَى ذلك في زمن كان الخط خاليًا من الهمزات والنقط، ثم استمرَّ حتَّى صارَ اصطلاحًا.

وللأنثى المفردة: هذه، وهذي، وذي، وتا، وتي، وذِهْ، وتِهْ، وذِهِ، وتِهِ، وللبعيدة: تلك، وللاثنتين: هاتان، وتان، وتانك، ولجمعهن: أُولَاءِ، وهؤلاءِ، كالذُّكور، وللمكان: هُنا، وهاهُنا، إن كان قريبًا، فإن يكن بعيدًا فقل: هُناك، وهاهُناك، وهُنالك. ويقال: (ثَمَّ) للقريب والبعيد على الأكثر.

أما الموصول فهو: الذي للمذكر المفرد، واللذان للمثنى، **والذين والأُلَى** للجمع. **والتي** للمؤنثة، **واللتان** لمثناها، **واللاتي واللائي** لجمعهنّ. وهذا النوع يسمى بالموصول النصّي أي غير المشترك في دلالته.

وغيره المشترَك وهو (مَنْ) للعقلاء غالبًا، و(ما) لغير العقلاء غالبًا، و(أيٌّ) للجميع، نحو: يعجبني أيُّهم هو الكاتب، وإنما يكون (أيٌّ) موصولًا إذا كان بمعنى (الذي) نحو: أكرِم أيَّهم فاز، ومؤنثه (أيّة) إذا جيء بها بمعنى (التي) نحو: أكرم أيّتَهن فازت، ومنها (ماذا) إذا كان بمعنى: ما الذي؟ نحو: ماذا يقول الناس؟ أي ما الذي يقول الناس؟.

وسُمِّي الاسمُ الموصول موصولًا لأنه مفتقِرٌ إلى جملة أو شبهها يتم بها معناه، ويجب أن يكون فيها ضميرٌ عائد إليه منها، يوافق نوعَ الاسم الموصول وجنسَه، وأَلْحَقَ النحويون الألفَ واللامَ الداخلَيْنِ على الوَصْف المشتقِّ من الفعل بالموصولات، لأنهما يُقَدَّران بـ(الذي) و(التي) نحو: أعجبني الذاكرُ رَبَّه، أي: الذي يذكرُ رَبَّه، ورأيت الْمُرْضِعَ طفلَها، أي: التي تُرضِع طِفلَها..

قوله: «واسْمٍ مُضْمَرٍ» المراد به الضمير، ويسميه الكوفيون الكِنَايَةَ؛ لأنه كنايةٌ عن الظاهر، والظاهر هو الاسم الحقيقي، والضمير تقدم الحديث عنه، وأحصيْنا أقسامَه ثَمَّ، وأَعْرَفُهُ أَقْرَبُهُ إليك أيها المتكلم، وهو على الترتيب: ضمير التكلم فالمخاطب فالغائب، والمنفصل في ذلك كالمتصل، والبارز والمستتر سواءٌ في ذلك، تقول: أنا مسلم، وصليتُ وأصلي، وأنت أخي، وهذا كتابي، وهو يقرؤه، ونحن عندك نتحدث، وهما يتحدثان، وأنتما سافرتما، وهم يسافرون، وهنّ يُعلِّمْنَ، وأنتِ تصلّين فأحسني صلاتكِ.

وقول المصنف: «هُوَ وَهِيَ وتَثْنِيَتُهُمَا وجَمْعُهُمَا» يريد: هما، وهُمْ، وهنّ، **وقوله**: «(نِي) في ضَرَبَنِي» تقدَّمَ أنَّ هذا ذكره بعضُ النحويين ومنهم سيبويه، وهو أدَقُّ من قولهم إنَّ الضمير هو الياء فقط، وأما النونُ فَلِوِقايَة الفِعْل من الكَسْر الذي يقتضيه ما قبل الياء، فهذا تَكَلُّفٌ ظاهر.

وقولُه: «والياء فِي (دارِي) و(ثَوْبِي)» يريد ياء المتكلم، وهي مبنية

على السكون أو الفتح، وقد يكون قبلها أَلِفٌ، نحو: فتايَ وهوايَ، فيتعيَّن فيها الفتح، ومن النادر تسكينُها في هذه الحال، كما في قراءة نافع: (مَحْيايْ) في الأنعام.

قوله: «والْمُضافُ إِلَى أَحَدِ هَذِه الْمَعَارِفِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: غُلامُ زَيْدٍ، ودارُ الرَّجُلِ...» يريد أن هذا قِسْمٌ من أقسام المعرفة، وهو أن تُضافَ نكرةٌ إلى معرفة من المعارف السابقة، فتكتسِبُ تعريفًا منها، والمضاف هو الكلمة الأولى من الكلمتين، وهي التي تكتسب التعريف من المضاف إليه، وهو الكلمة الثانية، فإذا قلت: «هذا كتابُك» فـ(كتاب) تَعَرَّفَ بإضافته إلى الكاف؛ لأنها ضمير، ونحو ذلك: كتابُ محمدٍ، وكتاب هذا، وكتاب النحو، وكتاب الذي فاز..

أما المعرَّفُ بالنداء فلا يُضاف إليه، فإذا قلت: (يا رجلُ) فإنَّ كلمة (رجل) هنا تعيَّنَتْ بتخصيصها بالنداء دون سائر جنسها، وهي في هذه الحال لا تَقْبل الإضافة، إلا إذا أُضِيفَت إلى معرفةٍ ثم نُودِيَتْ، فتقول: هذا رجلُ علمٍ، ثم تقول: يا رجلَ العلمِ أفتنا.. فالرجل هنا معرَّف بالإضافة لا بالنداء.

❁❁❁

بابُ مَا يَتْبَعُ الاسْمَ فِي إِعْرَابِهِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي أربعةُ أشياءَ: النَّعْتُ، والعَطْفُ، والتَّوْكِيد، والبَدَلُ».

سُمِّيَت هذه الأشياءُ توابعَ لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه، وفي بعض الأحكام والظواهر، على تفاوتٍ بينها في ذلك، وكل واحد منها يُؤتى به لغرض البيان والتوضيح، ولكشف اللبس عما قبله، أو للزيادة في معناه، أو لترسيخه في الذهن، أو لإتمام نقصٍ كائنٍ فيه، أو قد يُتوهّم، أو للتفريق بينه وبين ما يشاركه في الاسم أو في الصفة..

هذه هي أغراض هذه التوابع، وجعلها المصنِّف هنا أربعةً مسقطًا لِعطف البيان، وقد جَرَى على هذا فريق من النحويين؛ لأن عطف البيان يندرج كثيرًا في البدل، وقد يندرج في النعت والتوكيد اللفظي، ولكنه قد ينفردُ أحيانًا بما لا يجوز أن يُحمَل إلا عليه وَفْقَ الصناعة النحوية، ولذلك أفْرَدَ له بَعْضُ النحوِيِّين الْحَديث.

فلَوْ قلت: «يا أخانا زيدًا» لَمْ تَصْلُحْ كلمة (زيدًا) هنا نعتًا ولا توكيدًا؛ لأنها عَلَم، والعَلَم لا يُنعت به، ولا يُؤَكِّد إلا لفظَه، ولا تصلح بدلًا؛ لأن البدل يُقدّر فيه تكرارُ النداء، ولو كررتَه لقلت: يا أخانا يا زيدُ؛ لأنه عَلَم مفردٌ فيُبْنى على ما يُرفَع به، وعندَئذٍ وجَبَ أن تَقولَ: يا أخانا زيدُ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ بيانًا لـ(أخانا) لأنه منصوبٌ مثله ومساوٍ له في مطلَق التعريف.

ثُمَّ شَرَع الْمُصنِّف في تفصيل هذه التوابع فقال:

بابُ النَّعْتِ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أنَّ النَّعْتَ تابعٌ لِلاسْمِ فِي إعْرابِه وتَعْرِيفِهِ وتَنْكِيرِهِ، إنْ كانَ الاسْمُ رَفْعًا فَنَعْتُهُ رَفْعٌ، وَإِنَ كانَ نَصْبًا فَنَعْتُهُ نَصْبٌ، و إنْ كانَ خَفْضًا فَنَعْتُهُ خَفْضٌ، وإِنْ كانَ مَعْرِفَةً فَنَعْتُهُ مَعْرِفَةٌ، و إنْ كانَ نَكِرَةً فَنَعْتُهُ نَكِرَةٌ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: قامَ زَيْدٌ العاقِلُ، رَفْعْتَ (زَيْدًا) بِفِعْلِهِ، وَرَفَعْتَ (العاقل) لأَنَّهُ نَعْتٌ لِزَيْدٍ، وفِي التَّثْنِيَةِ قَامَ الزَّيْدَانِ العاقِلانِ، وفِي الْجَماعَةِ قامَ الزَّيْدُونَ العاقِلُونَ، ومِثْلُهُ: جاءَنِي رَجُلٌ صالِحٌ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ، وَلَقِيتُ أَخاكَ ذا المالِ، وكَلَّمْتُ أبا عَمْرٍو العاقِلَ، و كَلَّمْتُ أَبَوَيْ عَمْرٍو الْكاتِبَيْنِ، وقِسْ عليه».

النَّعْتُ «تابعٌ يَصِفُ منعوتَه بِشَيءٍ يُكَمِّلُه دالٌّ عليه، أو مُتَعَلِّقٍ به».

مثالُه قَوْلُ المصنِّفِ: «قامَ زَيْدٌ العاقِلُ» فكلمة (العاقل) نعتٌ لزيد، والعقل من صفات (زيد) الدالة عليه، فَوَصْفُه بها من مُكَمِّلاته الذاتية، ولأجل هذا سُمِّيَ صفةً، والغرض منه قد يكون مَدْحًا كهذا المثال، أو ذَمًّا، نحو: قام زيد المجنونُ، أو تَوْكيدًا، نحو كتبتُ بقَلَمَيْن اثْنَيْن، أو شَفَقَةً وتَرحُّمًا، نحو: اللهم ارحم هذا الطفلَ اليتيمَ، ونحو ذلك.

ويُنْعَتُ باسمٍ مُشتَقٍّ من فِعْل، نحو: جاء الرجل الطويلُ، أو المعروفُ، أو الفاضلُ، ونحو ذلك.

ويُنْعَتُ باسم الإشارة، نحو: قام أخوك هذا، **وبالمنسوب**، نحو: هذا رجلٌ مكيٌّ، وعِلْمٌ عَرَبيٌّ، **وينعت** بِـ(ذِي) التي معناها (صاحب) نحو: رأيت رجلًا ذا فضل، وهذا عِلْمٌ ذُو فوائد...

ويُنْعَتُ بالْمَصْدَر في الظاهر، نحو: عندي ضَيْفٌ رِضًا، وهذا قاضٍ عَدْلٌ... وتقديرُهُ عند البصريين: ضيفٌ ذو رضًا، وقاضٍ ذو عدْلٍ.. والكوفيون يُقَدِّرونَه بِمُشْتَقٍّ فيقولون: ضيفٌ مَرْضِيٌّ أوْ رَضِيٌّ، وضَيفٌ عادِلٌ، وتقدير الكوفيين أَوْلَى وأسهَلُ لمطابقته لحقيقة النعت مع إيجازه.

ويُنعت بالجملة، فتكون في محل رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، بحسب المنعوت، نحو: قام رجلٌ يتحدث، ورأيت رجلًا عِلْمُهُ غزيرٌ، فجملة (يتحدث) فِعْلِيَّةٌ في محل رفعٍ، نعتًا لـ(رجل)، وجملة (علمه غزير) اسْمِيَّةٌ في محل نصبٍ، نعتًا لـ(رجلًا) ويُشترط أن يكون فيهما ضمير يعودُ على المنعوت، وهو هُنا ضميرُ الفاعلِ المستتر في الفعل «يتحدَّثُ»، والهاءُ في «عِلْمه».

واعلم أنَّ النعتَ إذا كان حقيقيًا - وهو الذي يَصِفُ منعوتَه مباشرة - فإنه يَتْبَعُ منعوته في أربعة:

١- في أحد أنواع الإعراب الثلاثة: الرفع، النصب، الجر.

٢- في التذكير إن كان منعوتُه مُذَكَّرًا، والتأنيث إن كان مُؤَنَّثًا.

٣- وفي التعريف إن كان منعوته معرفة، والتنكير إن كان نكرة.

٤- وفي العدد: الإفراد، والتثنية، والجمع.

وقَدْ مثّل المصنف لذلك، غيرَ أنه لم يُمَثِّل للتأنيث، نحو: هذه شجرةٌ مثمرةٌ، ورأيت شجرتين خضراوَيْنِ، وهؤلاء نساءٌ مؤمناتٌ، ونظرت إلى طائراتٍ محلِّقاتٍ في الجوّ.

وإذا كان النعت يصف ما بعدَه، ويتعلق بالمنعوت بضمير، فإنَّهُ يسمى **نعتًا سَبَبِيًّا**، وهذا النوْعُ قَدْ يَتْبَعُ منعوته أيْضًا في هذه الأربعة، وقد لا يتبعه إلا في الإعراب وواحدٍ من التعريف والتنكير، نحو: مررت برجلٍ عالمٍ أبوه، فـ(عالم) نعت لرجل، ولكنه وَصْفٌ للأب، وتَعَلَّقَ بالمنعوت بالضمير الموجود في (أبوه)، و(أبوه) فاعل، لأن (عالِمًا) اسم فاعلٍ بمنزلة فعله، كأنك قلت: مررت برجل يَعْلَمُ أبوه، أو يتصفُ أبوهُ بالعلم.

وقد يتبع النعتُ هنا منعوتَه في كل الأربعة الأوصاف، كما في المثال السابق، ونحوُ: «هذا كِتابٌ كَثِيرٌ فَوائِدُه» فكلمةُ «كَثِير» نَعْتٌ للكتابِ، مطابق له في كلِّ شيء، وهو نَعْتٌ سَبَبِيٌّ؛ لأنَّهُ يَصِفُ الفوائد، وارتبط بالكتاب بالضمير الموجود في: «فوائده» لأنه عائد إلى الكتاب.

وتقول: مررت برجلٍ عالِمَةٍ أمُّه، فتبعه فيما عدَا التذكير. وتقول: مررت برجلٍ عالِمَيْن والداه، فتبعه فيما سوى العدد.. قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ (الظالم) نعت للقرية، تابع لمنعوته في الإعراب والتعريف والإفراد، ولم يتبعه في التأنيث، لأنه وصف للأهل.

وقد يتعدد النعت، فتقول: قام رجلان فاضلان كاتبان معروفان، وهذا قَلَمٌ جديدٌ رَخِيصٌ جَمِيلٌ خفيف.. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ فقد ورد في هذه الآيات ثمانيةُ نعوتٍ لمنعوت واحد، وهو (حَلاّفٍ).

❁❁❁

بابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ: الْواوُ، والْفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، ولا، وبَلْ، ولَكِنْ، وأَمْ، وإمَّا، وحَتَّى. تَعْطِفُ بهذه الحرُوفِ الثانِي عَلَى الأَوَّلِ فَتُصَيِّرُهُ فِي مِثْلِ حَالِهِ مِنَ الإِعْرابِ، فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ وَالْجَزْمِ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: جَاءَ زيدٌ وعَمْرٌو، رَفَعْتَ (زيدًا) لِأَنَّهُ فاعِلٌ، و رَفَعْتَ (عَمْرًا) لأنه عُطِفَ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ، ومِثْلُهُ: رَأَيْتُ زَيْدًا فعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو، وجاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا، وكَذَلِكَ ما أَشْبَهَهُ».

هذا الْعَطْفُ يُسمَّى بِعَطْفِ النَّسَق؛ لأنَّ ما بعد هذه الْحُرُوفِ يَنتَظِمُ بها مع ما قبْلَها فِي نَسَقٍ وَاحِدٍ، قال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (اللسان): «**والنَّحْوِيُّونَ يُسَمُّونَ حُرُوفَ الْعَطْفِ حُرُوفَ النَّسَقِ لأنَّ الشَّيْءَ إذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ شَيْئًا بَعْدَهُ جَرَى مَجْرًى واحِدًا**».

وَسَمَّى النحويُّونَ هَذَا التابعَ عَطْفًا لكون الْعَطْفِ سببَه، والْعَطْفُ في اللُّغَةِ رَدُّ الشَّيْءِ وَصَرْفُهُ إلَى وِجْهَةٍ أُخْرَى. وعَطْفُ النَّسَقِ: هو «**رَدُّ كَلِمَةٍ عَلَى أُخْرَى بحُرُوفِ الْعَطْفِ**» والمراد بالرّدِّ إتْباعُ الثاني لِلأوَّلِ على وجْه المشارَكة في الْحُكْم بواسطة الحرْف.

و«**الْعَطْفُ**» في حَقِيقَتِهِ إنما هو فِعْل العاطِف، كما أنَّ «الضَّرْبَ» فِعْلُ

الضارب، فهو مَصْدَرٌ، سُمِّيَ به المعطوف، في هذا الباب، والتَّابعُ هو المعطوف.

وقد ذكر المصنف حُرُوفَ الْعَطْفِ وجعَلَها عشرةً، وهكذا صَنَعَ فَرِيقٌ مِنَ النحويين، ومنهم مَن جعلها تسعةً بإسقاط (إمَّا) وهو أَوْجَهُ؛ لِمَا سَيَأْتِي بَعْدُ، وبعضُهم جعَلَها عَشَرةً بدون (إمّا) ولكنْ بإضافةِ (ليس) حَمْلًا لها على أُخْتِها في النَّفْي(لا) والجمهور على خلاف هذا.

وإلَيْكَ تَفْصِيلَ ذلِكَ كُلِّه:

١- الواو: وهي لِمُطلَق الجمع، أيْ: لإشراك ما بعدها لِمَا قبلها في الْحُكم مطلقًا، فيُعطَف بها المرتَّبُ وغيرُه، فإذا قلت: «قَرَأْتُ الْفِقْهَ والنَّحْوَ» فهذا يحتمل أن يكون على هذا الترتيب، ويجوز أن تكون قرأت «النحو» قبل الفقه، ويجوز أن تكون قرأتهما معًا في وقت واحد، واعلم أنَّ الثاني تابع للأوَّل في الإعراب، إن كان مفرَدًا، ولا يَلزم أنْ يَتْبَعَه في غيره، فإذا لم تُتْبِعْه إياه لم يكن عَطْفًا، فَلَوْ قُلتَ: «قَرَأْتُ الفقْهَ والنَّحْوُ» لَمْ يَكُنْ عَطْفًا، بل استئنافٌ.

٢- الفَاءُ: وهي تُفِيدُ ما أفادتْه الواوُ من التشريك، وتزيد عليه الترتيبَ والتعقيب، **ومَعْنَى التعقيب**: أنَّ الثاني لا مهلةَ بينه وبين الأوَّل. نحو: جاء محمدٌ فأحمدُ، فلا يجوز أن يكون (أحمدُ) هنا جاء قبل محمدٍ، ونَحْوُ: مات زيدٌ فَأَقْبَرْناه، فالفعل (أقبرناه) حَصل بعد الفعل (مات) من غَيْر مهلةٍ زَمَنِيَّةٍ عادَةً.

٣- ثُمَّ: تفيد التشريكَ أيضًا مع الترتيب والتراخِي غالبًا، **والمرادُ بالتَّراخِي**: حُصولُ الثاني بعد الأوَّل بِمُهلة زَمَنِيَّةٍ عادَةً، نحو: تولّى الخلافةَ أبو بكرٍ ثم عمرُ، ولو نَسَقت هنا بالفاء لصحَّ، على معنى عَدمِ وجود خليفة بينهما.

٤- أَوْ: تفيد التخييرَ بين شَيْئَيْن أو أشياءَ بعد طَلَبٍ، نحو: «تَزوَّجْ هذه الْمَرْأَةَ أو أُختَها» والمعنى أنه لا يجوز لك الجمعُ بين المرأةِ وأختِها؛ لأنه شيء ممنوع شَرعًا. وشَبِيهٌ بِه نَحْوُ: «إذا اعتمرتَ فاحلِقْ أو قَصِّرْ» ومعناه أنك مخيَّرٌ بينهما، وليس لك إلا أحدُهما لأنَّ الجمعَ بينهما متعذِّر إذا بَدَأْتَ بِالْحَلْقِ، ومعدومُ الفائدة إذا بَدَأْتَ بِالتَّقْصِيرِ؛ لأن الواجبَ سَقطَ بالتقصير، فلا وجهَ للحلْقِ بعد ذلك إلا لِغَرضٍ آخَر.

وقد يكون التخيير على سبيل الإباحة، وهو كمسألة التقصير والحلق في النُّسُك، ولكنه في المباحاتِ المطلقة أوْضَحُ وأظهر، نحو: جالِسْ زيدًا أو عَمْرًا، وزُرْ مكةَ أو المدينةَ، واقرَأْ الفقهَ أو الحديثَ.. ونحو ذلك من المباحاتِ أو المشروعات التي يجوز الجمعُ بينها والاقتصارُ على فِعْل بعضِها.

فإن لم يسبقها طَلَبٌ أفادتْ الشَّكَّ والتردُّدَ في الْخَبَرِ، نحو: صلَّيْنا أربعًا أو ثلاثًا، ومنه قول الله تعالى: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ لأنهم كانوا شاكِّين في مقدار المدَّة التي لَبِثوها.

وقد يكون الأُسْلُوبُ أسلوبَ شَكٍّ ولكن الْمُخْبِر يريد الإبهامَ على المخاطَب، كَأنْ يُقبِل شخص ثم تقول للحاضرين: «أهذا الْمُقْبِلُ رجُلٌ أو امْرَأةٌ» وأنت تعلم يقينًا أنه رجل، أو أنه امرأة، ولكنك أردت إيقاعَهم في الشك فأَبْهمْتَ عليهم، ومنه قَوْل المجادل لِمُحاوِره: «أنا أو أنت على باطلٍ» وهو يعلم أنه ليس على باطل، ولكنه قال ذلك جَدَلًا، فهذا غَرَضٌ بلاغيٌّ من أغراض التشكيك.

وقد تُرادِف الواوَ في التقسيم، كقول النحويين: الكلمةُ اسمٌ أو فِعلٌ أو حرفٌ، وكقول المضيف: وَصَلَ الضيوف كلُّهم الرجالُ أو النساء أو الأطفال، فهي هنا كالواو، ولكن أُريد بها التنويع.

٥- أَمْ: المراد بها المتصلة خاصة، وهي التي يكون ما قبلها مساوِيًا لِمَا بعدها، وعلامتُها أنْ تكونَ مسبوقةً بهمزة استفهام، وهِيَ الهمزةُ الْمُسَمَّاةُ همزةَ التسوية، نحو: أتدرس الفقهَ أمْ النحو؟ ونحو: أزيدٌ عندك أم أخوه؟ ومنه قول الله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ والمراد بها هنا تعيين أحد الشَّيْئَيْن المذكورَيْن، وقولُ الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وهنا المرادُ بها التسوية بين الأمْرَيْن، وليس الْمُرادُ تعيينَ أحدهما. ومثله قولك: أنت محسن أقرضتني أم أعطيتَني؛ لأنه بمنزلة قولك: سواءٌ عليّ أأقرضتني أم أعطيتني، كلاهما إحسانٌ منك.

فإن كان ما بعدها مخالفًا لِمَا قبلها سُمِّيَت (أم) بِالمنقطعة أو المنفصلة، نحو: أتسافر مع والدِك أم أنت مريض؟ ومنها قول الله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ والجمهورُ على أنَّ (أَمْ) الْمُنقَطِعَةَ هذِه غيرُ عاطفة، وفيها كلامٌ يطول.

٦- حتَّى: المراد هنا (حتّى) التي هِيَ للغاية والتدريج في زيادة أو نقصان، فهي في هذه الحال حرفُ عطفٍ عند البصريين، ويُشترَط أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، وأنْ يكونَ المعطوفُ بها مفردًا لا جُمْلة.

مثالُ العَطْف بها في زيادة: مات الناسُ حتّى الأنبياءُ، (الأنبياء) معطوف بـ(حتى) على (الناس). ومثال النُّقْصان: سلَّمتُ على الحاضرِين حتى أطفالِهم، (أطفالهم) معطوف، بـ(حتى) على (الحاضرين) وتقول: أكلت الطعامَ حتى آخرَ لقمةٍ..

وأما الكوفيون فيرَوْن أنَّ ما بعدها معمولٌ لِعامِلٍ محذوفٍ وليستْ عاطفة، فإذا قلت: «وَصَلَ الْحُجَّاجُ حتى ضعفاؤهم» فالتقدير عندهم: حتى وصل ضعفاؤهم.

وقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «جاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا» هذَا من التدرُّج في النقص؛ لأن زيدًا جُزْءٌ واحدٌ من الْمَدْلُولِ عَلَيهِمْ بِاسْمِ الجمْعِ الذي قبله.

٧- «لا»: حرْفُ نَفْيٍ يُعطَفُ به بعد الإيجاب؛ لإثبات الحُكْم لِما قبله ونَفْيِه عما بعده، وهُوَ حَرْفٌ يُفِيد التشريك في الإعراب دون المعنى، نحو: جاء عَمرٌو لا أخوه، واتبعتُ محمدًا لا غيرَه، ومررت بمكةَ لا بِجُدَّة.. وقد يكون ما قبله أمْرًا، نحو: أَكْرِمْ أخاك لا عدوَّك، وأحسِنْ إلى الأخيار لا الأشرارِ.

٨- لَكِنْ: - بِتَخْفِيفِ النُّونِ - حَرْفٌ يُفيد الاستدراكَ، يُعطَف به عند الجمهور بعد نَفْيٍ أو نَهْيٍ، نحو: لا تُصاحِبْ الأشرارَ لَكِنِ الأخيارَ، وما كَذَبَ محمدٌ لكن أبو جَهْلٍ، فإن لم تَلِ نَفْيًا ولا نهيًا، فهي حرف استدراكٍ دون عطف، وإنْ سبقتها واوٌ فالعطف بالواوِ، لابِـ(لكن) كقول الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وهذا التَّخْرِيجُ أَوْلَى وَأَظْهَرُ مِنْ تَخْرِيجِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أنها عاطفةٌ والواوُ معها زائدة؛ لأنه لا دليل على الزيادة، والواو في العطف أَقْعَدُ من «لَكِنْ».

٩- بَلْ: حَرْفٌ للإضراب عما قبله، فإن وَقَعَ بين مفردين وقبله نَفْيٌ فهوَ بمعنى (لكن) في إثباتها الحكمَ للثاني والإضرابِ عن الأوَّلِ، نحو: لم يأتِ زيدٌ بل أحمدُ، وفي هذه الحال لا يجوز وقوعُها بعد استفهام ولا أَمْرٍ، ويجوز وقوعُها بَعْد النَّهْيِ، نحو: لا يقمْ خالدٌ بل أخوه.

فإن كان ما قبلها إيجابًا نحو: رأيت محمدًا بل أبا بكر - أو أمرًا - نحو:

أَكْرِمْ أخاك بل أباك، فهي حَرْفُ عَطْفٍ أيضًا، ولكن المراد بها إزالةُ الحُكْم عما قبلها، واعتبارُه كالبَدَل المباين.

وذَكَرَ الشَّلَوْبِين في (التوطئة) أنَّ (لا) مع (بَلْ) بمنزلة (بَلْ) في الإضرابِ والعطف، نحو: جاء زيد لا بل عمرٌو، وما قرأت كُتُبًا لا بَلْ كِتَابًا.. يريد أنَّ (لا) هنا جِيءَ بِها لتأكيد الإضرابِ وهِيَ لَغْوٌ في التَّرْكِيبِ.

١٠- إمَّا: وقد قدّمتُ أنَّ الْمُتَوَجِّهَ عدمُ عَدِّها في حروف العطف، وإلى عَدَمِ عَدِّها ذهبَ فريقٌ من النحويين؛ لأنها لا تأتي إلا بعد الواو، فالواوُ هي العاطفة، ولكَوْنِها - أيْضًا - تُكَرَّرُ مع المعطوف والمعطوف عليه، وهذا ليس من شأن حروف العطف.

ولكِنْ أدرجها فريق من النَّحْوِيِّينَ في حروف العطف، كما فعل المصنف النَّحَّاسُ هُنَا؛ لأنهم رأَوْها مرادفةً لِـ(أوْ) في معانيها، وهي الشك والتفصيل والتخيير والإباحة والإبهام، ولإيجابِ أحَدِ الشَّيْئَيْن في وقتٍ دونَ وقتٍ - كما ذَكَرَ أبو حيان في «الارتشاف» - تقول: المقبل علينا إما خالدٌ وإما أخُوه، ويَوْمُ غدٍ إما الثلاثاءُ وإما الأربعاءُ، ومن التفصيل قول الله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ وقال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ وقال الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ ونحو ذلك من الشواهد التي تقدم مثلُها في معاني (أوْ).

واحتَجَّ مَنْ جَعلَهَا هِيَ الْعاطِفَةَ لا الواو؛ بِأنَّ الواو مفيدةٌ للجمع بين الشيئين، و«إِمَّا» لأحدِهما، وذلك يُبْطِل معنى الواو، والجوابُ عن هذا أنَّ الواوَ عاطفةٌ لِـ(إِمّا) الثانيةِ وما بعدَها على (إِمّا) الأُولَى وما بعدها، فقد جَمَعَتْ الواوُ بينهما.

أمَّا (ليس) فعدَّها الكوفيون من حروف العطف، نحو: جاء زيد ليس أخوه، فجعلوها مرادفةً لِـ(لا) التي هي أُخْتُها في النَّفْيِ، ومن أدلتهم قولُ نُفَيْلِ بنِ حَبِيبٍ عِنْدَما رَأَى أبْرَهَةَ الأشْرَم وجُنْدَه الآتِينَ لِهَدْمِ الكعْبَةِ تَضْرِبُهم الطَّيْرُ الأبابيلُ:

أَيْــنَ الْمَفَــرُّ وَالإِلَــهُ الطَّالِــبُ والأَشْـرَمُ الْمَغْلُـوبُ لَـيْسَ الْغالِـبُ

فهذا بمنزلة أنْ يقال: الأشرم المغلوب لا الغالبُ.

❁❁❁

بابُ التَّوْكِيدِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحُرُوفُ التَّوْكِيدِ سَبْعَةٌ: النَّفْسُ والْعَيْنُ، وكُلٌّ وجَمِيعٌ، وأَجْمَعُ وأَكْتَعُ وأَبْصَعُ، وما تَوَلَّدَ مِنْهُمَا مِنْ تَثْنِيَةٍ وجَمْعٍ، وتَذْكِيرٍ وتَأْنِيثٍ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: جاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، رَفَعْتَ (زَيْدًا) لأنه فاعل، ورَفَعْتَ (نَفْسه) لأَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِزَيْدٍ، ومِثْلُهُ: جاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ، ولَقِيتُهُمْ أَجْمَعِينَ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ، وبِهِمَا كِلَيْهِمَا، وفِي الْمُؤَنَّثِ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ ما أَشْبَهَهُ، وتَقُولُ: قامَ الْقَوْمُ جَمِيعٌ وَجَمِيعًا، الرَّفْعُ تَوْكِيدٌ لِلْقَوْمِ، والنَّصْبُ عَلَى الحالِ. وقِسْ عليه».

التوكيدُ لَفْظٌ تابع لِما قبله على جهة تكريرِه لفظًا أو مَعْنًى، ومِن أَحْسَنِ ما حُدّ به قولُ الْحَيْدَرَةِ اليَمَنِي: «**تَحْقِيقُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ بِإِعَادَةِ لَفْظٍ أَوْ مَعْنًى**» وقد تضمن هذا التعريف قِسْمَي التوكيد، وهما: اللفظيُّ، والْمَعْنَوِيُّ، فاللفظي إعادة اللفظ نفسِه، والمعنوي يكون بألفاظٍ معيَّنة، وهِيَ التِي ذكرها المصنِّف.

ويقال: «التوكيد» بالواو، و«التأكيد» بالهمزة، والأول مُؤَكَّد - بالفتح - والثاني مُؤَكِّد، بِكَسْرِ الْكافِ.

قوله: «وَحُرُوفُ التَّوْكِيدِ» الواو للاستئناف، والمراد بالحروف هنا الكلمات، كما تقدَّمَ مرارًا عند المصنِّف وسبَقَ تَوْضِيحُه، ولا وجهَ

للاستدراك عليه في ذلك؛ لأنه مصطلح عِنْدَه وهَذَا مَنْهجُه الذي الْتَزَمَه، وشاركه فيه جمع من العلماء قبله.

والتَّوْكِيدُ اللفظيُّ لم يتعرض له المصنف، وهو «إعادةُ اللفظِ أكثرَ مِن مَرَّة» اسْمًا كانَ أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا أَوْ جُملة، لِغَرضِ التَّأْكِيدِ.

الأَمْثِلَة:

* الصلاةَ الصلاةَ يا عباد الله..

* قم قم قم يا زيد..

* لا لا لا تكذب..

* اتق الله اتق الله يا أخي..

ومِن شواهده قَوْلُ الشاعر:

* كَمْ نِعْمَةٍ كَانَتْ لَكُمْ كَمْ كَمْ وكَمْ *

وقَوْلُ آخَرَ:

لا تَقْتُلِي مُسْلِمًا إنْ كُنْتِ مُسْلِمَةً ... إيَّاكِ مِنْ دَمِهِ إيَّاكِ إيَّاكِ

ذكرهما القرطبي في تفسيره.

وقال آخَرُ:

ألا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا ... حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى

وقالَ:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِي احْبِسِي

أما التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فهو بالألفاظ التي ذكرها، وتُؤَكَّدُ بها المعارِف دون النكرات، وسبب عدم جوازِ توكيد النكرة عدمُ الفائدة؛ لأنها غيرُ معروفة بل مجهولة، وتوكيد المجهول لا يفيد شيئًا، ويجب أن يكونَ كلُّ لفظ موافقًا لِما قبله في الدلالة العَدَدِية، وأن يكونَ فيه ضميرٌ يعودُ على المؤكَّد مناسبٌ له.

وقَولُ الْمُصَنِّفِ: «وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا مِنْ تَثْنِيَةٍ وجَمْعٍ، وتَذْكِيرٍ وتَأْنِيثٍ» الضمير في «منهما» يعود إلى النفس والعَيْنِ، أوْ إلى توكيد المفرَدِ وتَوْكِيدِ الْجَمْعِ؛ لأنه ذَكَرَ ذلك عَقِبَ إيراده للألْفاظ التي يؤكَّدُ بها المفرَد، والتي يؤكَّد بها الْجَمع.

* النَّفْسُ والْعَيْنُ: يؤكد بهما المفرد، نحو: جاء محمدٌ نفسُه، ورأيت شيخَنا عينَه، ومررت بدارِه نفسِها، ويؤكَّد بهما المثنى والجمعُ بصيغة (أفْعَل)، نحو: جاء الرجلان أَنْفُسُهما، ورأيتهما أَعْيُنَهما، ومررت بهما أَنْفُسِهما، ويجوز أنْ يقال: نَفْسهما، وعَيْنهما.

وحضر طلابُنا أنفسُهم، ورأيت مشايخنا أعيُنَهم، ونظرت إليهم أنفُسِهم.. (إليهم) جارٌّ ومجرورٌ، و(أنفسِهم) توكيد مجرورٌ؛ لأن المؤَكَّد - وهو الضمير في (إليهم) في محلِّ جرّ.

وهكذا تُعْرِبُ اللفظَ الْمُؤَكَّد بحسب موقعه من الإعرابِ، ثم تُتْبعه لفظ التوكيد على الإعرابِ نفسِه.

* كِلَا وكِلْتَا: يؤكَّد بهما المثنى، نحو: الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيتهما كِلَيْهِما، وكِلْتَيْهِما، ونظرت إلى الشجرتَيْنِ كلتيهما، ومررت بالْجَبَلَيْن كِلَيْهما.. وهما لفظان مُلْحقان بالمثنى في هذه الحال، أعني إذا أُضِيفَا إلى ضمير، فيعرَبان بالألف رفعًا، وبالياء نَصبًا وجرًّا، ويجوز الإخبارُ عنهما بالمفرد، فتقول: كِلاهُما أخي، وبِالْمُثَنَّى، فتقول: كلاهما أَخَوايَ، قال الشاعر:

كِلاهُما حِينَ جَدَّ السَّيرُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعَا وكِلا أَنْفَيْهِما رابي

فأخبر عنهما في المرة الأُولَى بالمثنى، فقال: «**قَدْ أَقْلَعَا**» وأخبر عنهما في الْمَرَّةِ الثانية بالمفرد فقال: «رَابي» أيْ: مرتفع منتفخ من ضغط النَّفَس بسبب الْجَرْي.

وقال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ فأخبر بالمفرد.

* وأما «كُلٌّ وأجْمَعُ» فيؤكد بهما الجمع العاقل، أو المفرد المتجزئ، فتقول: وصل المسافرون كلُّهم، أو: أجمعون، ورأيتهم كلَّهم، أو أجمعين، وإنْ شِئْتَ أتبعتَ الثاني الأوَّلَ فقلْتَ: وصل المسافرون كلُّهم أجمعون، كما قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ وتقول في المتجزِّئ: قبضت المالَ كلَّه، أو جميعَه، أو: أجمعَ، وأكَلْتُ السمكَة كلَّها، جميعَها، جمعاءَ.

وقد يُبالَغ في التوكيد، فيقال: وَصَلُوا كلُّهم أجمعونَ أكْتَعُون أبْصَعُون أبْتَعُون، أو: كلُّهم جَمِيعٌ، و:كلُّهنَّ جُمَعُ، كُتَعُ، بُصَعُ، بُتَعُ..

وهي ألفاظٌ بمعنى الجمع يُسْتَعْمَلْنَ في التوكيد خاصةً، ممنوعات من الصرف لِلْعَلَمِيَّةِ والعدْل، ولا يؤكد بأكتع، وأبصع، وأبتع، إلا تابعاتٍ لـ(أجمع)، وتقول في التأنيث: رأيت المدينةَ كلَّها جمعاءَ، كتعاءَ، بَصْعاءَ، بَتْعاء، ونَجَحَت الطالباتُ كلُّهن جُمَعُ، كُتَعُ، بُصَعُ، بُتَعُ.. وَأصْلُ «كتع» التَّجَمُّع، و(بصع) العَرَقُ المتَجَمِّع، و(البتع) طُولُ العُنُق.

ولم يذكر المصنِّف لفظَ (عامة) وقد جعله جُمهور النحويين من ألفاظ التوكيد؛ لأنه في المعنى بمنزلة كُلٍّ وجميع، تقول: جاء القومُ عامتُهم، ورأيتُهم عامَّتَهم.

قوله: «وفِي الْمُؤَنَّثِ أيْضًا» يريد أنك تقول: مررت بهنَّ كلِّهنّ، وبالمرأتَيْنِ كلتيهما.

وقولُه: «وَكَذَلِكَ ما أَشْبَهَهُ» يريد أنك تفعل في ألفاظ التوكيد التي لم يذكرها مثل هذا الذي ذكره من الأمثلة؛ لأنه لا فرق بينها، وكذلك إعرابها مثل الذي ذكره ولا يختلف.

وإذا تكررت ألفاظ التوكيد المعنوي أوْ اللفظي فاعلَمْ أنها كلَّها لتوكيد المؤكَّد الذي أكَّدَهُ اللفظُ الأوَّلُ، وليس بعضُها تَوْكيدًا لبعض، فإذا قلت: «جاؤُوا كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون» فهذا كلُّه توكيد لِوَاوِ الجماعة في (جاؤُوا).

وقد نبَّهَ المصنف على أنك إذا قلتَ: وصلوا أجمعين، أو جميعًا، فهو منصوبٌ على الحال، نحو: قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ فـ(أَجْمَعِين) حالٌ منصوبة، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ تُعْرِبُ(كلهم) توكيدًا لِـ(مَنْ) وهُوَ مرفوعٌ؛ لأنَّ (مَنْ) في محل رفع على الفاعلية، و(جميعًا) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الياء، لأنها جمع مذكر سالم.

❁❁❁

بابُ البَدَلِ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أنَّ البَدَلَ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الإعْرابِ كَمَا يَجْرِي النَّعْتُ، وَيَجُوزُ بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، والنَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَةِ، والْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ، والنَّكِرَةِ من الْمَعْرِفَةِ، كُلُّ ذَلِكَ جائِزٌ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: جاءَنِي أخُوكَ زَيْدٌ، رَفَعْتَ (الأخ) بِفِعْلِهِ، و رَفَعْتَ (زيدًا) لأنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الأَخِ، وهَذَا بَدَلٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، ومِثْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زيْدٍ، وهذا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ من النَّكِرَةِ، ومَرَرْتُ بِأَخِيكَ رَجُلٍ صَالِحٍ، و هَذَا بَدَلُ النَّكِرَةِ من الْمَعْرِفَةِ، ورَأَيْتُ رَجُلَيْنِ رَجُلًا طَوِيلًا ورَجُلًا قَصِيرًا، و هَذَا بَدَلُ النَّكِرَةِ من النَّكِرَةِ».

البَدَلُ ما يَخْلُفُ غيرَه مُكْتَفًى به عنه، والمراد بِه عند النحويين «**لَفْظٌ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِقْلالِ بِلا وَاسِطَةٍ**».

ويُسمى متبوعُه بالْمُبْدَل منه، ويَتْبَعُه البَدَلُ في إعرابه كما يتبع النعتُ منعوتَه في إعرابه، ولكنه مستقِلٌّ عنه؛ لأنه يقوم مقامَه ويُغْنِي غَناءَه لو حُذِف متبوعُه، مثال ذلك أن تقول: «رضي الله عن أمِّ المؤمنين عائشةَ» فلو قلت: رضي الله عن عائشة، لكان التركيبُ مستقيمًا معنىً ولفظًا بدون خَلَل؛ لأنَّ كلمة (عائشة) تَسُدُّ مَسَدَّ قولك: (أم المؤمنين).

والكوفيون يسمونه: الترجمة، والتبيين، والتكرير؛ لأنه كمتبوعه غيرَ أنه مُتَرْجِمٌ له، ومُبَيِّن له بمزيد من الإيضاح.

وينقسم البدل إلى أربعة أقسام:

الأَوَّلُ: البدل المُطابِق، ويسمى ببدل كُلٍّ من كُلٍّ، وربما سماه بعضهم: بدلَ موافق من موافق، وبدل الشيء من الشيء، وهذا النوع هو حقيقة البدل؛ لأجل مساواة التابع للمتبوع، ولَمْ يُمَثِّل الْمُصَنِّفُ لِغَيرِه، وأمثلتُه التي ذكرها أرادَ بها الصوَرَ التي يَرِدُ عَلَيها، مِنْ جِهةِ التعرِيف والتنكيرِ، فقال: «تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: جاءَنِي أَخُوكَ **زَيْدٌ**، رَفَعْتَ (الأخ) بِفِعْلِهِ، و رَفَعْتَ (زيدًا) لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الأَخِ، وهَذَا بَدَلٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، ومِثْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ **زَيْدٍ**، وهذا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ من النَّكِرَةِ، ومَرَرْتُ بِأَخِيكَ **رَجُلٍ** صَالِحٍ، و هَذَا بَدَلُ النَّكِرَةِ من الْمَعْرِفَةِ، ورَأَيْتُ رَجُلَيْنِ **رَجُلًا** طَوِيلًا **ورَجُلًا** قَصِيرًا، و هَذَا بَدَلُ النَّكِرَةِ من النَّكِرَةِ» وهذا تَفْصِيلٌ مُوضِحٌ لِهذِه الصُّوَرِ، ومِن شَواهِدِه:

قولُ الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فـ(صراط) الثانية بدل من الأُولَى، على وجه المطابقة.

وقال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ فحدائق وما عُطف عليه بدل من (مفازًا).

الثَّانِي: البَدَلُ الْجُزْئِيُّ، وهو بَدَلُ بَعْضٍ من كُلٍّ، وربما سمَّاه بعضهم بدَلَ البَيَان، ويَشْتَرِطُ جُمْهورُ النَّحْوِيِّينَ وجودَ ضمير في هذا النوع من البدل يعودُ على المُبْدَل منه. نحو: قرأتُ الكتابَ نصفَه، أو صفحةً منه، أو

صفحتَيْن أو ثلاثًا مِنه، فهو تخصيصٌ بعد تعميم، ومنه قولُ الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فـ(مَنْ) بدَلٌ من (الناس) على وجه التخصيص، ومثلُه قولُ الله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ فكلمة (كَثِيرٌ) بَعْضٌ مما تدل عليه واوُ الْجماعَة في (عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟) والرابط بينهما الضمير في (مِّنْهُمْ)..

الثَّالِثُ: بَدَلُ الِاشْتِمَالِ: وهو الذي يكون بينه وبين الْمُبْدَلِ مِنْه تَداخُلٌ إجماليٌّ على غير الكُلِّيَّةِ والْجُزْئِيَّة؛ لأن التداخل الكُلِّي في بدل كُلٍّ مِن كُلٍّ، والجزئيّ في بَدَلِ بَعْضٍ من كُلٍّ، فإن كان التداخُلُ بينهما شامِلًا على غير هذَيْنِ الوجهين سُمِّيَ بدلَ اشتمال، نحو: «عَرَفْتُ الرجلَ أدَبَه» فالأَدَبُ بدل اشتمال من (الرجل) لأنَّ أَدَبَهُ صفةٌ له، وقد اشتمل عليها وليست جُزءًا من ذاته كعضو من أعضائه، ومثله: «نفعني شيخي علمُه» و«ما أعظمَ محمدًا خُلقَه» و«صمتُ الشهرَ أيامَه» ومنه قول الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ فـ(قِتَالٍ) بدل اشتمال من (ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ) والرَّابط بينه وبينَ الْمُبْدَلِ مِنْه الضميرُ في(فِيهِ).

الرَّابِعُ: البَدَلُ الْمُبَايِنُ: وهو ما لا صِلةَ بينه وبين متبوعه من جهة المعنى، وإنما كان ذكرُه بعدَه لأَحَدِ ثلاثةِ أسباب: إما الغَلَط، وإما النسيان، وإما الإضراب.

فَبَدَلُ **الْغَلَطِ** كقولك: «ثَمَنُ هذه البضاعةِ عشرةٌ، عشرون» أردتَ أن تقول: «عشرون» ولكن لسانك سَبَقَ إلى لفظ (عشرة) فذكرتَه غالِطًا من غير قصد، ثم صَحَّحْتَ غلطك فقلت: (عشرون) فعشرون بدل من عشرة المذكورة غلطًا.

ومثال **النسيان** قولك ناسِيًا: «هذا الرجلُ اسْمُهُ زَيْدٌ، أحمدُ» فقد أردت أن تذكر اسمَه الصحيحَ فَخُيّل إليك أنه (زيد) فذكرتَه قاصدًا إياه، ولكن تبيَّن لك بعد ذكرِه أنك كنتَ مخطئًا فَصَحَّحْتَ خطأَك بِذِكْرِ الاسم الصحيح وهو «أحمد» فـ(أحمد) المذكور تصحيحًا بدل من (زيد) المذكور نسيانًا ووهمًا بقصد فاسِد.

وأما بدل **الإضراب** فهو المسمَّى ببدل البَداء، وهو أن تقصد إلى ذكر شيء، فتذكرَه، ثم يبدو لك أنْ تذكُرَ غيرَه بدلًا منه لوجهٍ من الوجوه، كأن تقول: «فِعلُك هذا جيدٌ، ممتازٌ» فإنَّكَ بَعْدَ أن وصفتَه بالجودة تبين لك أنَّ وصفَه بالامتياز أَوْلَى، فذكرْتَه بدلًا من (جيد) من غير إبطال للأوَّل..

وهكذا يُقال في كل شيء يُذكَرُ بدلًا من غيرِه المتروك، الْمباين له، فليس بينهما علاقةٌ إلا ورودُ الثاني عقيبَ الأوَّلِ في التركيب، فالثاني ناسِخٌ للأوَّلِ مطلقًا.

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتعرض لهذه الأنواع الثلاثة من البدل في أمثلته،

وهي: بدل بعض من كُلٍّ، وبدلُ الاشتمال، والبدَلُ المباينُ، ولكن إطلاقه للبدل يعمها جميعًا، وَفْقَ اصطلاح النحويين، أما أمثلته فكان غرضه فيها بيانَ جواز إبدال الشيءِ من الشيء مطلقًا من جهة التعريف والتنكير، وإذا تأملتَ الأمثلة المتقدمةَ في أنواعِ البدل ألفيتَها كذلك.

❁❁❁

بابُ الحَالِ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أنَّ الحالَ نَصْبٌ أبَدًا، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ نَكِرَةٍ جاءَ بَعْدَ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ، قَدْ تَمَّ الْكَلامُ دُونَهُ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، نَصَبْتَ (راكبًا) عَلَى الحالِ، أَيْ: جاءَ فِي حالِ رُكُوبِهِ، ومِثْلُهُ: أَقْبَلَ زَيْدٌ ضاحِكًا، وهَذَا أَخُوكَ مُنْطَلِقًا، وذَاكَ عَبْدُ اللهِ هارِبًا، وفِي الدارِ زَيْدٌ قائِمًا، وعِنْدَكَ عَمْرٌو جالِسًا، وقِسْ عليه».

الْحَالُ: «وَصْفٌ في الغالب مُبَيِّنٌ لِهَيْئَةِ ذاتٍ لِفاعِلٍ أو لِمَفْعولٍ، أو بِمَنْزِلتِهما بَعْدَ تَمامِ الْجُملَةِ، في سِياقِ فِعْلٍ أَوْ بِمَنْزِلَتِه».

ولفظ (الحال) يصحّ تذكيره وتأنيثه، والتأنيث أكثر، تقول: هذا حال، وهذه حال.

شَرْحُ مُفْرَدَاتِ التَّعْرِيفِ: «**وصْفٌ**» أي صِفَةٌ مشتقة من فِعْلٍ، نحو: خَرَّ أحمدُ ساجِدًا لله. فكلمة (ساجد) وصف مشتق من الفعل (سجد) وهو اسمُ فاعل، ومثلُه اسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبَّهَةُ، واسمُ التفضيلِ، وصِيَغُ المبالَغة، نحو: سجد مسرورًا، وانطلق عزيزًا، وبدا زَيْدٌ أفضلَ من أخيه، مِعطاءً جوادًا.

وقولنا «**في الغالب**» أي فيما يكثر وروده من الكلام، ولكنَّها أحيانًا تأتي جامدةً غيرَ مشتقة، نحو: صافَحْتُه يَدًا بيد، فكلمة (يدًا) حال، وهي جامدة غيرُ مُشتقَّة.

وقولنا: «**لِهَيْئَةِ ذاتٍ لِفاعل**» نحو قولنا: خَرَّ أحمدُ ساجدًا لله، فكلمة (ساجدًا) حال تبيّن هيئة الفاعل الذي هو (أحمد).

«**أو مفعول**» نحو: رأيت زيدًا جالسًا، فهذه الحال تَصِفُ هيئة (زيدًا) وهو مفعول به.

«**أو بمنزلتهما**» أي ما كان بمنزلة الفاعل والمفعول في العُمْدِيَّة والفَضْلِيّة.

فالفاعلُ عُمْدَةٌ في التركيب، ومثله من جهة العُمدية المبتدأ، نحو: زيدٌ مُنطلقًا كأنه أسد، وكذَا الْخَبر نحو قَوْلِ المصنِّفِ: «هَذَا أَخُوكَ مُنْطَلِقًا» فكلمة (منطلقًا) حال بَيَّنتْ هيئةَ المبتدأ في الجملة الأُولَى، وهيئةَ الخبرِ في الجملة الثانية.

والمفعولُ فضلة ومما هو بِمنزلته في الفضلية المضافُ إليه، والبدلُ والمستثنى، وما أَشْبَهَ ذلكَ من الْفَضْلاتِ التي تأتِي منها الحال، نحو: أعجبني شربُ الماءِ باردًا، وهذا أخوك زيدٌ ضاحكًا، ورأيتُ المدينةَ سورَها مرتفعًا، وما مررت إلا بزيدٍ ضاحكًا، فهذه كلُّها أحوال من فَضْلاتٍ بمنزلة المفعول به.

«**في سياق فعل**» أي في أثناء ملابسة صاحب الحال للفِعْل، ولذلك يُسمِّيهِ النحويون «عامل الحال» لأَن هيئة الشيء متعلقة بملابسته للحدَث، وهو الفِعْل، فإذا قلت: (خَرَّ أحمدُ ساجدًا لله) فهذا معناه بَدَا

أحمدُ في هيئة السجود في أثناءِ خُرُوجِه، فالسجودُ هيئةُ الفاعل وقتَ فِعله، أي لحظةَ مُلابَسَتِه للحَدث.

«**أو بمنزلته**» تنتصب الحال في سياق فِعْل، أو مشتقٍّ يَعْمَل عَمَلَ الفعل فهو يُشبهه، نحو: القارِئُ مُعرِبًا أفضلُ القراءِ، والمضروبُ مكتوفًا لِصٌّ، والعِطْرُ طيّبٌ مشمومًا...

أو في سِياقِ شَيْءٍ يتضمن معنى الفعل، **كالتشبيه**، نحو: زيد منطلقًا كأنه أسد؛ لأن المعنى: زَيْدٌ يُشبه في حال انطلاقه أسدًا. **والإشارةِ**، نحو: هذا أبوك مُقْبِلًا؛ لأن المعنى: أُشِيرُ إلى أبِيك مقبلًا. **والاستفهامِ**، نحو: ما لزيد ساكتًا؟؛ لأن المعنى: أَسْأَلُ عن زيدٍ ساكتًا، أو: لماذا يبدو زيد ساكتًا؟. **والظرفِ**، نحو: محمدٌ عندي ضيفًا؛ لأنَّ المعنى: محمدٌ استقرَّ ضيفًا عندي. **والتَّمَنِّي**، نحو: لَيْتَك أخي **عالِمًا**؛ لأن المعنى: تمنَّيْتُ كونَك أخي في حال عِلْمِك أو اتصافِك بالعلم.

فهذه كلها تُسمَّى بالعامل في الحال، إذ يجب أن تكون الحال متعلقة بأحدها، وإذا تأملتَها وجدتها كلَّها راجعةً للحَدَث الذي هو الفعل.

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أوصافها: النصبَ، وهو واجبٌ لها، والتنكيرَ، وهو غالبٌ فيها، وأن تكون (بَعْدَ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ) والمراد أن يكون صاحبُها الذي تُبَيِّن هيئتَه معرفةً، وقَلَّ مجيئُه نكرة، نحو: «جاءَنا رَجُلٌ

ماشِيًا» فهذا قليلٌ ما لَمْ تَتَقَدَّم الْحالُ، فيقال: «جاءنا ماشيًا رَجُلٌ» و(وتَمام الْكَلامِ دُونَها) والمراد أنها ليست عُمْدَة في التركيب، فهي لا تأتي إلا بعد تمام الإسنادِ، أوْ مَعَ إسنادٍ تامٍّ بدونِها، وليس المراد تمامَ فائدةِ الكلام، فقد تكون الفائدة متعلقةً بالحال نفسِها، كما في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ فقولُه: (مرحًا) حال، وهذه الحال هي تمام الفائدة من الكلام؛ لأن النهي متوجه إليها، ولكنها من جهة التركيب فضلة جاءت بعد تمام الإسناد الذي هو الفعل (لا تمشِ) وفاعله المستتر فيه.

وليس معنَى هذا أنَّها لا تكونُ إلا متأخِّرَةً عن جُمْلَةِ الإسنادِ، بل يَجوزُ أن تكون متقدِمَةً عليها، نحو: رَاكِبًا جاءَ زيدٌ، ومِنْهُ قولُ اللهِ تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ فقوله: (خُشَّعًا) حال من الواو في (يخرجون) وهذا الفعل هو العامل فيها، وهي متقدمة.

ومثَّل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ للفعل بقوله: (جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا) و(أَقْبَلَ زَيْدٌ ضاحِكًا).

ومَثَّلَ لِما يتضمّن معنى الفعل بقوله: (وهَذَا أَخُوكَ مُنْطَلِقًا) و(وذَاكَ عَبْدُ اللهِ هارِبًا) و(وفِي الدارِ زَيْدٌ قائِمًا) و(وعِنْدَكَ عَمْرٌو جالِسًا) فاسمُ الإشارة تَضَمَّنَ معنى: أُشير، والجار والمجرور والظرف تضمَّنَا معنى ما تعلّقَا به، وهو: استقرّ، والحال تعلّقت بهذا المقدَّر.

ومن مجيء الحال معرفةً غيرَ نكرةٍ: قولُ لَبيدِ ابْنِ ربيعة:

فأوْرَدَهـا الْعِـرَاكَ ولَـمْ يَـذُدْها ولَـمْ يُشْـفِقْ عَلَـى نَغَـصِ الـدِّخالِ

أي أوْرَدَ الإبلَ حَوْضَ الماءِ وهي في حال العراك، بمعنى معترِكَة، ولم يدفعها، ولم يُشفق عليها من أن يُنَغِّصَ عليها شُرْبَها ما يُدْخَلُ بينها من جَمَلٍ يَعاف الماء لِيُحْمَلَ على الشرب.

ومن ذلك قولهم: **(ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأولَ)** فـ(الأوَّلَ) الأُولَى منصوبةٌ على الحال وهي معرفة، والثانية معطوفةٌ عليها، والمعنى: ادخلوا مُتَرَتِّبين على هذه الحال.

ومما ينبغي أن نُتَمِّمَ به مُوجَزَ هذا البابِ أنَّ الحالَ قد تكون جملةً في محل نصب، وهذا كثير، ويجبُ ارتباطُ هذه الْجُمْلةِ بِصاحِبِ الْحالِ بِوَاوٍ أوْ ضَمِيرٍ، أوْ بِهِمَا مَعًا، كقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ فجملة (وهم ألوف) جملة اسمية في محل نصب حال من الواو في (خرجوا) والرابط الواو والضمير.

وقال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جملة (بعضكم لبعض عدوّ) حال من الواو في (اهبطوا)،والرابط الضمير وحدَه، وهو الكاف في (بعضكم).

وقال الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ فـ(خائفًا) حال مفردة منصوبة،

و(يترقب) جملة فعلية في محل نصب حال ثانية، والرابط الضميرُ المستتر في الفعل.

وقال الله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ وتقول: انطلق أحمدُ يتحدث، وجاء محمدٌ وقد انتصف النهار...

وقد تكون الحال شِبْهَ جُمْلَةٍ نحو: بدا القمَرُ بين السحاب، أي: مستقرًّا بين السحاب. ونَحْوُ: «جاءنا زيدٌ على عادتِهِ» أي مستقرًّا على عادته، قال الله تعالى: ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا﴾ أي اهبط سالِمًا، أو في حال سلام.

❁❁❁

بابُ الظُّرُوفِ

قال الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعْلَمْ أنَّ الظُّرُوفَ عَلَى وَجْهَيْنِ: ظَرْف زَمان، وظَرْف مَكانٍ، فالظرْفُ مِنَ الزَّمَانِ مِثْلُ: الْيَوْمِ واللَّيْلَة، والساعَة، والغُدْوَةِ والْعَشِيَّةِ، والشَّهْرِ والسَّنَةِ، وقَبْلٍ وبَعْدٍ، وما أشْبَهَ ذلك مِنْ أسْمَاءِ الزمانِ.

والظَّرْفُ مِنَ الْمَكانِ نَحْوُ قَوْلِكَ: خَلْف وأَمام وفَوْق وتَحْت، وعِنْد وحَوْل، وما أشْبَهَ ذلك مِنْ أسْمَاءِ الْمَكانِ. والظَّرْفُ نَصْبٌ إذا جِئْتَ بِهِ ظَرْفًا فِي مَوْضِعِهِ، تَقُولُ مِنْ ذَلِك: جَلَسْتُ عِنْدَكَ الْيَوْمَ، نَصَبْتَ (عِنْدَكَ) و(الْيَوْمَ) عَلَى الظَّرْفِ، فـ(عِنْدَكَ) ظَرْفٌ مِنَ الْمَكانِ، و(الْيَوْمَ) ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ، ومِثْلُه: جَلَسْتُ أمامَ زَيْدٍ، وخَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَة، وسَأَرْكَبُ غَدًا، ومَشَيْتُ فَرْسَخَيْنِ».

الظَّرْفُ في اللغة هو الوِعاء الذي يُوضَعُ فيه الشيءُ، والأصل فيه أن يكون مكانًا؛ لأنَّ كلَّ وِعاءٍ فهو مكانٌ لِلْمُوعَى، أيْ لِمَا وُضِعَ فيه، ولكن لَمَّا كان وضْعُ الشيءِ في الوِعاء لا يُمكِن إلا في زَمَنٍ يَحْدُثُ فيه ذلك؛ لأنَّ الأحداثَ تتعلق بأزمانها، والزَّمَن لا يَخْلو منه حَدَثٌ في الدنيا، فلَمَّا كان الأمرُ كذلك انْقَسَمَ الظرف إلى قسمين: مكانِ الشَّيْءِ، وزَمانِهِ.

والنحويون في هذا الباب يَقتصرون على الأحكام التركيبية للأمكنة والأزمنة، من جهة تَعَلُّقِها بالأحداث، وبِحالاتِ تَرَكُّب الْجُمَل المفيدة

معها، ولذلك يقتصرون على إيراد أمثلةٍ للألفاظ الدالَّةِ على الأمكنة والأزمنة، وإجراءِ الأحكام عليها.

وعلى هذا جَرَى المصنف هنا مُقْتصِرًا على أسماءٍ قليلة من ظروف الزمان والمكان، تَبَعًا لكتاب (الْجُمَل في النحو) للزَّجاجي، الذي يبدو - بوضوح - أنَّ المصنف اخْتَصَرَه بكتابه هذا.

فظرف المكان هو «ما دلَّ على مَوْضِع أو جِهةٍ من الجهاتِ السِّتِّ» نحو: أمام وقُدَّام، وخلف ووراء، وتحت وأسفل، وفوق وأعلى، ويمين وشمال، وشرق وغرب وجُنوب، وناحية وحَول وعند وهُنا... ونحو ذلك. وقد تَقَدَّمَتْ في «باب الجر بالإضافة» ومثلها الزمانية كيوم، وساعة، وشهر، وزمن، ووقت، وصباح، ومساء، وظُهر، وعصرٍ....

وهذه الظروفُ إذا وقعت فيها الأفعالُ انتصبَتْ وسُمِّيَ الظرفُ مفعولًا فيه، أي فُعِلَ فيه الفعلُ، وهذا هو معنى قول المصنف: «والظَّرْفُ نَصْبٌ إذا جِئْتَ بِهِ ظَرْفًا فِي مَوْضِعِهِ» لأنَّه بِذلِكَ يكُونُ مُضَمّنًا معنى (في) الظرفية، فإذا قلت: جلست أمامَ الدار، فالمعنى: في أمام الدار.

وتقول في الزَّمانِ: جئت صباحًا، وسافرت لَيْلًا، ورأيتك يومَ الجمعة..، فالتقدير في ذلك كلِّه: (في) أي في صباح، وفي ليل، وفي يوم الجمعة.

ولا فرق بين كون الفعل الذي حصل فيه ظاهرًا، وكَوْنِه مُقَدَّرًا دَلَّ عليه

المعنى، فالظاهر كما مثَّلْنا، والمقدَّرُ نحو: الكتاب فوقَ الطاولة، والصومُ غدًا، ونحن حولَ الكَعْبَةِ، فالتقدير: الكتاب مستقرٌّ، أو استقرَّ فوق الطاولة، والصوم يكون غدًا، ونحن مستقرُّون حول الكَعْبَةِ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ أي مستقرٌّ، أو استقرَّ في مَكانٍ أسفلَ منكم.

وقول المصنف: «ومَشَيْتُ فَرْسَخَيْنِ» الْفَرْسَخُ مساحةٌ تُقَدَّر بأربع كيلوات من الأرض، فهو ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفية؛ لأنَّ المشْيَ حصل فيه، وكذا لو قلت مَشَيْنَا خمسةَ فراسِخَ، فـ(خمسة) مفعول فيه منصوب؛ لأنه أُضِيفَ إلى مكان مَمْسوحٍ، وهو (فراسخ) جَمْعُ فَرْسَخ، ونحوه: مَشَيْنَا مترًا، أو كيلو، أو نحو ذلك من الألفاظ الدالة على المكان.

والظروفُ المبنية مثل: متى، وأينَ، وأيَّانَ، وإذا، وإذْ، وحيثُ... تُنْصَبُ مَحَلًّا على الظرفية، فيقال ظرف مبني في محل نصب.

وتنقسم الظروفُ غيرُ المبنية إلى مُتَصَرِّفَةٍ في الإعراب، مُنْتَقِلَةٍ من نوعٍ إلى آخرَ، نحو: **يومُ** الجمعة **يومٌ** مبارَك، وجئتُك **يومَ** الجمعة، وسافرتُ منذ **يومِ** الجمعة.. فـ(يوم) الأول مبتدأٌ، والثاني خبرُه، والثالث مفعولٌ فيه منصوبٌ، والرابعُ مجرورٌ بِمُنْذُ.. ونحو ذلك: **مكانُك** بعيدٌ، وإنَّ **مكانَك** لَبَعِيدٌ، واجْلِسْ **مكانَك**، ونظرت إلى **مكانِك**، فـ(مكان) الأول مبتدأ مرفوع، والثاني اسم (إنَّ) منصوب، والثالث مفعول فيه منصوب، والرابع

مجرور بـ(إلى) وهكذا يُفْعَلُ في كلِّ متصرف منها، ولا يُنْصَب على الظرفية إلا إذا دَلَّ على مَوْضِع وقوع الفعل، أي إذا تعلَّقَ بفعل أوْ ما كان بمنزلة الفِعْلِ.

وإلى ظروفٍ غيرِ مُتَصَرِّفَةٍ بسبب عدم قَبولها للرفع، فإما أن تقع منصوبَةً، أو مجرورةً، مثل (عند) و(قبل) و(بَعْد) نحو: جئتك **عندَ** زيد، وجئتك من **عندِ** زيدٍ، ورأيتك **قبلَ** اليوم، ومن **قبلهِ** عرفتك، وجاء زيد **بعدَك**، وجئتك من **بعدهِ**، ولا تتجاوز هذا.

وأما نحو: جئتك قبلُ، أو مِن قبلُ، فهو مَبْنِيٌّ لكونه مقطوعًا عن الإضافة مع نِيَة معنى المضاف إليه المحذوفِ دون لَفْظِه.

❁❁❁

بابُ الإغْراءِ وَالتَّحْذِيرِ

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذَا أَغْرَيْتَ بِشَيْءٍ أَوْ حَذَّرْتَ عَنْهُ فَانْصِبْ، وَالْعَرَبُ لا تُغْرِي إلَّا بِثَلاثَةِ أَحْرُفٍ، وهِيَ: عَلَيْكَ، وَعِنْدَكَ، وَدُونَكَ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: عَلَيْكَ زيدًا، نَصَبْتَ (زيدًا) بِالإغْراءِ، ومَعْنَى الإغْراءِ: الْزَمْ زَيْدًا، وخُذْ زَيْدًا، ومِثْلُهُ: عِنْدَكَ عَمْرًا، وَدُونَكَ مُحَمَّدًا، أَيْ خُذْ مُحَمَّدًا. و تَقُولُ فِي التَّحْذِيرِ: اللهَ اللهَ، الأَسَدَ الأَسَدَ، وإيَّاكَ الْفِتْنَةَ، فَنَصَبْتَ عَلَى التَّحْذِيرِ، بِمَعْنَى احْذَرِ الأَسَدَ، وَاحْذَرِ الْفِتْنَةَ».

الإغْراءُ وَالتَّحْذِيرُ تركيبان من تراكيب الْجُمَلِ الفِعْلِيَّة المحذوفَةِ الفِعْل، والكلمة الْمُغْرَى بها، والمحذَّرُ عنها كلتاهما مفعولٌ به، متعلِّقٌ بفعل مفهوم من الأسلوب، يدل عليه المعنى المراد. والإغْراءُ **بالشيء معناه** «الْحَثُّ عليه والترْغِيبُ في لُزُومِه» ولذلك يُقَدِّرُ النحويون الفعل المحذوفَ بـ(الْزَم) غالبًا، وليس معنى ذلك أنَّ الفعل (الْزَم) يجب تقديرُه مطلقًا في هذا الباب، وإنما المراد المعنى العامُّ.

فإنَّ لزوم الشيء يُعَبَّر عنه بأيّ لفظ يقاربه، أو يلابس المغرَى به، والموقِفُ الذي سِيقَ فيه الكلامُ هو الذي يُحدِّد اللفظ الأنسب للملازمة المعْنِيَّة، فقولك: (عليك زيدًا) قد يراد به: أعطِ زيدًا، أو صاحِب زيدًا، أو أَكْرِم زيدًا، أو اسْأَلْ زيدًا، أو انْصَحْ زيدًا... ونحو ذلك. ولَكِنِ النحويون يقدرون المحذوفَ بلفظ (الْزَم) لِعُمومِه لذلك كله، هذا هو تفسير الأسلوب.

وحَصْرُ المصنِّفِ للألفاظ التي يُغرَى بها في ثلاثة وهي: عليك، وعندك، ودونك، هو الْمَشهورُ عند الجمهور، كقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾ أيْ الْزَمُوا أنفسَكم فَتَعاهَدوها وأصلحوا شأنها.

وقاس عليها بعضُهم ما كان بمعناها من الظروف المحوَّلة إلى معنى الفعل، نحو: أمامَك الكتابَ، **وإليك** الكتابَ، **وتحتَك** قلمًا، **ووراءَك** أخاك.. ونحو ذلك.

وللإغراء طريقٌ آخرُ يُذْكَرُ فيها الْمُغْرَى به مفردًا، أو مُكَرَّرًا، نحو: كتابَك أيها الطالب، ووالدَيْك أيها الابنُ، وصديقَك يا أحمد، فهذه كلُّها بمعنى الْزَم.

والْمُكَرَّرُ نحو: الصِّدْقَ الصِّدْقَ يا رجال، أيْ: الْزموا الصدق، ومنه الحديثُ المشهورُ في آخِرِ وَصِيَّةٍ للرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذْ قال فيها: **[الصَّلاةَ الصَّلاةَ وما مَلَكَتْ أيْمانُكُمْ]**

ويكونُ الإغْراءُ بِالعَطفِ أيْضًا، نحو: «الصِّدْقَ والأمانَةَ يا أخي» ومن الْمُكَرَّرِ قولُ الشاعر:

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لَهُ كَسَاعٍ إلى الْهَيْجَا بِدُونِ سِلاحِ

المعنى: الْزَمْ أخاك واحفظه، فمَنْ لَيس لَهُ أخٌ فَهوَ كَمَنْ يسعَى إلَى القِتالِ ولَيسَ مَعهُ سِلاحٌ يُقاتِلُ به. فـ(أخاك) مفعول به، منصوب على الإغراء بفعل محذوف، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

وَالتَّحْذِيرُ: هُوَ «الأَمْرُ بِالاِحْتِرازِ مِنْ مَخُوفٍ أَوْ مَكْرُوهٍ» فهو عكس الإغراء، والمحذَّرُ منه يُعرَب مفعولًا به لفعل محذوفٍ أيضًا، تقديره غالبًا: احْذَرْ.

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ أُسْلُوبَيْن من أساليبه:

الأَوَّلُ: تكرار الشيءِ المحذوف، نحو: «اللهَ اللهَ، الأَسَدَ الأَسَدَ» أَيْ: اتَّقِ اللهَ، وخَفِ اللهَ. واحذَر الأسَد، وتَكْرِيرُ اللَّفْظَيْنِ للتأكيد وللاكتفاء بذلك عن ذِكْر الفعل؛ لأن التصريح بِالشيء المحذَّر منه أَبْلغُ من ذِكْر فعل التحذير.

الثَّانِي: التحذير بلفظ (إِيَّاكَ) نحو: (إِيَّاكَ الْفِتْنَةَ) أي احذر نفسَك واحذَرْ الفتنة، أو: جنِّبْ نفسَك الفتنةَ، ويجوز إدخالُ (مِنْ) بعد (إياك) فتقول: «إياك مِن الفتنةِ» والمعنى: باعِدْ نفسَك من الفتنة، أو: أُحَذِّرُكَ من الفتنة.

ويجوز أنْ تأْتِيَ بعد (إياك) بالمصدر الْمُؤَوَّلِ من (أنْ) والفعلِ المضارع، فتقول: «إياك أنْ تَعْصِيَ اللهَ» على التقدير السابق نفسِه؛ لأن حذف حرف الجر هنا قِياسِيٌ، فالتقدير: من أن تعصي الله.

ويجوز تكرارُ (إياك) نفسِها مبالغة، فتقول: إياك إياك الكذبَ، وإياك إياك من الكذب.

قال الشاعر:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِراءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أَيْ: احذر الْمِراءَ، وهو الجِدال في الباطِلِ، فإنه يدعو إلى الشر ويجلبه عليك.

وَلِلتَّحْذِيرِ أُسْلُوبٌ ثالِثٌ، لم يذكره المصنف، وهو التَّصْرِيحُ بِالْمُحَذَّرِ منه والعطفُ عليه من غير تكرير، نحو قولهم: «**أهْلَكَ واللَّيْلَ**» أي: أدْرِكْ أهلك واحذر الليل، وكقولهم: «**رَأْسَكَ والسَّيْفَ**» أي باعِدْ رأسَك واحذر السيف، ومنه قولُ الله تعالى: ﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا** ﴾ أي: احذروا ناقةَ الله وتَجَنَّبوا سُقْياها.

ولَمَّا كان **الإغْراءُ وَالتَّحْذِيرُ** أمْرًا وخطابًا؛ لم يكونَا إلا للمخاطَب، وشَذَّ تَحْذِيرُ غَيْرِ الْمُخاطَبِ أوْ إغْرَاؤُهُ مُباشَرَةً، كَالغائِب بِنحوِ: إيَّاهُ وكَذَا، وعَلَيْهِ كَذَا، وكذا توجيهُ المتكلِّم الخطابَ لِنَفْسِهِ نحو: إيايَ وكذا وعلَيَّ كذا..

❁ ❁ ❁

بابُ التَّفْسِيرِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أَنَ كُلَّ شَيْءٍ ذَكَرْتَهُ مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنْوَاعًا، ثُمَّ فَسَّرْتَهُ بِنَوْعٍ نَكِرَةٍ، كانَ التَّفْسِيرُ نَصْبًا، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا، نَصَبْتَ الدِّرْهَمَ عَلَى التَّفْسِيرِ، وَيُقَالُ عَلَى التَّمْيِيزِ، ومِثْلُهُ عِنْدِي عِشْرُونَ عَبْدًا، وهَذِهِ خَمْسَةُ أَرْطالٍ زَيْتًا، وَفُلانٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا، وَأَحْسَنُهُمْ وَجْهًا».

هكذا سماه «التَّفْسِير» وهَذَا مصطلَح كوفِيٌّ غالبًا، والمصطلح الذي يَغْلِب استِعماله عند البصريِّينَ هو الذي صرَّح به بعدُ، فقال: «وَيُقَالُ عَلَى التَّمْيِيزِ» وقَرينُه الزَّجَّاجِيُّ الذي حذا حَذْوَهُ هنا مُلَخِّصًا كتابه (الْجُمَل في النحو) سماه: التمييز، ولذلك نجد النَّحَّاسَ هنا يُنَبِّه على ذلك، فقال: «ويُقال التمييز» وهما - أعني النحاس والزجاجي - كلاهما من طلاب المدرسة البغدادية التي خلَطت بين المذهبين الكوفي والبصري، مع غلبة البصري على مُيولِهما النحوي، وقَدْ نَبَّهْتُ على ذلك مرارًا في هذا الشرح.

التَّمْيِيزُ: «**اسْمٌ مُبَيِّنٌ لإبْهامِ اسْمٍ أَوْ إبْهامِ نِسْبَةٍ**» ولا يكون إلا منصوبًا أو مجرورًا، ونكرةً غالبًا متأخِّرًا غالبًا أيضًا، والْمُرادُ أنه يأتي بعد اسمٍ مُتَمَّمٍ بالتنوينِ، أو بما يقوم مقامَ التنوين، أو بعد تمام جُمْلَةٍ باكتمالِ إسنادِها.

ويُسَمَّى الشيءُ الْمُبْهَمُ: **مُمَيَّزًا**، كما يُسَمَّى التمييز **مُمَيِّزًا** (بكسر الياء) **وتَبْيِينًا**. والشيء المبهَمُ الذي يأتي له هذا التمييز لتفسيره وإزالةِ إبهامِه ينقسم إلى قِسْمَيْن:

القسم الأوَّلُ: الْمُفْرَدُ، وهو أنواعٌ ثلاثةٌ:

أَحَدُها: **العَدَد**، ومَثَّلَ لَهُ بِقوْلِهِ: «عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا» فلو قلت (خمسة عشر) ثم سكتَّ لقيل لك: ماذا تعني بخمسة عشر؟ أيْ ما المعدود؟ لأنك ذكرتَ عَددًا مُبْهمًا يحتاج إلى تمييز يفسِّرُه، وهكذا جميع الأعداد، ما عدا الواحدَ والاثنين، فهما دالّان على العَدَد والمعدود معًا، تقول: هذا رجل، وتلك امرأة، وهذان رجلان، وهاتان امرأتان، ولستَ بحاجة إلى تمييز. وما عداهما فمبْهَمٌ يجب أنْ يَصْحَبَه تمييز منصوب أو مجرور، يُبَيِّنُهُ ويُفَسِّرُه، نحو: هؤلاء خمسون رجلًا، ومائةُ امرأةٍ، وثلاثةَ عشرَ كتابًا، وثلاثةُ كتُبٍ.

ثانِيها: **الْمَقادِيرُ وما كان بِمَنْزلَتِها**، وهي: الكَيْلُ والوَزْنُ والْمَساحَةُ، نحو: هذا صاعٌ بُرًّا، أو صاعُ بُرٍّ (بالإضافة) أو: صاعٌ مِن بُرٍّ، تجرُّه بمِنْ، وهكذا في كل ما يُكال.

وأما الوَزْنُ فَكَتَمثِيلِ الْمُصَنِّف بقوْلِه: «هَذِهِ خَمْسَةُ أرْطالٍ زَيْتًا» لأنَّ (الزيت) ونحوَه من السوائل تُوزَن بالأرطال ونحوِها، وكذا نحو: عندِي طَنٌّ حديدًا، أو طَنٌّ من حديدٍ، وفي العصر الحديثِ يُستعمَل الوَزْن في كُلِّ ما يُكال أو يُوزَن، بِلا فَرْق.

والْمَسَاحَةُ مثل: قطعنا خمسينَ كِيلُو مترًا، فـ(كيلو) تمييز للعدد، و(مترًا) تمييز للكيلو. ونحو: قِسْتُ لك مِتْرَيْنِ قماشًا، وبعتك شِبْرًا أرضًا، ونحو ذلك.

وينبغي التنبيه على أنَّ كَلِمَة «كِيلُو» كَلِمَةٌ أعْجَمِيَّةٌ، وليس المرادُ بها كلمةَ «الْكَيْل» العرَبِيَّة.

وأما ما كان بمنزلة المقادير فألفاظٌ تُشبهُ المقاديرَ، وليست بألفاظها الصريحة، نحو: مِلْء، ومِثقال، ومِثْل، ومِقْدار، وقَدْر... ونحو ذلك، تقول: اشتريت مثقالًا ذهبًا، وعندي مِلْءُ إناءٍ تَمْرًا، وأعطيتك مثلَه زبيبًا، وهو مقدارُه وَزْنًا، وهذا على قَدْرِ هذا قِيمَةً.. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ ومنه قولهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا».

ثالِثُها: الْمُبْهَمُ المبيَّن بِجِنْسِه، نحو: عندي ثَوْبٌ صُوفًا، فـ(الثوب) مُبهَم الجنس، ويُحتاج إلى تعيين الأصل الذي صُنع منه، فإنه قد يكون من صُوف، أوْ من حرير، أو من خَزٍّ، أوْ مِن كتَّانٍ، ومن كلِّ ملبوس، وهذا شبيه بالوزن والكَيْلِ من جهة التركيب، ولذلك يصح أن يُقال: ثوب صُوفٍ (بالإضافة) وثوبٌ من صوفٍ، فتجره بِمِنْ. ونحوه: هذا بابٌ خشبًا أو حديدًا، وبِعْتُ خاتمًا فضةً..

القِسْمُ الثَّانِي: تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ، والْمُرادُ به: «ما يُفَسِّرُ نِسْبةً مُعَيَّنَةً من الكلام المذكور» إذا لَمْ يكن مرادًا كله.

ويكثر كونُه محوَّلًا عن فاعل أو مفعولٍ، أو وَاقِعًا بعد تفضيل، أو تَعَجُّبٍ..

مثال المحوَّلِ عن فاعِلٍ: تَصَبَّبَتِ السماءُ ماءً، واكْتَسَت الأرضُ خُضرةً،

وارتفعت المساجد أذانًا، وارْتَجَّت مكةُ حاجًّا... لأن التقدير: تصبّب ماءُ السماء، وكست الخضرةُ الأرضَ، وارتفع أذانُ المساجِد، وارتجَّ حاجُّ مكة، فما كان تمييزًا قدْ تحوَّلَ إلى فاعل في هذا التقدير، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ أي: اشتعل شيبُ الرأس. ومنه الْمُفَسِّرُ لفاعِلِ فِعْلِ المدح أو الذَّمِّ، نحو قول الله تعالى: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ وقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ وقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

ومثال المحوَّل عن المفعول: غَرَسْنا الأرضَ شَجَرًا، وزَرَعْناها حَبًّا، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ على معنى فجَّرْنا عيونَ الأرض، أوْ: عُيونًا مِن الأرضِ، وقوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ على تأويلِه بـ(أحصى عدَدَ كلِّ شَيْءٍ).

ومِنْ مَجِيئِهِ بعد التفضيل: أخوك أطولُ منك قامَةً، ومنه قول الله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾.

ومن بعد التعجب: لِلَّهِ دَرُّك فارِسًا، ويالَهُ جَبَلًا لا يُقاوَمُ، وأكرِمْ بِه ضيفًا، وما أحْسَنَهُ وَجْهًا.

وفي كلامِ الْمُصَنِّفِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ حَقَّ التمييز أنْ يكونَ نكرةً، وعلى هذا جمهور النحويين، وذهبَ بعضُ الكوفيين ومَن تبعهم إلى جواز مجيئه

معرفةً، استدلالًا بما وَرَدَ في ذلك من نصوص فصيحة، ولكنها قليلَةٌ، فمنها الحديثُ الواردُ في الموطأ ومسندِ أحمدَ وفيه أنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جاءتْها «**امرأةٌ كانت تُهْرَاقُ الدَّمَ**» فاستفتت لها أمُّ سلمة رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والشاهد فيه قولُه: «تُهَرَاقُ الدَّمَ» أي: تسيل دَمًا، فهو تمييز، وقد عرَّفَه بالألف واللام. ومنه قولُ النابغة الذبيانِي:

غَـرَّاءُ أَكْمَـلُ مَـنْ يَمْشِـي عَلَـى قَـدَمٍ جِسْمًا وأَحْسَنُ من حَاوَرْتَـهُ الكَلِمَـا

أي: وأحْسَنُ مَن حاورته كَلِمًا. فعرّف التمييز. ومنه قول الشاعر:

رَأَيْتُـكَ لَمَّـا أنْ عَرَفْـتَ وُجُوهَنـا صَلَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أي: وطِبْتَ نفْسًا. فجاء به مُعَرَّفًا. ومنه قول الآخَر:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْـبَ والْحَرْبُ لـم تَقِـدْ لَظاها ولَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبِيضُ والسُّمْرُ

أي: مُلِئْتَ رُعْبًا. و(البِيضُ) السيوف. و(السُّمْرُ) الرِّماح.

ومن كلامهم: «**غُبِنَ فلانٌ رأيَهُ**» أي: رَأْيًا. فأتى به معرّفًا بالإضافة إلى ضمير. ومثلُه: سَفِه زيدٌ نفسَه، أي: نَفْسًا.

فَقَدْ أوردَ هذه الشواهدَ وما شابَهها مما ورد فيه التمييز معرَّفًا، مَنْ ذَهَبَ إلى جوازِ تعريفه، وبها احتج الكوفيون على جواز تعريفه، ولكن الجمهور عل إيجاب تنكيره؛ لأنه الأغْلَبُ في كلام العرب.

❁ ❁ ❁

بابُ التَّعَجُّبِ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أَنَ كُلَّ ما يُتَعَجَّبُ مِنْهُ بِـ(ما) فَهُوَ نَصْبٌ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، نَصَبْتَ (زَيْدًا) لِلتَّعَجُّبِ، وفِي التَّثْنِيَةِ: مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْن، وفِي الْجَماعَةِ: ما أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ، ومِثْلُهُ: مَا أَجْمَلَ هِنْدًا، ومَا أَنْظَفَ ثَوْبَكَ، ومَا أَكْرَمَ أَخَاك، وقِسْ عليه».

التَّعَجُّبُ: «**تَعْظِيمُ صِفَةٍ فاقَتْ فِي شَيْءٍ، بِصِيَغٍ مَخْصُوصَةٍ سَمَاعًا أَوْ قِيَاسًا**».

والمراد بالتعظيم التعبير عن بلوغ الشيء غايةً غيرَ محدودةٍ حُسنًا أو قُبحًا، وقد يكون ذلك بسبَب جَهْل المتعجِّب لسبب وجودِ تلك الصفة في المُتَعَجَّب منه، وقد يكون بسبب إرادة المبالَغة في وصفه مدحًا أو ذمًّا، ووُجودُ الشَّيءِ على تلك الصفةِ قد يكونُ حقيقَةً، وقدْ يكونُ تَوَهُّمًا.

وله ألفاظٌ وصِيَغٌ مسموعة غير منحصرة، بل متوقفة على السماع والاستعمال والعُرْف، نحو: يا الله!، سبحان الله!، يا لَه من قارئ!، لله دَرُّه!، أنّى يكون هذا!، وغير ذلك.

وأما الذي يُبَوِّبُ له النحويون فهو الصِّيَغُ الْقِياسِيَةُ، وهي منحصرة في صيغتين اثنتين:

الصِّيغَةُ الأُولَى: **ما أَفْعَلَه**. وعليها اقتصر المصنِّفُ هُنا في أَمْثِلَتِه.

الصِّيغَةُ الثانِيَةُ: **أفْعِلْ به**. نحو: أَكْرِمْ بِمُحمدٍ وأحْسِنْ به. قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾.

فـ(ما) في صيغة (**ما أفعلَه**) اسمٌ مبني في محل رفع مبتدإ. و(**أفْعَلَ**) فِعْلٌ ماضٍ مبني على الفتح، وفيه ضمير واجبُ الاستتار يُعرَب فاعلًا، يعود إلى (ما). والاسم الظاهر بعده: مفعول به منصوب. وإذا كان ضميرًا، فمبني في محل نصب لأنه مفعول. وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفعٍ خبرًا للمبتدإ الذي هو (ما).

وخالَفَ جُمهورُ الكُوفِيِّين في فِعْلِيَّةِ (أفْعَلَ) في التعجب، فقالوا إنه اسمٌ منصوب على الخِلاف، أي بسبب مُخالَفَةِ معناه لِمَعنى المبتدإ، وذلك يقتضي نصبَه عندهم. ولذلك يقولون إنَّ الاسمَ المنصوبَ بعده مُشَبَّهٌ بالمفعول، وليس مفعولًا صريحًا.

وقَوْلُ المصنِّفِ: «مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْن، وفِي الْجَماعَةِ: ما أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ، ومِثْلُهُ: مَا أَجْمَلَ هِنْدًا، ومَا أَنْظَفَ ثَوْبَكَ، ومَا أَكْرَمَ أَخَاك» كُلُّه من هذِه الصيغة، فـ(الزَّيْدَيْن/ الزَّيْدِينَ) مفعول به منصوب بالياء. و(هِنْدًا/ ثَوْبَكَ) مفعول به منصوب بالفتحة. و(أَخَاك) مفعول به منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة. و(أَحْسَنَ/ أَجْمَلَ/ أَنْظَفَ/ أَكْرَمَ) أفعالٌ ماضِيةٌ مبنيةٌ على الفتح.

وأما الصِّيغَةُ الثانِيَةُ فـ(أفْعِلْ) فِعْلٌ ماضٍ جاء على صيغة الأمر، مبني على السكون والباء حرفُ جرٍّ زائدٌ، والاسمُ المجرورُ فاعلٌ في المعنى،

فإذا قلتَ: «أكْرِمْ بالرجلِ» فكأنَّك قلت: كَرُمَ الرجلُ كرمًا لا حدودَ له. فـ(الرجل) فاعل، وإن كان مجرورًا لفظًا، كما يحصل في فاعل (كَفَى) نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي كَفَى اللهُ شهيدًا، والباء زائدةٌ للتأكيد والمبالغة.

ولا يُبنى فِعْلُ التعجُّب مباشَرةً إلا مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ قابِلٍ للتفاوُتِ، غيرِ دالٍّ على لَوْنٍ ولا حِلْيَةٍ ولا عَيْبٍ.

فإن كان الفعلُ دالًا على لَوْنٍ أوْ عَيْبٍ أو حِلْيةٍ أو كان زائِدًا على ثلاثةِ أحْرُفٍ: تُعُجِّب مِنْه بفعل مُستَوْفٍ للشروط، يُؤتَى بعده بمصدر الفعل الذي لا يقبل التعجب، فيقال في التعجُّب مِن(اجتمع واشتدَّ واحتَرَم): ما أكْثَرَ اجتماعاتِكم!، وما أعظمَ اشتدادَ الأمرِ!، وما أحسنَ احترامَك لوالديك! وأكْثِرْ باجتماعاتِكم!، وأعظِمْ باشتدادِ الأمر!، وأحْسِنْ باحترامِك لوالدَيْكَ.

ويُقال في التعَجُّبِ من أفْعالِ (البياض والعَرَجِ والرَّوْنَق): ما أشدَّ بياضَه!، وما أظهر عَرَجَه!، وما أحسنَ رَوْنقَه!، وأشْدِدْ ببياضِهِ!، وأظْهِرْ بعَرَجِهْ!، وأحْسِنْ بروْنقِه!.

وما ورد من الفصيح مُخالفًا لهذه الشروط فإنه يُحفَظُ ولا يُقاس عليه، كقولهم: ما أعطاه للدراهم! وما أخْصَرَ الكتابَ! وما أتقاه لله!.. ونحو ذلك. والوجهُ أنْ يُقال: ما أكثرَ إعطاءَه للدراهم!، وما أشدَّ اختصارَ الكتاب! وما أعْظَمَ تقواه لله! لأنها أفعال غير ثلاثية.

❁ ❁ ❁

بابُ النِّـدَاءِ

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا نَادَيْتَ اسْمًا مَعْرِفَةً مُفْرَدًا، فَارْفَعْهُ بِلا تَنْوِينٍ، كَقَوْلِكَ: يا زَيْدُ، ويَا عَمْرُو، ويَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَنَحْوُهَا، وإِذَا نَادَيْتَ نَكِرَةً فَانْصِبْهَا وَنَوِّنْهَا، كَقَوْلِكَ: يا رجلًا أَقْبِلْ، وَيَا ذَاهِبًا تَعَالَ، تُرِيدُ: يَا رَجُلًا مِنَ الرِّجالِ، وَكُلُّ مَنْ أَجَابَكَ فَهُوَ الَّذِي نَادَيْتَ، وَإِذَا نَادَيْتَ مُضَافًا فَانْصِبْهُ، كَقَوْلِكَ: يَا عَبْدَ اللهِ، وَيَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَيَا غُلامَ زَيْدٍ، وَيَا صَاحِبَ الْفَرَسِ، وَيَا أَخَانَا، وَيَا أَبَانَا، وقِسْ عَلَيْهِ».

النِّدَاءُ: «تَوْجِيهُ الْخِطابِ إِلَى اسْمٍ بِحَرْفٍ مَخْصُوصٍ مَذْكُورٍ أَوْ مُقَدَّرٍ».

ولا يُنادَى إلا اسمٌ، وحروف النداء هي: (يا) وهي أكثرها استعمالًا وشيوعًا؛ ولذلك يُنادَى بها القريبُ والبعيد والخاصُّ والعامُّ. وقد تُدْخَلُ عليها هاءٌ، فيقال: هَيا، أو همزةٌ فيقال: أَيا، والهمزةُ مفردةً وممدودةً: أ، آ، والهمزةُ مع الياءِ الساكنة فقط: أَيْ، وفي النُّدْبة: وَا.

فينادَى البعيدُ بما فيه مَدٌّ لأجل رفع الصوت للإسماع والتبليغ، وذلك حُروف: يا، أيَا، هيا، آ. ويُنادَى القريبُ غالبًا بما ليس فيه مَدٌّ لِعدم الحاجة إلى رفع الصوت، وهو: أ، أيْ.

والْمُنادَى مرفوعٌ ومنصوبٌ، والبصريّون يُعبِّرون عن المرفوع بِالمبنيِّ على ما يُرفَع به؛ والسبب في ذلك أنهم وجَدُوه في اللغة بدون تَنْوِينٍ،

فحملوا ذلك على البناء؛ لأن المبنيَّ لا ينوَّن إلا إذا نُكِّر.

ولأجل هذا قال المصنف: «فَارْفَعْهُ بِلا تَنْوِينٍ»، وخرّجوا سببَ بنائِه على التشبيه بضمير المخاطَب، فقولُك: يا زيدُ، بمنزلة قولِك له: أنتَ، وإنك، فنُقِلَ من حالِ الإعراب إلى البناء؛ لأجل هذا المعنى الذي اقتضاه أسلوبُ النداء.

والمصنِّفُ هنا مَثَّلَ لكل أنواع المنادَى ما عَدَا واحدًا، كما سَيَرِدُ، وستندرج أمثلتُه في أقسامه التالية: أَقْسَامُ الْمُنادَى:

القِسْمُ الأَوَّلُ: الْمُنادَى المرفوع، وهو الْمَبْنِيُّ على ما يُرفع به، وهو نوعان:

١- **العَلَم المفرَدُ**، والمراد بالإفراد عَدَمُ التركيب الإضافي، نحو: يا زيدُ، يا عَمْرُو، يا محمدُ، يا زيدونَ، يا خلدون، يا لمتونُ، يا هارونُ، تقول فيه: منادَى مبني على الضمِّ في محل نصب، وإنما قيل فيه: (**في مَحَلِّ نَصْب**) لأنَّ الأصلَ في الْمُنادَى أنه مفعول به، لأنَّ توجيهَ الخطاب إلى اسم نوعٌ من وقوع الفعلِ عليه، فقولك: يا زيدُ، بمنزلة قولك: أَدْعُو زيدًا، أو: أُنادِي زيدًا. قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآ ﴾ وقال الله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ ﴾ وقال تعالى: ﴿يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا ﴾.

٢- **النَّكِرَةُ المقصودَةُ**، وهي اسمُ الجنس المعيَّنُ بتوجيه النداء إليهِ دون

سائر جِنْسِه، وهذا هُوَ الَّذِي لم يُمَثّل له المصنِّف، نحو: يا رَجُلُ أقبِل. تريد رجلًا معَيَّنًا تخاطبه، ومثلُه: يا مسلمُ، ويا شيخُ، ويا رجالُ، ويا مسلمون، ويا عاملون، ويا رَجُلان، ويا مُعَلِّمانِ، ويا مسلماتُ، ويا طالباتُ... وهكذا، تَبْنِيهِ على الضَّمِّ في محل نصب، كما فعَلْتَ بِالذِي قبْلَه، أو على الواو، أو على الألف، إن كان مما يُرفَع بالواو، أو الألف. قال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ وقال تعالى: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾ وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ وقالَ تعالى: ﴿يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا﴾.

ومن هذا النوع نداءُ المُحَلَّى بـ(الْ) الْجِنْسِيَّةِ بواسطة (أيٌّ) و(أيَّةُ) تُنادِيهِمَا وتُلْحِقُ بِهما (ها) التَّنْبِيهِ، ثُمَّ تَأتِي بعدَها بالاِسْمِ الْمُنَادَى مُعَرَّفًا بالأَلِفِ واللامِ نَعْتًا لَهُما، نحو: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيَّتُها المرأةُ، فـ(يا) حرف نداءٍ مبني، لا محل له من الإعراب. وأيٌّ/ أيّةُ: منادَى مَبْنِيٌّ على الضم في محل رفع. **والرجل/ المرأة**: نَعْتٌ مرفوع. قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ وقالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ و(ها) التي بعد «أيٌّ وَأيَّةُ» حرفٌ للتنبيه، والسبب في الإتيان بـ(أيٌّ وَأيَّةُ) التوَصُّلُ بهما إلى نداءِ ما فيه الأَلِفُ واللامُ؛ لأن حرف النداء لا يُباشِر الأَلِفَ واللاَّمَ إلا في أشياءَ معينة، مثل لفظ (الله) إذا لم يُعوَّض مِيمًا في آخره، فإما أن تقول: يا الله اغفر لي، وإمَّا: اللهم اغفر لي.

القِسْمُ الثاني: الْمُنَادَى المنصوب، وهو ثلاثة أنواع:

١- **المضافُ**، وهو الذي أرادَه الْمُصَنِّفُ بقولِهِ: «وَإِذَا نَادَيْتَ مُضَافًا فَانْصِبْهُ، كَقَوْلِكَ: يَا عَبْدَ اللهِ، وَيَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَيَا غُلامَ زَيْدٍ، وَيَا صَاحِبَ الْفَرَسِ، وَيَا أَخَانَا، وَيَا أَبَانَا».

فهو مُكَوَّنٌ من مُضافٍ ومُضافٍ إلَيْهِ، والْمَنصوبُ هو الْمضافُ، تقول في نحو «يا عَبْدَ اللهِ»: (عبد) منادى منصوب لأنَّه مضاف، ولفظ(الله) مضاف إليه مجرور.

وإن كان الْمُضافُ إلَيْه مبنيًّا قلتَ: في محل جرٍّ، مثل: يا أخانا، فـ(نا) ضمير في محل جر، و(أخا) مُنادَى منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، ومثله قول الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ﴾.

ومِن شواهد الْمُنادَى المضافِ قول الله تعالى: ﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَـٰصَـٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ وهذا علامة نصبه الياء لأنه مثنى. ﴿قُلْنَا يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ فـ(ذا) مُنادَى مَنصوبٌ؛ لأنه مضاف، وعلامةُ نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

٢- **الشَبِيهُ بالمضاف**، وهو «ما اتَّصَلَ به شَيْءٌ مِنْ تَمامِ معناه» نحو: يا محترِمًا أباهُ أبْشِرْ بالخير. فـ(محترِمًا) منادى منصوبٌ لأنه شبيه بالمضاف،

و(أباه) مفعولٌ به منصوب، لأن (محترمًا) اسمُ فاعلٍ يَعْمَل عملَ فعلِه، فكأنك قلت: يا مَن يَحْترم أباه.

ومما يدلك على أنه شبيه بالمضاف أنَّك تستطيع تحويلَه إلى المضاف، فتقول: «يا محترمَ أبِيه» وأنك لا تُنادي محترِمًا مطلقًا، وإنما أردتَه مقَيَّدًا بما بعده، فهو من تمامه.

ونحو: يا كريمًا أبوهُ أَحْسِنْ، ومثله: أيْ خطيبًا للناس اصْدُقْ، وأَيا محمودًا فعلُه هَنِيئًا، وهَيا حسنًا وجهُه أين كنت؟ وهكذا. قال ذو الرمة:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

حُزْوَى: مَوْضِع مُعَيَّن. فالشاعِرُ لا ينادِي دارًا مطلقةً، وإنما يريد الكائنة بِـ(حُزْوَى) خاصة، فكان هذا من تمام معناها، وقولُه: «**هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً**» أيْ: حَرَّكْتِ دمعَ العَيْن وأَثَرْتِه، **ويرفضّ**: ينتشر في كل وِجهة، **ويترقرق**: يتردد في جَرَيانه ويضطرب.

٣- **النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصودَةِ**، وهي اسْمُ الجِنْسِ غيرُ المعيَّن، وقد مثل المصنف لهذا النوع وشَرَحَه فقال: «يا رجلًا أَقْبِلْ، وَيَا ذَاهِبًا تَعَالَ» ثم قال: «تُرِيدُ: يَا رَجُلًا مِنَ الرِّجالِ، وَكُلُّ مَنْ أَجَابَكَ فَهُوَ الَّذِي نَادَيْتَ» يريد أن المنادَى جِنْسٌ عامٌّ وقَصْدُ الْمُنادِي منه غيرُ مُحَدَّد بشخص مُعَيَّن، ومِن ثَمَّ درَج النحويون على التمثيل له بكلامِ الأَعْمى عندما يُنادِي، لأنَّ الأعمى لا يُبصِرُ أَحَدًا، وإنما يريد من يُلَبِّي حاجتَه من أفراد الجنس الذي يناديه،

فيقول: يا رجلًا خُذْ بِيدِي، ومثلُه قولُ الخطيب يخاطب عامةَ الناس: يا مسلمًا اتقِ الله، ويا مؤمنةً اتقي ربَّك، ويا طالبًا اجتهِد، ويا تاجرًا اصدُق، وهكذا. فهذا حكمُه النصبُ، قال الشاعر:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلّا تَلاقِيَا

فالشاعر هنا يُنادِي راكبًا مطلَقًا غيرَ مُعَين، فهذا النوع عكس الذي قبله، وهو الشبيه بالمضاف، وكلاهما منصوب.

وأما (وا) فخاصةٌ بِنداء الاسمِ المندوب، وهو الْمُتَفَجَّعُ عليه، نحو: وا زيداهْ، وا عمراهْ، **وا أحمداهْ**.. وهذه الأعلام نابت الفتحة التي يقتضيها ألِفُ الندبة فيها عن الضم.

وقد يُحذف حرفُ النداء اكتفاءً بمفهوم السياق، نحو: «**أحمدُ، تعالَ**» و: «**أخِي، انتبه**» و: «**عبادَ الله، اتقوا الله**».. فمثل هذا السياق يُغْني عن التصريح بحرف النداء؛ لأنه مفهوم من أسلوب الخطاب، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ أي: يا يوسف. وقال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [**وكُونُوا عبادَ اللهِ إخوانًا**] أي: يا عبادَ الله. وقال الشاعر:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

أي: يا أبا منذر. ولا يُجيز البصريون حذفَه إن كان المنادَى نكرةً أو اسمَ إشارة، وأجازه الكوفيون في النكرة المقصودَةِ واسمِ الإشارة.

❀ ❀ ❀

بابُ العَدَدِ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أنَّ العَدَدَ الْمُذَكَّرَ مِنَ الثَّلاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ بِالْهاءِ، وَعَدَدَ الْمُؤَنَّثِ مِنَ الثَّلاثِ إِلَى الْعَشْرِ بِغَيْرِهَا، تَقُولُ فِي الْمُذَكَّرِ: ثَلاثَةُ رِجالٍ، وخَمْسَةُ أَثْوابٍ، وعَشْرَةُ أيَّامٍ. وفِي الْمُؤَنَّثِ: ثَلاثُ نِسْوَةٍ، وخَمْسُ بَنَاتٍ، وعَشْرُ لَيالٍ، وقِسْ عليه. فإذا جَاوَزْتَ الْعَشْرَةَ حَذَفْتَ الهاءَ مِنَ الْعَشْرَةِ فِي الْمُذَكَّرِ وأَثْبَتَّهَا فِي الْمُؤَنَّثِ، وأَسْكَنْتَ الشِّينَ مِنَ (الْعَشْرَةِ) فِي الْمُؤَنَّثِ، تَقُولُ فِي الْمُذَكَّرِ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، واثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، و ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وقِسْ عليه. وفِي الْمُؤَنَّثِ: إِحْدَى عَشْرَة امْرَأَةً، واثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، و ثَلاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وقِسْ عَلَيْه».

المراد بهذا الباب معرفةُ أحوالِ استعمالِ الأعدادِ في تركيب الكلام، ويتكون ذلك من جُزْأَيْن: أَحَدُهُما العَدَدُ، وثَانِيهِمَا الْمَعْدُودُ.

فلِكُلِّ نَوْعٍ من أنواع العَدَد حالٌ من أحوال المعدود تخصُّه، وينضبط ذلك بِالتفصيل الآتي، وسَنُدرِج ما ذكرَه المصنِّف في هذا التفصيل.

أوَّلاً: العددان واحد واثنان، تقدَّم الحديثُ عنهما في (باب التفسير) بما يُغْنِي.

ثانِيًا: الأعداد المفْرَدَة: من ثلاثةٍ إلى عشرة: تُخالِف معدودَها تَذْكيرًا وتأنيثًا، وتمييزها - وهو المعدود - يجب أن يكون جَمْعًا مجرورًا في كل

أحواله، نحو: ثلاثة رجالٍ، بالتاء وتُسمّى بـ(الهاء)؛ لأنها تُرْسَمُ هاءً منقوطةً ويوقَفُ عليها بالهاء. ولا فرق بين المعدود العاقِل وغيره، نحو: خمسة أثوابٍ، وعشرة أيامٍ، وسبعة أقلامٍ، وأربعة كُتُبٍ. وتَعْكِسُ في المؤنث فتأتي بالعدد مُذَكَّرًا بدون تاء، فتقول: ثلاث نسوةٍ، وخمس بناتٍ، وعشر ليالٍ، وإنما قلت (عشر) مع الليالي؛ لأنَّ مفردها (ليلة) مؤنَّثٌ، وقلتُ (عشرة) مع الأيام؛ لأن مفردَها (يوم) مذكَّرٌ، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾.

ثالِثًا: الأعداد المركبة: من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر): يظل معها الجزءُ الأوَّلُ على حالَيْه المتقدِّمَتَيْنِ في القِسْمَين السابِقَيْن، وأما الجزءُ الثاني، وهو لفظ (عشرة) فإنه يوافق المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا، مع تَسْكين شِينه مع المؤنَّث خاصةً، وتَبْنِي الْجُزْأَيْن مَعًا على الفتح، وتمييزه مفرَد منصوب، تقول: **هؤلاء** أَحَدَ عَشَرَ رجلًا وإحدى عَشْرةَ امرأةً، **وجاءني** اثنا عَشَرَ طالبًا، واثنتا عشْرةَ طالبةً، ورأيت ثلاثةَ عَشَرَ جَملًا، وثلاثَ عشرةَ ناقةً.. قال الله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (اثنتا عشرة) فاعِلٌ مَبْنِيٌّ على الفتح في محل رَفْع. و(عَينًا) تمييزٌ منصوب. وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾. (أحدَ عَشَرَ) مفعول به مَبْنِيٌّ على الفتح في محلِّ نَصْبٍ، و(كَوْكَبًا) تمييزٌ منصوب.

رابعًا: ألفاظ العقود، وهي من عِشْرِين إلى تسعين، وتُسْتَعْمَل استعمالًا واحدًا مع المذَكَّر والمؤنَّث، غير أنها مُلْحَقَةٌ بِجَمْع المذكَّر السالِم في إعرابها، فتُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَب وتُجَرُّ بالياء - كما تَقَدَّمَ في بابِه - وتمييزُها مُفْرَدٌ منصوب مطلقًا، نحو: **هم** عشرون طالبًا وخمسونَ طالبةً، **وقرأت** ثلاثين كتابًا وثلاثين قصةً، **ونظرتُ إلى** أربعين نجمًا، **وإلى** سِتِّينَ سحابةً. قال الله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ وقال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾.

خامسًا: الْمِائَةُ والأَلْفُ، يُستعملان استعمالًا واحدًا مع المذَكَّر والمؤنَّث، وتمييزُهما مُفْرَدٌ مجرورٌ بالإضافة، تقول: **أنتم** مائةُ رجلٍ ومائةُ امرأةٍ، **واشتريت** أَلْفَ كتابٍ وأَلْفَ وَرَقَةٍ، ومررت بِمِائَةِ غُصْنٍ، وأَلْفِ شجَرةٍ... قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ﴾ وقال تعالى: ﴿فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾.

تَتْمِيمٌ:

أ) يُصاغ اسمُ (الفاعل) من الأعداد الأصولِ من (١) إلى (١٠) فيقال: الواحد، الثاني، الثالث، الرابع... وهكذا إلى العاشر. وإذا رُكِّبَ مع «العشرة» بُني على فتح الجزْأَيْن كأَصْلِه، ولكنك تلتزم التذكيرَ مع المذَكَّر

والتَّأْنِيثَ مع المؤنَّثِ، لأنه وصْفٌ يجب أن يُطابِقَ الموصوفَ، ويكون مبنيًّا في محلِّ الرفع أو النصب أو الجر.

تقول الحادي عشرَ والحاديةَ عشْرةَ، والثاني عشرَ، والثانيةَ عشرةَ، والثالثَ عشَرَ، والثالثةَ عشْرةَ... نحو: هذه المدرسةُ الخامسةَ عشرةَ، ورأيتُ الطالبَ السابعَ عَشَرَ، وأُعجِبْتُ بالسيارةِ الثامنةَ عَشْرَةَ.

ب) وإذا قلتَ «**ثاني اثْنَيْن**» فأضفته إلى أصْلِه فمعناه أحَدُ الاثنين، أو: واحدٌ من اثنين، وكذا «**ثالث ثلاثةٍ**» بمعنى أحد الثلاثة وهكذا يُقال في الجميع.

وإذا قلتَ «**ثالث اثنَيْن**» فأضَفْتَه إلى ما دونَه فمعناه مُصَيِّر اثنينِ ثلاثةً بنفسه، وكذا «رابع ثلاثة» بمعنى الذي جعل الثلاثة أربعةً بنفسه، وهكذا في كل فاعل من العدد مضافٍ إلى ما دونه، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ المعنى أنه تعالى بِمَعِيَّتِه لجميع خَلْقِه هو رابعُ كُلِّ ثلاثة، وسادس كُلِّ خمسة، وهكذا زادوا أو نقصوا، فهو معهم بسَمْعِه وبَصَرِه وعِلْمِه لا تخفى عليه خافيةٌ منهم، فَسُبحانه وتعالى وتقَدَّس.

❀ ❀ ❀

بابُ حُروفِ الاسْتِثْناءِ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهِيَ: إلا وغَيْرٌ وسِوَى وحاشَى وخَلا وما خَلا، وعَدَا وَمَا عَدَا، وبَلْهَ، ولَيْسَ، ولا يَكُونُ، وإلا أنْ يَكُونَ، ولاسِيَمَا، وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(إلا) وَكَانَ أَوَّلُ الْكَلامِ مُوجَبًا نَصَبْتَ الْمُسْتَثْنَى، كَقَوْلِكَ: قامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، ومَرَرْتُ بِهِمْ إلاَّ عَمْرًا، وهَذَا دِينَارٌ إلا قِيرَاطًا، وقِسْ عَلَيْهِ. وإنْ كَانَ أَوَّلُ الْكَلامِ جَحْدًا أَجْرَيْتَ ما بَعْدَ (إلا) عَلَى مَا قَبْلَهَا، مِنَ الإعْرَابِ عَلَى الْبَدَلِ، كَقَوْلِكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلا أَبُوكَ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إلا أَبَاكَ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا أَبِيكَ، وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(غَيْرٍ وسِوًى وحاشَى و خَلا وبَلْهَ) خَفَضْتَ الْمُسْتَثْنَى، كَقَوْلِكَ: قامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وسِوَى زَيْدٍ، وحاشَى زَيْدٍ، وخَلا زَيْدٍ. وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(مَاعَدَا) و(مَاخَلا) وَ(لَيْسَ) وَ(لا يَكُونُ) نَصَبْتَ الاسْتِثْناءَ فِي الْمُوجَبِ والْمَنْفِيِّ، كَقَوْلِكَ قامَ الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا، وَمَا عَدَا زَيْدًا ولَيْسَ بَكْرًا، وَلا يَكُونُ مُحَمَّدًا، وَمَا قامَ الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا.

وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(إلاَّ أَنْ يَكُونَ) فَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، كَقَوْلِكَ: قامَ الْقَوْمُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدًا. وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(لاَ سِيَمَا) فَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وَإِنْ شِئْتَ خَفَضْتَ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبَنِي الْقَوْمُ لا سِيَمَا زَيْدٌ، وَلا سِيَمَا زَيْدٍ» انتَهَى كلامُه.

الاسْتِثْناءُ: **هُوَ: «قَصْرُ الْحُكْمِ عَنْ شَيْءٍ أَوْ قَصْرُهُ عَلَيْهِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الاسْتِثْناءِ»**.

مثالُ الْقَصْرِ عن الشيء: «جاء المسافرون، إلا زيدًا» فالْحُكْمُ الذي هو المجيء قُصِرَ عن زيد فلم يندرج فيه، أيْ: لم يتناوله المجيء. **ومثالُ قَصْرِه عليه**: «ما جاء إلا زيدٌ» فـ(زيدٌ) قُصِرَ عليه المجيء، ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ فَقَصَرَهُ على النَّذَارة. و(إنْ) هذه نافية، أيْ: «ما أنتَ إلا نذيرٌ».

ويَرَى بعضُ النَّحْوِيِّين أنَّ حقيقتَه «إخراجُ الشَّيءِ من حُكْمِ ما دَخَل فيه غَيرُه» وهذا صحيحٌ؛ لأنك إذا قلتَ: «جاءني القومُ إلا زيدًا» فقد أخرَجتَ زيدًا من أنْ يتناوَله الْحُكم الذي هو الْمَجِيءُ، وليس معنى ذلك أنه كانَ ممن جاء ثم أخرجتَه من الجائِين، ولكنه قد كانَ ممن يجوز أنْ يتناوله الْحُكْمُ عند إطلاقه قبْل إخراجِه منهم، فهو نَوْعٌ من تقييد الْحُكْمِ.

وأركانُه ثلاثةٌ: المستثنى منه، وأداةُ الاستثناء، والمستثنى. ويَحصُل بأدواته التي ذكرها المصنف، وهي متنوِّعَة، وهذا تفصيلُهَا وبَيانُ معانيها، ثُمَّ أحكامُ الْمُسْتَثْنَى بِها بعد ذلك:

* إلاّ: وهي حَرْفٌ، وهي الأصل في هذا الباب، والْمُستَثْنَى بِها له أحكامٌ ستأتي بعدُ، ومثالها قولُ الْمُصنِّف: «قامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، ومَرَرْتُ بِهِمْ إلاَّ عَمْرًا، وهَذَا دِينَارٌ إلا قِيرَاطًا» و«القِيرَاط» معيارٌ يُوزَن بِه قَدِيمًا، يَزِنُ من الذَّهَب بِمقدار حَوَالَي ثلاثِ حَبَّاتٍ من الْقَمْح.

* عَدَا وخَلا وحاشَى: مشتركةٌ بين الحرفية والفِعْلِية، فإن جُرَّ ما بعدها

فهي حروف جر، وإن نُصب فهي أفعال ماضية، ومضى بيانُ ذلك في «حروف الْجَرِّ» ومعناها الاستثناءُ في كِلْتا الحالَيْن، **ويقال: حاشَ، وحاشَى، وحشا.** وتُكْتَبُ أَلِفُها الأخيرةُ قائمةً، ولكن القياس كتابتُها ياءً لأنَّها رُباعيَّة.

فإذا دخلت عليها (ما) فقيل: ما خلا، وما عدا، وما حاشى، فهي أفعالٌ قَوْلاً واحدًا، وعندئذٍ يجبُ نَصْبُ الْمُستَثْنَى مَفعولا به، نحو قول المصنف: «قامَ الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا، وَمَا عَدَا زَيْدًا ولَيْسَ بَكْرًا، وَلا يَكُونُ مُحَمَّدًا، وَمَا قامَ الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا».

* لَيْسَ: فعل ماضٍ معناه النفْيُ، ويُستثنى به، والمستثنى به يُعْرَبُ خَبَرًا لَهُ منصوبًا؛ لأنه من أخوات (كان) نحو: «قامَ القَوْمُ لَيْسَ خالِدًا» **ومن شواهد الاستثناء به الحديثُ الذي أخرجه البخاريُّ في الصحيح: [ما أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ اللهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ]** فـ(السِّنُّ) و(الظفر) مستثنى بـ(ليس) منصوبٌ، لأنه خبر (ليس) واسمها مُضْمَر.

* لا يَكُونُ: فعل مضارع منفي بـ(لا) ويُستثنى به، والمستثنى به منصوبٌ، لأنه خبر (كان) واسمه مضمَر، فَـ(ليس) و(لايكونُ) كلتاهما من الأفعال الناسخة التي يرْتَفِع بعدَها المبتدأ وينتصب الخبر، وتسمى بـ(كانَ وأخواتها) نحو قولِ المصنف: «قام القَوْمُ لَيْسَ بَكْرًا، وَلا يَكُونُ مُحَمَّدًا» أيْ: ليس القائمُ بَكْرًا، ولا يكونُ القائمُ محمدًا.

* غَيْرٌ وَسِوًى: اسمان، ويقال: سِوى، وسُوى، وسَواء، والمستثنى بهما

مجرور بالإضافة أبدًا، والأصْل في (غير) أنها نعتٌ لِمَا قبلها، ولكنها أُشْرِبَتْ معنى (إلا) الاستثنائية فَأُجْرِيَتْ مُجراها في الاستثناء، ولِكونها اسمًا ملازمًا للإضافة جُعِلَ إعراب المستثنى عليها، ثم جُرَّ المستثنى بالإضافة بعدها.

تقول: هل جاءك غيرُ زيدٍ؟ وما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ، ولم أرَ رجلًا غيرَ زيد.

وأما (سوى) فظَرْفٌ منصوبٌ على الظرفية في غير الاستثناء، وفي الاستثناء تُعْرَبُ إعرابَ (غير) ويُعْرَبُ ما بعدها مثلَ الذي بعد (غير). وفيها كلامٌ وخِلافٌ يطولُ.

* لا سِيَّمَا: مركبة من (لا) النافية، و(سِيَّ) وأصلها (سواء) المتقدمة، وأصلُها «سِوْيٌ» سكنت الواو إثرَ كسرٍ فقُلِبَت ياءً، ثم أُدْغِمت الياءُ في الياء، فقيل: سِيٌّ، ومعناها: المِثْل، ولَحِقَت بها (ما) فقيل (لا سيّما) أي: لا مِثْلَمَا، وإنما فُتحت الياء فقيل «لا سيَّما» لأنها تَرَكَّبَتْ مع (لا) فبُنِيَت على الفتح.

وهذا التحليل لتركيبها يدُلُّك على أنَّ **الأصلَ فيها تشديدُ الياء** «لا سِيَّمَا» ولكن وردَ تَخْفيفها، بحذف إحدى الياءَيْنِ.

ولَمَّا كان ما بعدها تقييدًا لما أُطلِقَ قبلها أو تخصيصًا له صارت مشربَةً معنى الاستثناء، فأُدرجت في أدواته، عند المصنِّف وجماعةٍ من النحويين، كالأخفش وأبي حاتم والزَّجَّاجِ وابنِ السرَّاج وابنِ بابَشاذ والزمخشري والشَّلَوْبين والْمُهَلَّبي وابنِ يَعِيشَ، وهو مذهب الكوفيين.

وما بعدها يجوز رفعُه على أنه خبرٌ لمبتدإ محذوف، فإذا قلت: «ضربني القوم ولا سيما زيدٌ» فالتقدير: ولا سيما هو زيدٌ، أو على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ضربني القوم وزاد زيدٌ عليهم.

وإذا جررته فقلتَ: «ولا سيما زيدٍ» فعلى أن (ما) زائدة و(زيد) مضاف إليه، والأصلُ: ولاسِيَّ زَيْدٍ.

واقتصر المصنف على هذين الوجهين؛ لأنهما هما المشهوران، ويجوز النصب على أنه تمييز عند من يرى جواز مجيء التمييز معرفةً، أو على الاستثناء؛ لأنَّ (لا سيما) بمنزلة (إلا) في هذه الحال، وأنت تقول: ضربني القومُ إلا زيدًا، أو على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: أخُصُّ زيدًا.

والكلام فيها يطول معنىً وإعرابًا، وقد نبَّهَ بعضُ النحويين على أنّ إسقاط (لا) منها، وقولَ بعض الناس: (ولا سيما والأمر كذا) كلام غيرُ عربي.

* إلا أنْ يَكُونَ: هذَا التَّرْكِيبُ مُكَوَّنٌ من (إلّا) الاستثنائيةِ و(أنْ) المصدرية، والفعل المضارع (يكون) ويُستثنى بهذا التركيب - كما ذكر المصنف - ومَثَّلَ بقوله: «قامَ الْقَوْمُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ، أَوْ: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدًا» بالرفع على أنه اسم كان التامة، وهي لا تحتاج إلى خبر، وبالنصب على أنه خبر (كان) الناقصة، قال الزَّجَّاجِيُّ في جُمَلِه: «**والرفْعُ أجْوَدُ**» ولعله يريد ما يكون فيه ما قبلها موجَبًا كهذا المثال، وكذا إن كان منفيًا نحو: ما قام القومُ إلا أن يكونَ زيدٌ، فالرفع أيضًا أجود، وعليه الجمهور،

كما أشار أبو حيانَ في «الارتشاف» وقد قُرِئ بالوجهين في قول الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ برفع التجارة ونصبِها في «السَّبْعِ» على الوجهين، لأن المعنى: إلا أن تحصُلَ تجارةٌ.

* بَلْهَ: وَرَدَتْ في النسختين المحققَتَيْن من الكتاب: «بَلْ» وهو خطأ من النُّسَّاخ؛ لأن (بل) من حروف العطف - كما تقدم - ولم أجد أحدًا ذكر من معانيها الاستثناء، فَالصواب: بَلْهَ، فهي أداةُ استثناءٍ، عند جمهور الكوفيين والبغداديين، خلافًا لجمهور البصريين، ولها معانٍ متعددةٌ، أشهرُها: أن تكون اسمَ فِعْلِ أمْرٍ بمعنى: دَعْ، أو مَصْدَرًا بِمعْنَى: تَرْك، أو مُرادفَةً لـ(كيف) أو (غير)

وما بعدها يُرفع على أنه مبتدأ، وهي الخبر؛ لأنها مرادفة لـ(كيف) حينئذ، ويُنصَب على أنه مفعول به أو على الاستثناء، ويُجَرُّ على الإضافة.

قال كعب بن مالك الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

تَـذَرُ الْجَمَـاجِمَ ضَـاحِيًا هاماتُهـا بَلْـهَ الأَكُـفّ كَأَنَّهـا لـم تُخْلَـقِ

رُوِيَ بالرفع والنصب والجر في كلمة (الأَكُفّ) - جَمْع كَفِّ اليَدِ - على التوجيه السابق؛ والمصنِّفُ اقتصر على وجْهِ الجر، والصواب أنَّ معنى الاستثناء يمكن تَصوُّرُه فيها على جميع الأوجه.

واعلم أنّ مقصود النحويين من هذا الباب تبيانُ الأحكام الإعرابية للمستثنى، وتقع في أقسام ثلاثة رئيسة، وهي:

الأول: التامّ الموجَب، وحكمُه نَصْبُ المستثنى وجوبًا، وصورته أن تكون أركانُه تامَّةً ولم يُسبَق بنفي ولا شبهِه، نحو: نجح الطلاب إلا واحدًا، فـ(الطلاب) مستثنى منه، و(إلا) أداة الاستثناء، و(واحدًا) مستثنى واجبُ النصب. قال الله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾.

وإذا كانت الأداة(غير) أو (سوى) فهي التي تُعرَب إعراب المستثنى، وهو يقَعُ مضافًا إليها، فتقول: نجح الطلاب غيرَ واحدٍ، أو: سوى واحدٍ. وعلامة النصب مقدرةٌ على (سوى) **ومثلُه في وجوب النصبِ المنقطعُ،** وهو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، نحو: «انطلق الناس إلا حصانًا» فهذا واجب النصب عند الحجازيين، وبنو تميم يُتْبِعونه للمستثنى منه على البدل، فيقولون في هذا المثال: حصانٌ.

ويَجِبُ النَّصْبُ أيضًا إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه، قولًا واحدًا، نحو: «**مالي إلا اللهَ ناصرٌ**» قال كعب بن مالك الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخاطِب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

والناسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

أيْ: ليس لنا وزَرٌ إلا السيوفَ وأطرافَ القَنا. وقولُه: أَلْبٌ: أَيْ جَمْعٌ متألِّبٌ، وهو المتجمِّع من أشتات. والقَنا: الرماح. والوزر: الملجأ.

وقال الكميت:

ومَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ومَالِيَ إلا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

أي: مالي شيعةٌ إلا آلُ أحمدَ، ومالي مذهبٌ إلا مذهبُ الحقِّ. فـ(شيعة) مبتدأٌ، و(آلُ) خبرُه، و(أحمد) مضافٌ إليه، مجرورٌ، وفُتِحَ لأنه ممنوع من الصرف. فقدم المستثنى وهو (آل أحمد/ مذهب الحق) على المستثنى الذي هو(شيعة/ مذهب) فنصب المستثنى وجوبًا.

الثاني: التامُّ الْمَنْفِيُّ، وصورته أن تكون أركانُه تامَّةً مسبوقَةً بنفْيٍ أو شِبْهِه، وشِبْهُ النفْيِ هو الاستفهام والنَّهْيُ، وهذا النوع حكمُه جوازُ النصبِ على الاستثناء، والإتْباعِ للمستثنى منه على البدَلِيَّة، نحو: ما جاء العاملون إلا واحدًا/ واحدٌ، فـ(العاملون) هو المستثنى منه، وهو فاعل مرفوع، والمستثنى بدلٌ منه في حال رفعه.

وتقول: هل انطلق أحدٌ غيرُ/ غَيْرَ زيدٍ؟ برفع (غير) على البدل، ونصبِها على الاستثناء، وهو النوع الذي عناه المصنف بقوله: «وإنْ كَانَ أَوَّلُ الْكَلامِ جَحْدًا أَجْرَيْتَ ما بَعْدَ (إلا) عَلَى مَا قَبْلَهَا، مِنَ الإعْرَابِ عَلَى الْبَدَلِ، كَقَوْلِكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلا أَبُوكَ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إلا أَبَاكَ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا أَبِيكَ» مقتصرًا على وجه البدَل، ولم يذكر وجهَ النَّصْبِ على الاستثناء، مُكتفِيًا بما يُفهَمُ من قولِه قبل ذلك: «وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(إلا) وَكَانَ أَوَّلُ الْكَلامِ مُوجَبًا نَصَبْتَ الْمُسْتَثْنَى» لأنَّ مفهومَه جوازُ غيرِ النَّصْب إذا كان الكلامُ غيرَ مُوجَب، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ قُرِئَ بالنصب والرفع في (امرأتك) على الوجهين. وقال الله

تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ وقُرِئَ (قَلِيلًا) أيضًا. وتقول: هل مررت بأحد إلا أباك؟ أو: «إلا أبيك» على البدل من (أحد).

الثالِثُ: المفرَّغ، وهو الاسْتِثْناءُ الناقِصُ الْمَنْفِيُّ، سُمِّيَ بذلك لعدم وجودِ المستثنى منه فيه، وحكمُه أنْ يُعْرَبَ عَلى ما يوجِبُه موقعُه في الْجُمْلَةِ، نحو: «ما زيدٌ إلا أخوك» و«ما رأيتُ إلا أخاك» و«ما ذهَبْتُ إلا إلى أخيك» ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقال كعب بن زهير:

أَمْسَتْ سُعادُ بِأَرْضٍ لا يُبَلِّغُها ... إلا الْعِتاقُ النِّجِيباتُ الْمَراسِيلُ

وَلَنْ يُبَلِّغَها إلا عُذَافِرَةٌ ... فِيها عَلَى الأَيْنِ إِرْقالٌ وَتَبْغِيلُ

فـ(العتاق) فاعل، وهِي الإبِلُ الكرِيمَة. و(عُذافرة) فاعل، وليس فيها وجهٌ غيرُ هذا. وهي الناقةُ القويَّةُ الصَّلْبَة. والْمَراسِيلُ: جمْعُ مِرْسالٍ، وهي الناقة السريعة. والأَيْنُ: الإعْياءُ. والإرْقالُ والتَّبْغِيلُ: نَوْعانِ من السَّيْرِ السريع. يقول إنَّ هذه الناقة سريعةٌ قويةٌ، فهي مع التعب والإعياءِ يكون منها ضروب من السير السريع، كالإرقال والتبغيل.

❁❁❁

بابُ عَلامَاتِ التَّأْنِيثِ

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعْلَمْ أَنَّ عَلاماتِ التَّأْنِيثِ ثَلاثٌ، وَهِيَ: الْهاءُ وَالْياءُ وَالْهَمْزَةُ الْمَمْدُودَةُ. فَالْهاءُ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: الْقائِمَةُ، وَالْقاعِدَةُ، وَالصَّالِحَةُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالْياءُ نَحْوُ قَوْلِكَ: الْحُبْلَى، وَالسَّكْرَى، وَالذِّكْرَى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالْهَمْزَةُ نَحْوُ قَوْلِكَ: الْبَيْضاءُ، وَالْحَمْرَاءُ، وَالسَّوْدَاءُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَقَدْ جاءَتْ أَسْماءٌ مُؤَنَّثَةٌ بِلا عَلامَةٍ، وَهِيَ لا تُدْرَكُ إِلاَّ بِالسَّماعِ، نحو: السّماءِ، والأَرْضِ، والشَّمْسِ، وَالرِّيحِ، والنَّفْسِ، وَالنَّارِ، وَالدَّارِ، وَالْبِئْرِ، وَالدَّلْوِ، وَالكَأْسِ، وَالْخَمْر، والْعَصا، وَالْقَوْسِ، والدِّرْعِ، والعَنْكَبُوتِ، وَالْحَرْبِ. والسِّلاحُ، تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، وكَذَلِكَ السِّكِّينُ، وَالسَّبِيلُ، وَالطَّرِيقُ، وَالضِّيَاعُ، وَالرُّوحُ، وَالسُّوقُ، وَالْحانُوتُ، وَكُلُّ جَماعَةٍ مِنَ الْمُؤَنَّثِ مُؤَنَّثَةٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ فِي بَدَنِ الإِنْسانِ مِنْهُ اثْنانِ فَإِنَّهُ مُؤَنَّثٌ، إلاَّ الْحاجِبَيْنِ، وَالْخَدَّيْنِ، وَالْجَنْبَيْنِ، وَالثَّدْيَيْنِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ فِي الْبَدَنِ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ مُذَكَّرٌ، إلا الْكَرِشَ، وَالْكَبِدَ، وَالاسْتَ».

هذا بابٌ من اللغة، وليس من النَّحْوِ في أَصْله، ولكنَّ النحويِّين يُدرجونه في كُتُب النحوِ لأهميته في تركيب الكلام؛ لأنَّ كلماتِ اللغة إمَّا مَذَكَّر وإمَّا مُؤَنَّث، وتجب مراعاةُ ذلك في التركيب.

وقد أفردَه جماعةٌ بالتأليف، في كُتُبٍ عُرِفَت بِكُتب «الْمُذَكَّر والْمُؤنَّث»

مِن أَشْهَرِها: «**الْمُذَكَّر والْمُؤنَّث**» لِابْنِ الأنباري محمدِ بن القاسم المتوَفَّى (٣٢٨هـ)، ولِابْنِ جِنِّي، ولِلْمُبَرِّد، ولأبي حاتم السجستاني، ولِابْنِ التُّسْتَرِيِّ، وغيرِهم، ولِلعَلَّامَةِ ابنِ الحاجِب المتوفَّى (٦٤٦هـ) قصيدةٌ نَظَمَها في الأسماء المؤنَّثة السماعية، فَعَدَّ منها سِتِّين اسمًا اشتُهر بالتأنيث من غيرِ علامة، وسبْعَةَ عَشَرَ اسمًا مما يُؤَنَّث ويُذكَّر سَماعًا.

وكُنَّا ذَكَرْنا قَبْلًا أنَّ التأنيثَ والتذكيرَ من صفات الأسماء خاصةً، أمَّا الأفعالُ فمُذَكَّرة، والحرُوف يجوز فيها الوجهان، وأمَّا الاسْمُ فمنه مذَكَّرٌ ومنه مُؤَنَّثٌ، ومنه مُشتَرَك.

فَأمَّا المؤنث مِنَ الأَسْماءِ فقسمان: قِسْمٌ يُعرَف بعلامَة، وقِسْمٌ يُعرف بالسماع ولا عَلامةَ فيه.

علاماتُ التَّأْنِيث:

ذَكَر منها المصنِّفُ الهاءَ والهمزةَ الممدودةَ، والألِفَ الْمَقصورَةَ، وسَمَّاها ياءً، فقال: «اعْلَمْ أَنَّ عَلاماتِ التَّأْنِيثِ ثَلاثٌ، وَهِيَ: الْهاءُ وَالْياءُ وَالْهَمْزَةُ الْمَمْدُودَةُ» والعبارةُ الواردَة في نُسْخَتَيِ الكِتاب: «أوَّلُها الهاءُ...» ولَكِن فَضَّلْتُ على ذلك الضمير؛ لِمناسبة السياق، وعدمِ ورودِ لَفْظَي: ثانيها وثالثها.

وبَقِيَ عليه:

التاءُ التي لا تُرْسَمُ هاءً، والألِفُ التِي لا تُرْسَمُ ياءً مِن قِسْمَي الألفِ

الْمَقصورةِ، وقد ذكر منها التي ترسم ياء، وبقي عليه أيضا: الياء التي ليست بألف، والكسرة، ونون النسوة، والألف والتاء في جمع المؤنث. هذه هي علامات التأنيث، وهذا تفصيلُها:

* الهاء: سُميت هاءً لكونها تكتب هاءً منقوطة، ويوقَف عليها بالهاء؛ لأنَّ الوقْفَ تابعٌ للرسم، وحقيقتُها أنها تاءٌ، وتُسمَّى بالتاء المربوطة، ولا تكون إلا في آخِر الكلمة المؤنَّثة لفظًا فقط، أو لفظًا ومعنًى، ولا يكون ما قبلها إلا فتْحَةً قَصيرَةً أو طَوِيلَةً، - والطويلةُ هِيَ الألف - نحو: قائمَة، دائمَة، فاطمة، عائشة، مِقلاة، قِلادة، مَوْماة، حليمة، سَرْحَة، مهاة، آية، أناة، زكاة، صلاة، شدة، عدة، برّة، عمة، خالة...

ومما لحقته لفظًا فصار تأنيثُه لفظيًا وهو مذكَّر، أعلامٌ كطلحة، وسلمة، وحمزة، وجُنادة.. وَصفاتٌ لَحِقَتْهَا لِلْمُبالغةِ، نحو: عَلّامَة، وراوية، وفهّامة..

* التاء المفتوحة: وهي التي لا تُرسَم هاءً، نحو: أُخت، بنت، ثُمتَ، لاتَ، رُبَّتَ، ومنها اللاحقة بآخِر الفعل الماضي لتأنيث فاعلِه، نحو: قامَتْ، عدَّت، صامتْ، ولَّتْ، رجَعَتْ، استغفرتْ، حُوسِبَتْ، شُوهِدَتْ...

* الألِفُ الممدودة: وهي التي بعدها همزة منقلِبَةٌ عن أَلِفِ التأنيث، وليس كلُّ اسمٍ ممدود مؤنثًا، وإنما المؤنَّثُ ما كان على وَزْنِ «فَعْلاءَ» بزيادة الألف والهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث، نحو: صحراء، زهراء، شحناء، حمراء، بيضاء، سمراء، شجراء...

* الألِفُ المقصورة: والمقصورَة هي التي لم تَقَع بعدها همزةٌ، ولا فرقَ بين المكتوبة ياء، والقائمةِ المكتوبة ألفًا، نحو: دُنيا، عُلْيا، فُضلَى، حسنى، ذِكْرى، حُبلى، عطشى، سَكْرَى، رُجعى، حُبارى، أُنثى، غَضْبى، قُصْوى...

* الياءُ: والمراد هنا الياءُ المنطوقة ياءً، وليست المنطوقةَ أَلِفًا السابقة، وتَرِدُ للتأنيث **في فِعْلِ الأَمْرِ**، نحو: قُومِي، هاتِي، تَعالَيْ، انْهَيْ، اجلِسِي، اكتُبِي، قُولِي، صُومِي...

وفي المضارع: نحو: تكتبين، تذهبين، تقولين، ترجعين، تَرَيْنَ، تدعِين، تَنْأَيْن...

* الكَسْرَةُ: وتأتي علامةً للتأنيث في الخِطَابِ، نحو: إنكِ، أنتِ، ذلكِ، كتبتِ، جلستِ، كلامكِ، علمكِ... ومنها الطويلةُ في الإشارة، نحو: هذِي، هذِهِ، ذِي، والْقَصِيرَة منها: ذِهِ، تِهِ.

* النُّونُ: وتأتي للتأنيث في الأفعال المسنَدَة لجمع النسوة، نحو: اكتبْنَ، اجلسْنَ، اذهَبْنَ، تعالَيْنَ، صُمتُنَّ، قُلْتُنَّ، كُنَّ، يُرْضِعْنَ، يَرْجِعْنَ، يَرْمِينَ... والطالبات يَدْعُونَ الله، ويرجُونَ رحمته، ويسْمُونَ عن الرذائل... فهذه النون مع هذه الأفعال للنسوة، والواوُ لامُ الكلمة، وليست بواوِ الجماعة، ووزْنُها: يَفْعُلْنَ، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ

﴿عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ أي: إلا أن يعفوَ النسوة المطلَّقات، ومنه قولُ الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ وهو يريد النسوة اللائي قَطَّعْنَ أيْدِيَهُنَّ. وأما النون في قولنا: الرجال يدعون ويرجون... فهي علامةُ رفع الفعل، والواو للجماعة.

وتَرِدُ النون علامةً للتأنيث في الضمائر نحو: أنتنَّ، هُنَّ، أينكُنَّ، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُنَّ، عليكُنَّ، عليهِنَّ، جميعهُنَّ...

* الألِفُ والتاء: يكونان علامةً للتأنيث في جمع المؤنث السالم، نحو: بنات، أخوات، قائمات، سموات، عالمات، ناصحات، نباتات، شهادات، سيارات...

أمَّا المؤنَّثات السماعيَّةُ فلا ضابطَ لها إلا الحفظ؛ لأنَّ السماع ورد بتأنيثها مِن غير علامة، ومنها أعلامٌ مشهورة، مثل: سعاد، زينب، مريم، رَباب، سُلاف، تُماضر... ومِنها أسماءُ أجناسٍ مشهورةٌ، مثل المجموعة التي ذكرها المصنِّفُ، ومثل: الخيل والإبل والطير والضَّأْن والغَنَم والْمَعْزُ والوحش...

ومنها ما هو خاصٌّ بجسد الإنسان، وقد ذَكَرَ المصنف فيه قاعدةً مُفيدةً، وهي: «وَكُلُّ جَماعَةٍ مِنَ الْمُؤَنَّثِ مُؤَنَّثَةٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ فِي بَدَنِ الإنْسانِ مِنْهُ اثْنانِ فَإنَّهُ مُؤَنَّثٌ». يريد أنَّ كلَّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٍ فهو مُؤَنَّثٌ، سواءٌ كانَتْ فيه

علامةُ التأنيث كَنِسْوَةٍ وطالِباتٍ، أَوْ لَمْ تكُنْ فيه علامَةٌ كَنِساءٍ وكَواعِب وجَوارٍ ولَيالٍ...

وأنَّ بَدَنَ الإنسانِ كلُّ عُضْوٍ فيه متكَرِّرٍ فهو مُؤَنَّث، تقول: هذه يدٌ، ورِجْل، وعَين، وأُذن... سوى ما استثناه بقوله: «إلاَّ الْحاجِبَيْنِ، وَالْخَدَّيْنِ، وَالْجَنْبَيْنِ، وَالثَّدْيَيْنِ» فتقول: هذا حاجِبٌ، وخَدٌّ، وجَنْبٌ، وثَدْيٌ، وكلُّ ذلك عُرِفَ بالسماعِ عنِ العرَبِ.

وأورد أمثلةً للمشترَك الذي يجوز فيه التذكيرُ والتأنيثُ، ومنه: اللسان، والذراع، والعنق، والعاتِق، والقَفا، والضِّرس، والإبط، والْمَتْن، والسبيل، والطريق، والْهُدَى، والسُّرى، والقَليب، والبِئر، والطَوِيُّ، والرَّكِي، والذَّنُوبُ، والحال، والسُّوق، والسلاح، والصاع، والحانوت، والْمَنُون، والعنكبوت، وهَجَر (بلدة)، وقِباء... وكُلُّها ذكرها الزجَّاجي فيما يجوز تذكيرُه وتأنيثه، واقتصرَ المصنِّفُ على بعضها، وبعضها غلب عليها التأنيثُ، مثل: السوق، الذراع، البئر.

ومما ينبغي التنبيهُ عليه في هذا البابِ أنَّ الأصل التذكير؛ لأنه لا يحتاج إلى علامة، فإذا أُرِيدَ تأنيثُ المذكَّرِ أُلْحِقَت به علامةٌ تُؤَنثه، فالتأنيث فرع عن التذكير، نحو: ذاهب، طالب، معلِّم.. فإذا أردت التأنيث ألحقت علامتَه فقلت: ذاهبة، طالبة، معلمة..

وإذا اجتمع الذكور والإناثُ غُلِّبَ الذكور في الخطاب، ويندرج النساءُ

معهم، ولذلك نجد كثرةَ وُرُودِ الخطاب مُذَكَّرًا في النصوص الشرعية، مع أنه مُوَجَّهٌ للجميع ذكورًا وإناثًا، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾ وهذا كثيرٌ.

وكُلُّ جَمْعٍ يجوز تذكيرُه باعتبارِ معناه أو لفظه، وتأنيثُه كذلك، فتقول: انطلق النساءُ وانْطلَقَتِ النساء، وقال الرجال وقالت الرجال، قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ وقال تعالى: ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾...

❁ ❁ ❁

بابُ أَلِفاتِ الْوَصْلِ فِي أَوَائِلِ الأَسْماءِ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ الأَلِفاتِ الَّتِي هِيَ أَوَائِلُ الأَسْماءِ فَهِيَ أَلِفاتُ قَطْعٍ، إلا في عَشرَةِ أَسْماءٍ، فَإِنَّ أَلِفَاتِها أَلِفاتُ وَصْلٍ، وَهِيَ: ابْنٌ وابْنَةٌ، وَامْرُؤٌ وامْرَأَةٌ، وَاثْنانِ وَاثْنَتانِ، واسْمٌ وَاسْتٌ، وَأَلِفُ لامِ التَّعْرِيفِ، وَأَلِفُ الْمَصْدَرِ، سِوَى مَصْدَرِ أفْعَلَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: اكْتَسَبَ اكْتِسَابًا، وَانْطَلَقَ انْطِلاقًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلك».

المراد بالأَلِفِ هنا الهمزة، وليس المرادُ الألفَ المدِّيَّةَ، وعلماء العربية يُطلقون اسمَ (**الأَلِف**) على النَّوْعَيْن، ولذلك تجدهم يقولون: «الحروف الهجائية من الألِف إلى الياء» ومرادهم من الهمزة إلى الياء، وفي نهايتها يقولون: «الواو والألف والياء» ومرادهم هنا الأَلِفُ الْمَدِّيَّة، ولذلك يكتبونها مع اللام هكذا: (... **و، لا، ي**) لأنها لا تَثْبُت وحدها، فجعلوها مع اللام للشبَه بين صورتها وصورة اللام في الرَّسم.

والْهَمْزَةُ إما قَطْعٌ وإما وَصْلٌ، والمراد بالقطع الفصلُ في النُّطْقِ في الابتداء وفي الوصل، وهذا الذي ذكرتُه أَوْلَى من القول بأنَّ تسميتَها (**همزة وَصْلٍ**) سببُها وظيفتُها الصوتية، وهي التوصُّل بها إلى النطق بالساكن المبدوء به، وكِلا التعليلَيْن صحيح، ولكن الأوَّل أولى.

والمراد بالوَصْلِ: وَصْلُ ما قبلها بما بعدها، وإسقاطُها ما لَمْ يُبْدَأْ النطقُ بها، فإن بُدِئَ بها النطقُ لُفِظَ بها مُحَقَّقةً كهمزة القطع بلا تفريق، وأمَّا

الكتابة فيجب فيها رسم همزة الوصل ألفًا قائمةً غير مهموزة ولا محرَّكة.

ومِن الخطأ الشائع عند بعض الناس ضبطُها بالحركة، وهذا لا يَصِح؛ لأنَّ المضبوطَ بالحركة لا يسقط في دَرْج الكلام، ولأن همزةَ الوصل في أصلِها ساكنةٌ وإنما تُحرَّك لالتقاء الساكنين فتكون حركتُها العارضةُ وسيلةً لِنُطق الحرف الساكن بعدها، نحو: ابْن، فإذا وُصِلَتْ بمتحركٍ قبلها سقطت نطقًا، فقيل في (وَابْن): (وَبْن) ولو كانت متحركةً بحركة أصلية لَما جاز إسقاطُها.

والغايةُ من هذا البابِ التفريقُ بين همزة القَطْع وهمزةِ الوَصْل في الأسماء؛ لأجل ما يُبنى على ذلك من معرفةِ الكتابةِ الصحيحة لكل واحدة، ثم النطق السليم، ثم التفريق بين كلمات اللغة المبدوءة بإحدى الهمزتين، ويدل هذا كلُّه على أهمية هذا البابِ لِتَعَلُّقِه بالصوت والصرْف واللغَة، وهذه الثلاثةُ هُنَّ مِهادُ عِلْم النحو.

ولقد أفادَ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ جميعَ الهمزات(الأَلِفات) التي تقع في أوائل الأسماء فهي همزاتُ قَطْعٍ، فتكتب بألف مهموزة من فوقها أو تحتها، نحو: أحمد، أُحُد، أحمر، أسامة، إبراهيم، إنسان، إسلام... ما عدا ثلاثةَ أنواع من الأسماء فهمزاتُها همزاتُ وَصْلٍ، تُكْتَب أَلِفًا قائمةً غيرَ مهموزة، وتُنْطَق إذا بُدِئَ بها النطق محقَّقَةَ كهمزة القطع، وإذا وُصِلَ ما قبلها بما بعدها في النطق سقطت نُطقًا دون إسقاطها من الكتابة، والأنواع الثَّلاثَةُ هي:

أولًا: **الأسماءُ العشرةُ**، وقد ذَكَر منها المصنِّف ثمانيةً، وهِيَ: «ابْنٌ وابْنَةٌ، وَامْرُؤٌ وامْرَأَةٌ، وَاثْنانِ وَاثْنَتانِ، واسْمٌ وَاسْتٌ» وبقِيَ اثْنانِ، هُمَا: ايْمٌ وايْمُنٌ. وكِلاهمَا يُستَعْمَلُ في القَسَمِ، نحو: وايْمُ اللهِ لَتَذْهَبَنَّ.

وكلُّها تُكسَر عند الابتداء بها، ولكن (ايْمٌ وايْمُنٌ) الفتح فيهما أكثرُ من الكسر، و(است) الضمُّ فيه أكثرُ من الكسر. ويَسْقُطْنَ في دَرْج الكلام، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ وقال تعالى: ﴿بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾ وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ﴾ وقال تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ وقال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾ وفي صحيح مسلم وسُنن النسائي أنَّ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: [وَايْمُ اللهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا].

ثانيًا: **الأسماء المبدوءة بـ(ال)**، نحو: الذي، الذين، المسلم، الرجل، القول، الطيب، الحمد... فهذه الألف همزة وَصْلٍ، حُكمُها كما تقدَّم، وفي هذا النوعِ تُحَرَّك بالفتح مطلقًا إذا بُدِئ بها.

ثالثًا: **مَصادرُ الأفعالِ الخماسية والسداسية**، وهيَ التي أرادَها الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِه: «وَأَلِفُ الْمَصْدَرِ، سِوَى مَصْدَرِ (أفْعَلَ) نَحْوُ قَوْلِكَ: اكْتَسَبَ اكْتِسَابًا، وَانْطَلَقَ انْطِلاقًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلك» أيْ: ما عدَا الرُّباعِي، فإنَّ همزتَه

وهمزةَ مَصدره هَمْزةُ قَطْعٍ، نحو: أسلم إسلامًا، وأكرَم إكرَامًا، وآمَنَ إيمانًا، وأوْجَزَ إيجازًا، وأحسَنَ إحسانًا، وأَعَدَّ إعدادًا...

فأمَّا مصادرُ الخماسيِّ فهي: انْفِعال، افْتِعال، افْعِلال، نحو: انطلاق، وانكسار، وانحلال، وانهزام، وانبساط، وابتداء، وارتحال، واجتماع وابتسام واتصال واتفاق واتحاد، واسوداد واحمرار واعوجاج...

وأمَّا مَصادِرُ السُّداسِي فهي: استفعال وافْعِيلال، نحو: استغفار، واستفهام، واطمئنان، واضْمِحْلال، واغْدِيدَان، واخْلِيلاق... وهمزتها تُحرَّكُ بالكسر مُطْلَقًا عند الابتداء بها.

وما سِوَى هذا من الأسماء فهمزاتُها همزاتُ قَطْع.

وأمَّا الأفعالُ فالمبدوء منها بهمزة الوصْل ثلاثةُ أنواعٍ أيضًا:

النوع الأول: الأَمْرُ من الماضي الثلاثي غيرِ الأجْوَفِ، نحو: اعْلَمْ، اضْرِبْ، اجْلِسْ، اذْهَبْ، اكْتُبْ، اقْعُدْ، اخْرُجْ، اتْلُ، اقْضِ، ارْمِ، اطْلُبْ..

فإنْ كان ثالثُه مفتوحًا نحو: (**اذْهَب**) أو مكسورًا نحو: (**اضرِب**) فحَرَكَةُ همزتِه عند الابتداء بِه: الكسرُ

وإن كان مضمومًا ضَمًّا أصْليًّا فحركتُها الضمُّ، نحو: **اخرُج، اتْلُ**...

النوع الثاني: الأمْرُ من الْخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ، نحو: اتَّصِلْ، انْطَلِقْ، اسْتَغْفِرْ، اطْمَئِنّ، اسْتَقِمْ، اسْتَعِنْ... فهذا تُحَرَّكُ همزاتُهُ عند الابتداء بِالكَسْر مطلقًا.

النوع الثالث: الْماضِي من الْخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ، نحو: اتَّقَى، اجْتَمَعَ،

ابْتَدَأَ، اسْتَرْجَعَ، اسْتَقَامَ، اتَّبَعَ، انْطَلَقَ، انْكَسَرَ... وهمزاتُهُ تُحَرَّكُ بالكسر مطلقًا أيضًا. إلا إذا بُنِيَ للمجهول فتُضَمُّ تابِعَةً لِضَمِّ الحرف الثالث، فيُقال: انْطُلِقَ، اتُّقِيَ، اجْتُمِعَ، ابْتُدِئَ، اسْتُقِيمَ...

تتميم: إذا دخلت همزة الاستفهام على كلمة مبدوءةٍ بهمزة وَصْلٍ غيرِ همزةِ(الْ) فإن همزة الوصل تسقط نُطقًا وكتابَةً، ويُكْتَفَى بهمزة الاستفهام لأنها قَطْع، تقول: أَبْنُك محمدٌ؟، أَسْمُك أحمدُ؟، أَسْتِفْهامُك عن الهمزة؟، أَنْطَلَقَ زملاؤُك؟، أَجْتَمَع الناس؟، أَسْتقام الأمْرُ؟... قال الله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

وأمَّا إذا دخلتْ همْزَةُ الاستِفْهامِ على (ال) فإنَّ لك خِيارَيْنِ: إمَّا أنْ تُبدل همزة (ال) ألِفًا فتمدَّ بها همزة الاستفهام، وإمَّا أنْ تُسَهِّلَها بَيْنَ بَيْن، نحو: آلْقَلَمُ جديدٌ؟ آلسيارَةُ موجودةٌ؟ آلرِّحْلَة غدًا؟ أو: أَالقلم، أالسيارة، أالرحلة... بِنُطْق همزة (ال) بين الهمزةِ والألِف، والآياتُ الآتيةُ قُرِئَت فِيها بِالْوَجْهَين: قال الله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾.

❁❁❁

بابُ الأَسْماءِ الَّتِي لا تَنْصَرِفُ

قال رحِمَهُ اللهُ تعالى: «اعْلَمْ أَنَّ الأَسْماءَ الَّتِي لا تَنْصَرِفُ عَلَى عِشْرِينَ وَجْهًا، عَشرَةٌ مِنْها لا تَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلا نَكِرَةٍ، وَعَشَرَةٌ لا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ».

قَوْلُهُ: «بابُ الأَسْماءِ الَّتِي لا تَنْصَرِفُ» أيْ: هذا بابٌ معقودٌ لأحكام الأسماءِ التي لا تنصرف، ويُستفادُ من هذا أنَّ الانصرافَ وعدَمَه مِن تقسيمات الأسماء وخصائصها.

والْمُرادُ بِعَدَمِ انْصِراف الاسْمِ عَدمُ قَبولِه التنوينَ والجرَّ بالكسر؛ لأنَّ هذَيْن الوصفَيْن - أعني التنوينَ والجرَّ بالكسر - من خصائص الأسماء؛ فإذا امتنَع منهما الاسم نَقَصَ تَصرُّفُه فيما تنصرف فيه الأسماءُ، وأَشْبَهَ الأفعال؛ لأن الفعل هُوَ الذِي لا يُنَوَّن ولا يُجرُّ، فإذا صار الاسم كذلك سُمِّي ممنوعًا من الصرف، وغيرَ مُتَمَكِّن.

وتَمامُ الانصراف والتمكُّن أن ينتقلَ الاسْمُ بين أحكام الإعراب الثلاثةِ التي تخص الأسماء، وينتقل بين التنوين وعدمه.

والممنوع من الصرف يُجَرُّ بالفتح بدلًا من الكسر، وأَمَّا النَّصْبُ والرَّفْعُ فَيُنصَبُ بِالْفَتْحَةِ ويُرْفَع بِالضمَّة كسائر الأسماء المعْرَبة.

قَوْلُهُ: «عَلَى عِشْرِينَ وَجْهًا» أيْ: هي عشرون نَوْعًا.

قَوْلُهُ: «لا تَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلا نَكِرَةٍ» معناه أنها ممنوعَةٌ من الصرف لِغَيْرِ عِلَّة التَّعرِيف، ويعني ذلك أنَّ المنْعَ من الصرف لا يزولُ عنها، سواءٌ ورَدَتْ مَعْرِفَةً أمْ نَكِرَةً.

قَوْلُهُ: «وَعَشَرَةٌ لا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ» معناه أنَّ مَنْعَها من الصرف لِعِلَّتَيْن إحداهما التعريف، فإذا زالَ عنه التعريفُ عادَ نكِرةً فزال عنه المنعُ من الصرف، فَينْصَرِفُ.

قالَ: «فَأَمَّا الْعَشْرَةُ الَّتِي لا تَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلا نَكِرَةٍ، فأَحَدُهَا مَا كانَ عَلَى مِثالِ (أفْعَل) إذَا كانَ نَعْتًا، كَقَوْلِكَ: أَبْيَض، وَأَسْوَد، وأَحْسَن، وأَفضْلُ، وآخَرُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

النَّوْعُ الأوَّلُ مما يمتنع صرفُه معرفةً ونكرةً ما اجتمعت فيه علتان: إحداهما كونُه على وزن **(أفْعَل)** والثانيةُ كونه وَصْفًا، والمراد بـ(أفْعَل) ما كان مؤنثُه **(فَعْلاء)** كأحمر حمراء، وأبيض بيضاء، وأَعْرَج عَرْجاء، تقول: مررت بوردٍ أحمرَ وأبيضَ، وبِامرأةٍ عرجاءَ ورجلٍ أعرجَ.

أو ما كان مؤنثه **(فُعْلَى)** كأفْضَلَ فُضْلى، وأحْسَن حُسْنى، وآخَرَ أُخْرَى، تقول: مررت بأفضلَ منك، وبأحْسَنَ منه، وبرجلٍ آخرَ غيرِ الذي معك.

قال: «وَالثَّانِي ما كانَ عَلَى (فَعْلَان) الَّذِي أُنْثاهُ: فَعْلى، مِثْلُ: سَكْرانَ سَكْرَى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

النَّوْعُ الثاني: ما كانت عِلَّتَا مَنْعِهِ من الصرف: كونَه وَصْفًا، مع زيادة

الأَلِف والنون، وهو **(فَعْلان)** بشرط كوْنِ مؤنثه **(فَعْلى)** لا **(فَعْلانة)** نحو: سكران، وعطشان، وجَوْعان، وغضبان... لأنَّ مؤنثاتِها: سَكْرَى، وعطْشَى، وجَوْعَى، وغَضْبَى، ولا يقال: سكرانة، وعطشانة، وجَوْعانة، وغضبانة.. ولذلك تقول: نظرتُ إلى رجلٍ سكرانَ، وعطشانَ، وجوعانَ، وغضبانَ، قال الله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ فلم يقل: حَيْرانًا، وهو حال منصوبةٌ، لأنه ممنوع من الصرف، وأُنْثاه: حَيْرَى، وليس حيرانة.

قال: «وَالثَّالِثُ: ما كانَ علَى (أفْعِلاء) مِثْلُ: أَصْدِقاء، وأَنْبِياء، وأَوْلِيَاء، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

وَالرَّابِعُ: ما كانَ علَى (فُعَلاء) مِثْلُ: عُقَلاء، وفُقَهاء، وعُلَماء، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

والْخَامِسُ: ما كانَ علَى (فَعْلاء) مِثْلُ: بَيْضاء، وسَوْدَاء، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

ذكر في هذه الأنواع الثلاثةِ صِنْفًا واحدًا من أصناف الممنوع من الصرف مَعرفةً ونكرةً، وهو: «ما فيه أَلِفُ التأنيثِ الْمَمْدودَةُ» وأغْلَبُ أوزانه الثلاثةُ التي ذكرها، ويُحمَل عليها ما شابَهها في علة زيادة الألف، وهذا النوع عِلتُه واحدةٌ تقوم مقام علَّتين، وهي زيادةُ الأَلِف للتأنيث، والمرادُ تأنيثُ الصِّيغَة.

ولا فرق بين كونها للمؤنث أو للمذكر، وللمفرد أو للجمع، نحو: عَلْياء، ودَهناء، وشَجْراء، وشقراء، وأَوْلياء، وزكرياء، وأوصياء، وأرْبعاء،

وعُلَماء، وأُمَناء، وشُعَراء، ورُحماء، وشُهداء. تقول مررت بِعَلْياءَ وصحراءَ قاحلةٍ، وبأرضٍ شجراءَ.. وهكذا.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ﴾ فلم يُنَوَّنْها لأنها ممنوعة من الصرف.

قال: «والسَّادِسُ: ما كانَ علَى (فَعْلى) مِثْلُ: مَرْضَى وَسَكْرَى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

والسَّابعُ: ما كانَ عَلَى (فُعْلى) مِثْلُ: حُبْلَى وبُشْرَى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

والثَّامِنُ: ما كانَ علَى (فِعْلَى) مِثْلُ: ذِكْرَى وإِحْدَى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

أَوْرَدَ في هذه الأنواع الثلاثةِ مما يَمْتَنِعُ من الصرف لِعِلَّة واحدة تقوم مقام علتين: الاسمَ المختوم بِأَلِفِ التأنيث المقصورَة، وأغلب أوزانه هِي هذه الثلاثةُ التي ذكرها، والقول فيه كالْقَوْل في سابقه المختوم بالألف الممدودة.

ويظهر مَنْعُه من الصرف في عدم تَنْوِينه، وأما إعرابُه فبِالْحَرَكات المقدَّرة وليس بظاهر، تقول: مررت بمرضَى وجَرْحى، وبامرأةٍ حُبْلَى، وأُخْرَى عَطشَى، وبِقَوْمٍ مَوْتَى... وجاء زيدٌ ببُشرى وذِكْرى... وهكذا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ وقال الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ قُرِئَتْ: «سَكْرَى» كما في قراءة حمزة والكسائي. لأن (فَعْلانَ)

منه لا يُجمَع على (فَعْلى) فجاء جمعُه على وزن مؤنَّثِه؛ لأنه جمع تكسيرٍ يُؤَنَّثُ بالنّظَرِ إلى معناه وهو (جماعة) فتقول: هؤلاء سَكْرَى وجَرْحَى وعَطْشَى وغَضْبَى... كما تقول: هذه امرأةٌ سَكْرَى وعَطْشَى وغَضْبَى...

وبَقِيَتْ أَوْزانٌ لم يذكرْها، منها ما كانَ وَزْنُه: (**فَعَلَى**) كجَمَزَى - وهي السُّرْعة - ومثلها بَشَكى، فهو أيضًا ممنوع من الصرف لأجل ألف التأنيث. ومنها (**فَعالَى**) كصَحارَى وعَذارَى ومنايا وخطايا وزوايا... ومنها (**فُعالَى**) كجُمادَى وحُبارَى وفُرادَى وسُكارَى، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾.

وقال الشاعر:

وَلَيْلَـةٍ مِـنْ جُمَـادَى ذَاتِ أَنْدِيَـةٍ لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمائِها الطُّنُبَا

وفي اللُّغَةِ أَوْزانٌ أُخْرَى غَيْرُ هذِه ولَكنَّها قليلة الورودِ، كَخِلِّيفَى وَحِثِّيثَى، على وزْن: **فِعِّيلَى**، وخَيْزَلَى، على وزن: **فَيْعَلَى**. وهي مِشْيَةُ الْمُتَبَخْتِر.

قال الْمُصَنِّف: «والتَّاسِعُ: ما كانَ بَعْدَ أَلِفِ الْجَمْع أَكْثَرُ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ: مَساجِد، ودَراهِم، ودَنَانِير، ودَوَابَّ، وشَوَابَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

هذا النوع هو الثاني مما يُمنع من الصرف لعلة واحدة، والأوَّلُ هو المختوم بألفِ التأنيث ممدودةً أوْ مقصورةً، والثاني هو هذا الذي يُسَمَّى بِمُنْتَهى الجموع، ويسمى بالجمع الْمُوازِن لِمَفاعِل أو مَفاعِيل، ولا فرق بين أنْ يكونَ في أوَّلِه مِيمٌ وألاَّ يكونَ ذلك، نحو: قَبائِل، أَوائِل، رسائل،

صَحائِف، بَراثن، مسارح، مَسائِل، مَدارس، دواهي، مَفاتيح، تَماسيح، مَحارِيب، تَماثِيل، مصابيح، سَرابيل...

وقد يكون ما قبل آخرِه مُدْغمًا في آخِره، فلا يَخْتَلِف؛ لأنَّ العبرة بالأَصْلِ، نحو: شَوابّ، دوابّ، مَوادّ، مَحالّ، صَوافّ... فأَصْلُها: شوابِب ودَوابِب ومَوادِد ومَحالِل وصوافِف... ومفرداتها: شابّة ودابّة ومادّة ومَحَلّ وصافّة...

قال الله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ ﴾ تقول: صليت في مساجدَ كثيرةٍ، وأنفقتُ من دراهمَ ودنانيرَ كثيرةٍ. فإن كان في آخرِه هاءُ تأنيث انصرَفَ، نحو: صَيادِلَة، جَحاجِحة، وسَماسِرة..

قال: «والعَاشِرُ: مَا كَانَ مَعْدُولًا مِنَ الْعَدَدِ، مِثْلُ: مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

النوع العاشرُ من أنواع الممنوع من الصرف معرفةً ونكرةً، هو الممنوع لعلتين إحداهما الْوَصْفِيَّةُ، والأُخْرَى الْعَدْلُ، وذكر منه المصنف العددَ المعدولَ به عن أصلِه، والأصل: واحِدٌ واثنان وثَلاثةٌ وأَربعةٌ... وهكذا، فلَمَّا أرادوا الوصْفَ بهذه الكلمات الجوامدِ، عَدَلُوا عن أُصولها واشتقُّوا منها صفاتٍ على وزن (مَفْعَل) و(فُعال) ومنعوها من الصرف لذلك، قال

الله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فجاء بها أحوالًا منصوبةً ممنوعةً من الصرف، وقال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فَجاء بها نُعوتًا لـ(أَجْنِحَةٍ) مجرورةً بالفتح لأنها ممنوعةٌ من الصرف.

ومما يُمنع من الصرف للوصفية والعدْلِ، كلمةُ (أُخَر) جَمْعُ (أُخْرى) تقول: قرأتُ في مسائلَ أُخَرَ، ومررتُ بنسوة أُخَرَ، وصمتُ في أيامٍ أُخَرَ، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ عَدَلَ به عن (آخَر) بوزن (أفْعَل) مع أنه يُشْبِهُ اسمَ التفضيل في الْوَزْن والوصف، وأنت تقول: مررت بنسوةٍ أفضلَ من هؤلاء، ولا يُقال: نسوة فُضَل، بل النسوة الفُضَل والأُخَر؛ لأن عدم ذِكْر (مِن) يُوجِب الألِفَ واللام، فعدلوا عن الأُخَر إلى (أُخَر) بدون ألف ولامٍ.

قال: «وأمَّا الْعَشْرَةُ الَّتِي لا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَتَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ: فَأَحَدُهَا: كُلُّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ، مِثْلُ: إِبْراهِيمَ وإِسْماعِيلَ، وجِبْرِيلَ ومِيكائِيلَ، وَبَهْرامَ وَرَامِسَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

النوعُ الأول مما يُمْنَع من الصرف لِلْعَلَمِيَّة وعِلَّةٍ أُخْرَى: الممنوع للعَلَمية والعُجْمَة، ومَثَّلَ له المصنف بِـ(إبراهيم، وإسماعيل، وجبريل، وميكائيل) وهذه أسماءٌ أعجمية في أصلها، ولكن العرب نقلَتْها فتكلَّمَت بها وأَدْخلَتْها

في لغتها، فنزل بها القرآنُ كما نطقوا بها، فهي ممنوعةٌ من الصرف استصحابًا لأصلها الأعجمي، و(إبراهيم وإسماعيل) نَبِيَّان من أنْبِياءِ الله، و(ميكائيل وجبريل) مَلَكانِ من الملائكة، ويقال: مِيكال، وجَبْرِئل، وجَبْرئيل، وجَبْرائيل. وأما (بهرام) فاسْمٌ فارِسِيٌّ غَيْرُ مُعَرَّب، يُطْلَقُ عندهم على صِبْغ أحمرَ أو أصفر، و (رامِس) بَلَد، قال ياقوتُ الْحَمَوِيُّ في معجمه: «**حدَّثَ عبدُ الملك بْنُ أبي بكر بْنِ محمد بنِ عَمْرو بن حَزْمٍ عن أبيه عن جَدِّهِ عَمرِو بنِ حَزْمٍ، قال كَتَب رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لِعُظَيْمِ بن الحارث المحاربي أنَّ له الجمعةَ مِن رامِسَ لا يُحاقُّهُ أحدٌ، وكتب الأرقم**».

ويُشترط لِمَنعه من الصرف أن يكون أكثرَ مِن ثلاثةِ أَحْرُفٍ، كما ذكر المصنف، ولذلك كان «نوح ولوط» مَصْرُوفَيْنِ، وهما عَلَمان أعْجَمِيَّانِ، ولَكِن لفظهما وافَقَ وجودَهما في العربية، كما هو شأنُ (موسى) فإنه عَرَبي المعنى، وإن كان عَلَمًا أعجميًّا.

فإن كان ثُلاثيًّا مُحَرَّك الوسَطِ فإنه يُمنَع من الصرف، نحو: لَمَك، وبَرَن، وهَلَد: أسماء رجال، وكَرَك: مدينة.

ويُشتَرط أيضًا: أن تكون عَلَمِيَّتُه في اللغة الأَعْجَمِيَّة، كما هو شأنُ هذه الأعلام، تقول: اللهم صلِّ على إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ... تَمْنَعُهَا جميعًا من الصرف للعلمية والعُجْمَة. وقال امرؤ القيس:

بَكَى صاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَنا وأيْقَنَ أنَّا لاحِقانِ بِقَيْصَرَا

قوْلُه: «بِقَيْصَرَا» اسمٌ أعجمي ممنوع من الصرف؛ لأنه عَلَم، ولذلك فتحه مع أنه مجرور بالباء، والألف الأخيرة لإطلاقِ القافية.

قال الْمُصَنِّفُ: «والثَّانِي: كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ لا عَلامَةَ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ، مِثْلُ: زَيْنَب، وَسُعاد ومَرْيَمَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

والثَّالِثُ: كُلُّ اسْمٍ فِي آخِرِهِ هاءُ التَّأْنِيثِ، مِثْلُ: طَلْحَةَ، وَحَمْزَة، وَفاطِمَةَ، وخَدِيجَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

والرَّابِعُ: كُلُّ اسْمٍ لِمُؤَنَّثٍ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ مُتَحَرِّكَةٍ، مِثْلُ: قَدَمَ وسَفَرَ وطَرَبَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

والْخامِسُ: كُلُّ اسْمٍ لِمُذَكَّرٍ سَمَّيْتَ بِهِ مُؤَنَّثًا، أَوْ اسْمٍ لِمُؤَنَّثٍ سَمَّيْتَ بِهِ مُذَكَّرًا إِذَا كانَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ، كَرَجُلٍ سَمَّيْتَهُ زَيْنَبَ، أَوِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا جَعْفَر، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

أورد المصنِّفُ في هذه الأنواع الأربعة قِسْمًا واحدًا، من أقسام ما يُمنَع من الصرف للعَلَمية، وهو الْمُؤَنَّثُ، وهذا الْمُؤَنَّثُ يأتي على أربعة الأنواع المذكورة، ويَدُلُّ ذلك عَلى أنَّ كلَّ عَلَمٍ مؤنَّثٍ فهو ممنوع من الصرف على أيَّةِ حال كان.

واختُلف في الثلاثي الساكنِ الوَسَط مثل: هِنْد، ودَعْد، وجُمْل، ونحو: فَضْل، وزيْد، إذا نقلتَهما إلى مؤنَّث، والتحقيقُ جوازُ الصرف وعدمُه فيهِ؛ لورود السماع بذلك، ومِنْ ذلك قَوْلُ الشاعر:

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بفضْـــلِ مِئْزَرِهـــا دَعْـدٌ ولَـمْ تُسْـقَ دَعْـدُ في العُلَـبِ

فقدْ صَرَف (دَعْد) الأُولَى، ولم يَصْرِف الثانية.

وأما مُحرَّك الوسط كقَدَم، وسَقَر، ولَظَى، فممنوع من الصرف قَولًا واحدًا، قال الله تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾ وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ فلم يُنَوِّنْهما لأجل أنهما غيرُ مصروفَتَيْن، وهما اسمان من أسماء جهنم - أعاذنا الله منها -.

وتقول: مررت بقدمَ وسَفَرَ تكتبانِ، كما تقول: مررت بفاطمةَ ومريمَ وسعادَ وعائشةَ، ونحو ذلك.

فإن سَمَّيْتَ الرجلَ بنحو: سعاد، وزينب، ومريم، فإنك تمنعه من الصرف؛ لأجل التأنيث المعنوِيِّ مع العَلمية، كما منعتَه من الصرف في نحو: حَمْزة، وطَلْحَة، وسَلَمَة، لأجل التأنيث اللفظي مع العلمية.

قال: «والسَّادِسُ: كُلُّ اسْمٍ عَلَى (فُعَل) مِمَّا لا تَحْسُنُ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ، مِثْلُ: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

يُسَمَّى هذا النوعُ بالممنوع من الصرف لِلْعَلَمِيَّةِ والعَدْلِ؛ لأن (فُعَل) هنا معدول عن (فاعل) لأجل المبالغة في الوصف، على أنَّ الأصل في هذه الأسماء: عامر وزافِر وقاثم.

تقول: كتبتُ إلى عمرَ، ومررت بزُفَرَ، ونظرت إلى زُحَلَ... ومن أمثلتِه:

مُضَر، ودُلَف.. فإن كان مما تَحُلُّه الألفُ واللام فهو مصروف نحو: جُعَل، وظُلَم، وحُفَر، وصُرَد...

ومن هذا النوع الأعلامُ المُؤكِّدَة على وزن (فُعَل)، نحو: كُتَع، وجُمَع، وبُصَع، وبُتَع، عُدِلَ بها عن قياسها وهو: فَعْلاوات، كتعاوات، وجمعاوات، وبَصْعاوات... وقد تقدم ذلك في «باب التوكيد» وقيل إنها مُنِعَت من الصرف للعدل المذكورِ وشِبْه العَلَمِية.

قال: «والسَّابِعُ: كُلُّ اسْمٍ عَلَى (فاعُول) مِمَّا لا تَحْسُنُ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ، نَحْوُ: طالُوت وجالُوت وهارُون، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

هذا التفريعُ لا داعِيَ له؛ لأنَّ هذه الأعلامَ ممنوعةٌ من الصرف للعَلَمِية والعُجمة، وأما ما كان على وزنها من العربي فغَيْرُ ممنوع من الصرف، نحو: طاحون، وراسوم، وساجور، ويافوخ، ولَوْ سُمّي به، نحو: عاشور، ناقور، فاروق، قاموس؛ لعدم وجود علة غيرِ العَلَمِيَّة فيه، ولذلك قَيَّدَه بقولِه: «لا تَحْسُنُ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ» لأنَّ الألِف واللامَ تَحُلُّ هذه الأسماء العربية.

أما العدل فلا يُقالُ به إلا إذا سُمِعَ ممنوعًا من الصَّرْف؛ لأنَّ العَدْلَ عِلَّة يُلجأُ إليها فيما وُجِدَ مُحَوَّلاً عن وجهه ممنوعًا من الصرف في كلام العرب، ولم توجَدْ له علّة تمنعه، فيُصار حينَئِذٍ إلى القول بالعدل، ولذلك تجدهم لا يمنعون أمثلة المبالغة من الصرف إذا سُمِّي بها، نحو: عبّاس، وقتّال، ومِرداس، وشَمِر، وجرير، وسلّام... كلُّها أعلام مصروفة، مع أنها

معدولة عن (فاعل) ولَكِن لم يُسمع منعُها من العرب، ولولا السماع لَمَا مُنِع نحو: (عُمَر) من الصرف.

قال: «والثَّامِنُ: كُلُّ اسْمٍ عَلَى مِثالِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ الأمْرِ، مِثْلُ: أَحْمَد، ويَزِيد، ويَشْكُر، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

هذا النوعُ هو الممنوع من الصرف لِلْعَلَمِيَّةِ ووَزْنِ الفِعْل، ولا فَرْقَ بين أوزان الأفعال الثلاثة: المضارع، والأمر، والماضي؛ لأنَّ المعتبَرَ هو وزنُ الفعل مُطْلَقًا، نحو: (خَضَّمَ) عَلَمًا على رَجُل وعلى مكانٍ، و(عَثَّر) عَلَمًا على مكان، و(سَنّمَ) عَلَمًا لِفَرَس، و(تَغْلِب) عَلَمًا على قبيلة، ويزيد، ويشكر، وأحمد، ونَجا، وجَلا... تقول: ذهبت إلى خَضَّمَ وعثَّرَ مع يزيدَ ويَشكُرَ وأحمدَ... قال الشاعر:

لَـوْلا الإِلَـهُ مـا سَـكَنَّا خَضَّـمَا وَلا ظَلَلْنـا بِالْمَشـاوِي قُيَّمَـا

وقال كعب بنُ زهير:

مِنْ خادِرٍ مِنْ لُيُوثِ الأُسْدِ مَسْكَنُهُ بِـبَطْنِ عَثَّـرَ غِيـلٌ دُونَـهُ غِيـلُ

والخادِر: الداخل في الخِدْر، والمراد به هنا عَرِينُ الأسد، حيث يختبئ، وهو نفسه الغِيلُ، و(عَثَّرَ): عَلَمٌ على مكان مشهور بالأسود.

قال الْمُصَنِّفُ: «والتَّاسِعُ: كُلُّ اسْمٍ عَلَى (فَعْلان) أَوْ (فُعْلان) أَوْ (فِعْلان) إذا كانَتْ النونُ فِيه زائِدَةً، مِثْلُ: عُثْمانَ، وعِمْرَان، وسَلْمَانَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

النوع التاسِعُ من أنواع الممنوع من الصرف لِلْعَلَمِيَّةِ: ما كان فيه أَلِفٌ ونونٌ زائدتان، كما مَثَّل المصنف، وتُعْرَف الزيادةُ بالاشتقاق، فَيُنْظَرُ في أصل الكلمة إن لم تكن فيه الأَلِف والنونُ فهما في (فعلان) زائدتان، فأصل: **عثمان** من (عَثَمَ) **وعِمْران** من (عَمَر) **وسَلْمان** من (سَلِم) فقَدْ دَلَّ هذا على أنَّ النونَ في هذه الأوزان زائدةٌ مع الألف؛ ولذلك تَمْنَع مِنَ الصرْفِ نَحْوَ: (**حَسَّان**) إذا اشتققته من الحِسّ، وتصرفه إذا كان من الْحُسْن؛ لأنَّ نونه أصلية إذا كان مِن «الْحُسْنِ».

وقد يُمنع من الصرف ما كانَ محمولاً على هذه الأوزان وإن لم يكن منها، مثل: **غَطَفان**، لقبيلة، و**قَزَمان**، لرجل، و**أَصْبَهان**، لِبَلد، ورَغَدان، لقَصْرٍ، ونحو ذلك.

قال: «والعاشِرُ: كُلُّ اسْمَيْنِ جُعِلا اسْمًا واحِدًا، مِثْلُ: مَعْدِ يَكرِبَ، وحَضْرَمَوْت، وبَعْلَبَكّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك».

هذا النوعُ من الممنوع من الصرف يُسَمَّى بالمركَّب الْمَزْجِيِّ، وهو كُلُّ اسمين مُزِجَا فَجُعِلا عَلَمًا على شيءٍ واحِدٍ، فيمنع من الصرف لِلْعَلَمِيَّةِ والتركِيبِ الْمَزْجِيِّ، وهذه الأعلام التي مَثَّل بها المصنف مشهورة، فالأول عَلَمٌ على رجُلٍ، والثاني والثالثُ كلاهما مدينتان مشهورتان، **حضرموت** في بلاد اليمن، و**بَعْلبكّ** في بلاد الشام. قال الشاعر قيس لُبْنَى:

ولَــوْ كــانَ واشٍ بِالمدينــةِ دارُهُ ودارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوتَ اهْتَدَى لِيَا

وقال عبدُ يَغوثَ:

أَبَا كَرِبٍ والأيْهَمَيْنِ كِلَيْهِمَا وقَيْسًا بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ الْيَمَانِيَا

وقال امْرُؤُ الْقَيْسِ:

لقد أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وأَهْلُهَا ولَابْنُ جُرَيْجٍ كانَ فِي حِمْصَ أنكَرَا

ومَنْعُ هذا النوعِ من الصرف وجْهٌ من الوجوه فيه، فإنَّ العربَ ورد عنها إعرابُه مَصْروفًا، واعتبار الجزء الأولِ منه مضافًا والثاني مضافًا إليه، نحو: مررت بحَضْرَموتٍ، ووردَ بناؤه أيضًا.

قال: «واعْلَمْ أنَّ أَسْماءَ الأَنْبِياءِ عَلَيْهِمُ السَّلامُ، لا تَنْصَرِفُ في الْمَعْرِفَةِ إلا سِتَّةَ أَنْبِيَاءَ: نُوحًا وهُودًا ولُوطًا وشُعَيْبًا وصَالِحًا ومُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

هذه الأسماءُ لا تنصرف في المعرفة؛ لأنها أعلامٌ عربية، وليس فيها عِلَّة غيرُ الْعَلَمِيَّةِ، وأما نُوحٌ ولُوطٌ فهما أعجميَّان وإنْ اتَّفَقَ وُجُودُهُما فِي العربية، ولكن لم يُمْنعا من الصرف لأنهما على ثلاثة أحْرُف ولم يتحرك الحرف الأوْسط منهما.

وأسماءُ الأنبياءِ الموجودة في القرآن غالبُها ممنوع من الصرف لِلْعَلَمِيَّةِ والعُجْمة، فإذا زالت عنها العَلَمِيّة بِأَنْ جِيءَ بها نكراتٍ انصرفت، نحو: جاء إبراهيمُ وإبراهيمٌ آخَرُ، وربَّ يعقوبٍ مررت به، ونظرتُ إلى إدريسَ وإدريسٍ آخَرَ، كما تقول في غيرها من الأعلام التي مَنْعُها من الصرف من

قِبَلِ عَلَمِيَّتِها، نحو: جاء يَزِيدُ ويَزِيدٌ آخَرُ، وعمرُ وعمرٌ آخَرُ، ومررت بعثمانَ وعثمانٍ آخَرَ، ورأيت بعلبكَّ وبعلبكًّا أُخْرَى...

قالَ: «وأَسْماءُ البُلْدانِ كُلُّها لا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، إلا وَاسِطًا، ودَابِقًا، وبَدْرًا، وحُنَيْنًا وهَجَرًا وحِجْرًا، فإنَّكَ بِالْخِيارِ فِي صَرْفِها وَتَرْكِ صَرْفِها».

أسماءُ البُلدانِ لا تنصرف غالبًا؛ بسبب غَلَبَة التأنيث عليها، فإذا اجتمع التأنيثُ والعلمية مُنِعت الصرفَ، ومعنى التأنيث فيها تأويلُها بِـ(بَلْدَة) أو (مدينة) أو (بُقْعَة) فهي على هذا الوجهِ مؤنثة، فتقول: مررت بمصرَ، وعَدَنَ، ودِمشقَ، ولبنانَ، وتلمسانَ، وخراسانَ، وإيرانَ، وعُمانَ، وظِفارَ.. وهكَذا ممنوعاتٍ من الصرف.

ولكن بعضها سُمِع فيها التذكيرُ فجاز صَرْفُها، كالتي مَثَّلَ بها المصنِّفُ، وتذكيرُها على تأويلِها بـ(مكان) أو (مَوْضِع) أو (بَلَد) وهذا كلُّه مَبْنِيٌّ على السماع، فإذا لم يكن سماعٌ فَتُعامَل الكلمةُ على أحد التأويلَيْن المذكورَيْن.

قال الأخطل:

عَفَا واسِطٌ مِنْ آلِ رَضْوَى فَنَبْتَلُ فَمُجْتَمَعُ الْحُرَّيْنِ فالصَّبْرُ أَجْمَلُ

وهذه كلُّها أعلامٌ لِأَماكن، وقَدْ مَنَعَها من الصرف كلَّها إلا واسطًا، صرَفَها وهي مدينة، ولكنه راعَى لفْظَها المذكَّرَ وتأويلَها بالمكان والموضع، وعلى خِلاف ذلك قولُ الفرزدق في (هَجَر):

مِنْهُنّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتَ بِهَا أَيَّامُ فَارِسَ، والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا

فلم يَصْرِف (هَجَر) لأنه راعَى معناها المؤنَّث وهو البلدة أو المدينة أو المنطقة.

ومَنَعَ (فارس) من الصرف لِلْعَلَمِية والعُجْمَة.

قالَ: «وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ لا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ لا يُنَوَّن، ولا يُخْفَضُ، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ نَصْبًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وكُلُّ ما لا يَنْصَرِفُ مِنَ الأَسْماءِ إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الأَلِفَ واللامَ أَوْ أَضَفْتَهُ؛ انْصَرَفَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالأَسْوَدِ وَالسَّوْدَاءِ، وَالأَبْيَضِ وَالْبَيْضاءِ، وَمَرَرْتُ بِمَساجِدِكُمْ، وَمَنابِرِكُمْ. وَاللهُ أَعْلَمُ».

تَقَدَّمَ بيانُ هذا في صَدْرِ الباب، وهو أنَّ جميعَ ما لا ينصرف يُعْرَبُ بالضمَّة والْفَتْحَة من غير تَنْوِينٍ، وإذا كان مجرورًا أُعْرِبَ بالفتحة بدلًا من الكسرة، وتقدمت الأمثلة لذلك وشواهدُها في كل نوع.

وقَوْلُه: «ولا يُخْفَضُ، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ نَصْبًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ» في نسخَة الْمُحَقِّق كوركيس: «في مَوْضع نَصْبًا...» وفي نسخة الشائع: «في مَوضِع [الْخَفض] نصبًا» فزاد كلمة «الخفض» إصلاحًا لِلْمعنى، وهوَ أَلْيق، غير أنِّي فضلْتُ عليه الضمير؛ لأن كلمة (الخفض) تقدمتْ، والْحديثُ عنها يَجْرِي، فإعادة الضمير إليها أولى من تكرارها.

ومراد المصنف بقوله هنا: «نصبًا» الفتح في حال الْخفض بدلا من الكسر.

ثم ذكر المصنّف استثناءً مهمًّا من الْمَنْع من الصرف، ألاَ وهو تَجَرُّدُ الكلمةِ من الأَلِفِ واللام، ومن الإضافة، فكُلُّ كَلِمَةٍ دخل عليها الألف واللام أو أُضِيفت فإنها تنصرف فتُجَرُّ بالكسرة، وأما التنوين فيمتنِع لأنه لا يجتمع مع الألف واللام ولا مع الإضافة.

فقوله: «مَرَرْتُ بِالأَسْوَدِ وَالسَّوْدَاءِ، وَالأَبْيَضِ وَالْبَيْضاءِ» أَدْخَلَ الألِفَ واللامَ على (سوداءَ/ بَيْضاءَ) و(أَسْوَدَ/ أَبْيَضَ) وهما ممنوعان من الصرف فانْصرَفَا فَجُرَّا بالكسرة، وكذلك: (مَرَرْتُ بِمَساجِدِكُمْ وَمَنابِرِكُمْ) (مساجِد/ منابِر) ممنوعانِ من الصرف، ولكنهما انصرفا لَمَّا أُضِيفَا إلى الضمير الذي هو الكاف، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ وقال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ انصرف (أَحْسَن) لأنه أضيف إلى (تقويم).

وهذا خاصٌّ بالمضاف، أما المضاف إليه فيبقى على مَنْعِه إن كان ممنوعًا من الصرف، نحو: أنا من سكانِ مكةَ، وهو من أهلِ مصرَ، وهؤلاء أهلُ دِمشقَ، وهذا كتابُ أحمدَ وسيفُ عمرَ، وأنا معجبٌ بخُلُقِ عثمانَ وبشعرِ حسانَ، ونحن أتباع ملةِ إبراهيمَ...

هذِه عامَّةُ أحكام الممنوع من الصرف وأصنافه، فإذا وَرَدَ شيءٌ من الكلمات الممنوعة من الصرف مَصْرُوفًا في كلامِ العرب فاعْلَمْ أنه لِسبَب،

كالأسباب المتقدِّمة، وكالتناسب الصَّوْتِيِّ بين الكلمات، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا﴾ قرأَها فَرِيقٌ من القُراء السبعة ورواتِهم بتنْوينِ (سلاسلًا) وهو على وزن (مفاعلَ) للتناسب بينه وبين (أغلالًا) المجاورِ له، ومراعاةُ التناسب الصوتي كثيرة جدًا في اللغة، وكذا في الضرورة الشعرية قَدْ يَصْرِفُ الشاعرُ الممنوعَ من الصرف، والله أعلم.

وافَق الانتهاء من تَسْويدِه: الأربعاء الثامن والعشرين من شهر ذي القِعْدة، لِعامِ أَلْفٍ وأرْبَعِمائةٍ وأرْبَعينَ من الهجرة النبوية: ١٢/ ١١/ ١٤٤٠هـ

وصلَّى الله وسَلَّمَ على نَبِيِّنَا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين.

❁❁❁

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
بابُ أقْسامِ العَرَبيَّةِ	١٠
الاسم وعلاماته	١٢
الفعل وعلاماته	١٥
الحرف وأنواعه	١٧
بابُ الإعْرابِ	٢٠
عَلاماتُ الإعْرابِ	٢١
الْمَبْنِيَّاتُ	٢٣
أَنْواعُ الإعْرابِ	٢٥
بابُ رَفْعِ الاثْنَيْنِ والْجَمْعِ	٣٣
الأفعال الخمسة	٣٩
جمع المؤنث السالم	٤٠
بابُ أقْسامِ الأَفْعالِ	٤٣
بابُ الفاعِلِ والْمَفْعُولِ بِه	٥١
بابُ الابْتِدَاءِ (المبتدأ والخبر، وأنواع الخبر)	٥٦
بابُ حُروفِ الْخَفْضِ (الجرّ بالحرف، وبالإضافة)	٦١

بابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الأسْماءَ وتَرْفَعُ الأخْبارَ (إن، وأخواتها)..... ٧٥
بابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الأسْماءَ وتَنْصِبُ الأخْبارَ (كان، وأخواتها) ٨٠
بابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الأَفْعالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ (نواصب المضارع)..... ٨٤
بابُ الْجَوَابِ بِالْفَاءِ..... ٩٢
بَابُ الْحُروفِ الَّتِي تَجْزِمُ الأَفْعالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ..... ٩٦
بابُ حُرُوفِ الرَّفْعِ..... ١١٤
بابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (المبني للمجهول)..... ١٢٩
بابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ (حدُّ المعرفة، والنكرة، وأنواع المعارف) ١٣٥
بابُ مَا يَتْبَعُ الاسْمَ فِي إِعْرَابِهِ (التوابع)..... ١٤٤
بابُ النَّعْتِ..... ١٤٥
بابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ ١٤٩
بابُ التَّوْكِيدِ..... ١٥٧
بابُ البَدَلِ ١٦٣
بابُ الْحَالِ..... ١٦٨
بابُ الظُّرُوفِ ١٧٤
بابُ الإغْراءِ وَالتَّحْذِيرِ..... ١٧٨
بابُ التَّفْسِيرِ (التمييز) ١٨٢
بابُ التَّعَجُّبِ..... ١٨٧

بابُ النِّـدَاءِ ١٩٠
بابُ الْعَـدَدِ ١٩٦
بابُ حُروفِ الاِسْتِثْناءِ (أدوات الاستثناء وأحكامه) ٢٠٠
بابُ عَلامَاتِ التَّأْنِيثِ..... ٢٠٩
بابُ أَلِفاتِ الْوَصْلِ فِي أَوَائِلِ الأَسْماءِ..... ٢١٦
بابُ الأَسْماءِ الَّتِي لا تَنْصَرِفُ (الاسم الممنوع من الصرف)..... ٢٢١
فهرس الموضوعات ٢٣٩

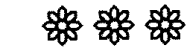

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دار الصميعي للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي: شارع السويدي العام غرب النفق
الرياض ص.ب: ٤٩٦٧ | الرمز البريدي: ١١٤١٢
هاتف: ٩٦٦١٤٢٦٢٩٤٥+ | ٩٦٦١٤٢٥١٤٥٩+
فاكس: ٩٦٦١٤٢٤٥٣٤١+ | موبايل: ٩٦٦٥٥٥١٦٩٠٥١+
فرع القصيم: عنيزة بجوار مؤسسة ابن عثيمين الخيرية
تلفاكس: ٩٦٦١٦٢٦١٧٢٨+
مدير التسويق: ٠٥٥٠١٦٩٠٥١
موزع المنطقة الغربية والجنوبية: ٠٥٣٩١٢٢١١٢